المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة (2022/2020)

دراسة حالة الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة
بثينة أميرة مزيان

إشراف الأستاذة:
نجوة بوزورين

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. ياسين بولالوة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. نجوة بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. سارة إخلف	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

ذو القعدة 1443 /جوان 2022

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة (2022/2020)

دراسة حالة الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة
بثينة أميرة مزيان

إشراف الأستاذة:
نجوة بوزورين

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. ياسين بولالوة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. نجوة بوزورين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. سارة إخلف	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

ذو القعدة 1443 /جوان 2022

قال الله تعالى:

{ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ }

[سورة التوبة: الآية 105]

شكر وعرفان

الحمد لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة ويسرني على إتمام هذا الجهد.

وفي هذا المقام فإنه ليسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة **نجوة بوزورين** على ما قدمته من وقت وجهد وتوجيه لإخراج هذا العمل، والتي واكبت هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة.

وأتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى أساتذتي الكرام، أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ **عامر ناصر** الذي كان عونا لي في هذا البحث

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أساتذة وإدارة هذا الصرح العلمي الكبير، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

بثينة أميرة

إهداء

إلى أعز ما أملك في الوجود

أبي الحبيب ذو القلب الطيب، أمي الجميلة أستاذتي وموجهتي، جدتي أمي الثانية

محبة وعرفانا بالجميل رعاهم الله، وأطال في أعمارهم

سندي الدائم، إخوتي ولاء، ضياء، وإيهاب

ملجئي بعد الله أختي، جهينة رشا

رفيقة الروح أختي، أميمة نور الهدى

إلى روح جدي الطاهرة، رحمه الله وغفر له وأكرم نزله

إليهم جميعا، أهدي عملي وثمرة جهدي.

فهرس المحتويات

شكروعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الملخص

مقدمة ص01

الفصل الأول: الأساس النظري للمقاولاتية وو اقعها في الجز ائر..... ص11

مقدمة الفصل الأول ص12

المبحث الأول: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية ص13

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية أوريادة الأعمال ص13

المطلب الثاني: إسهامات ورؤى رواد الفكر المقاولاتي..... ص17

المطلب الثالث: المقاولاتية، فكرة الشد والجذب ص23

المبحث الثاني: و اقع ومسار التوجه المقاولاتي في الجز ائر..... ص32

المطلب الأول: لمحة عن التوجه المقاولاتي في الجز ائر..... ص32

المطلب الثاني: المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ص34

المطلب الثالث: تجربة الجز ائر من المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة.....ص40

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمخطط عمل الحكومة لسنة 2021/2020 في إطار ترقية المقاولاتية ..... ص 48

المطلب الأول: مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة لسنة 2020 ..... ص48

المطلب الثاني: مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة لسنة2021 .....ص54

المطلب الثالث: المقاولاتية آلية للتنوع الاقتصادي في مخطط عمل الحكومة.....ص61

خاتمة الفصل الأول ص67

الفصل الثاني: المنظومة المؤسساتية لدعم المؤسسات المصغرة في الجزائر.....ص68

مقدمة الفصل الثاني ص69

المبحث الأول: الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة.....ص73

المطلب الأول: لمحة عن الوزرة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة..... ص73

المطلب الثاني: الهيكل الإداري والهيكل التنظيمي للوزارة..... ص76

المطلب الثالث: أهم الاتفاقيات المبرمة من طرف الوزارة مع مختلف القطاعات، لأجل تعزيز وترقية المؤسسات المصغرة..... ص80

المبحث الثاني: الهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسات المصغرة ص85

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI)..... ص85

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)..... ص89

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ص93

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)..... ص98

4-1 الإستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية..... ص101

4_2 تركيبة التمويل ص103

3-4 المؤسسات المصغرة المتعثرة..... ص107

خاتمة الفصل الثاني..... ص114

الخاتمة والنتائج.....ص 115

قائمة المراجع ..... ص 121

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1): الفرق بين الإبداع والابتكار	27
الجدول رقم (2): معايير الاختلاف بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة	31
الجدول رقم (3): المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات بناءا على قانون17-02	39
الجدول رقم (4): حجم الصادرات والواردات للسداسي الأول لسنة 2021	60
الجدول رقم(5): مهام رئيس الديوان	74
الجدول رقم (6): مهام مديرية المؤسسات المصغرة والنظم البيئية	74
الجدول رقم (7): مهام مديرية الشؤون القانونية	75
الجدول رقم(8): أهم المراسيم التنفيذية ذات الصلة بالمؤسسات المصغرة خصوصا والتوجه المقاولاتي عموما	79
الجدول رقم(9):عدد المشاريع المسجلة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار	89
الجدول رقم (10): حصيلة مناصب الشغل المستحدثة خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 2021/12/31	96
الجدول رقم (11): قائمة القطاعات الأكثر تمويلا إلى غاية مارس2022	97
الجدول رقم (12): صيغة التمويل الثلاثي لغير البطالين	105
الجدول رقم (13): صيغة التمويل الثلاثي للبطالين	105
الجدول رقم (14): الهيكل المالي للتمويل الثنائي	106
الجدول رقم (15): الهيكل المالي للتمويل الذاتي	107

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1): مراحل تطور المقاولاتية	14
الشكل رقم (2): المفهوم الحديث والتقليدي للمقاولاتية	23
الشكل رقم (3): العناصر الأساسية للفعل المقاولاتي	26
الشكل رقم(4): الهيكل التنظيمي الخاص بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة	77
الشكل رقم (5): شروط الاستفادة من إعادة تمويل المؤسسات المتعثرة	109

الملخص:

حاولت الدراسة معالجة موضوع التوجه المقاولاتي في السياق الاقتصادي خاصة في الجزائر من منظور مؤسسي، ورسمي انطلاقا من فحص مخطط عمل الحكومة باعتباره وثيقة رسمية تحدد الرؤية العامة للحكومة. بالإضافة إلى مختلف النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالتوجه المقاولاتي، التي تبين وجود النية من عدمها للحكومة لتحقيق هذا التوجه.

اختارت الحكومة الجزائرية للتوجه نحو المقاولاتية-الاقتصادية- آلية المؤسسات المصغرة ، بعدما أخفت المشاريع السابقة وعلى رأسها "لونساج" من خلال العمل على وضع استراتيجيات شاملة ومناسبة، وتوفير بيئة محفزة وملائمة لنشاطها، وذلك من خلال وضع ضوابط قانونية ومنظومة مؤسساتية تهدف إلى استحداث مناخ ملائم لنمو المؤسسات المصغرة وتطورها.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تبين أن المقاولاتية هو حل مطروح دوليا، تم فرضه على الحكومة الجزائرية التي استجابت من منظور مؤسسي رسمي لترقية وتنمية المؤسسات المصغرة انطلاقا قاعدة قانونية صلبة، التي تعتبر آلية حذرة تسعى بالدرجة الأولى نحو تحقيق عوائد اقتصادية عكس المؤسسات الناشئة. وما اختيار آلية المؤسسات المصغرة إلا دليل على محاولة استدراك اخطاء المشاريع السابقة، والتركيز على العائد أثناء استقبال مختلف المشاريع التي تندرج في هذا الإطار. يبقى مناخ اشتغال هذه المؤسسات من أكبر العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة.

وانطلاقا من هذا الطرح تتضح معالم الدراسة وتبرز أهم جوانبها التي تظهر في مختلف الإجراءات والتدابير الحكومية الرامية إلى ترقية وتطوير التوجه المقاولاتي والواقع الفعلي للمقاولاتية بشكل عام في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية الاقتصادية، المؤسسات المصغرة، مخطط عمل الحكومة، الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول.

Abstract:

Herein study tried to tackle economic entrepreneurship transfer in Algeria, through an institutional and official perspective by focusing on the Algerian government plans for 2020 and 2021. These last which considered an official document which determines the global vision of the government. Moreover, many other legal and organizational documents related to entrepreneurship transfer are used in order to figure out the governmental intention to realize that.

The Algerian government has chosen to realize economic entrepreneurship transfer through micro-entreprises mechanism after previous projects such ENSEJ as proved a failure interms of funds and revenues. As a result, the Algerian government is trying to elaborate a strategy and create a suitable atmosphere through issuing laws and regulations and founding a governmental institution taking in charge micro-entreprises develepment.

The study concluded with a series of results which enphasise that entrepreneurship is a solution imposed internationally. The Algerian government responded through an institional perspective to improve, develop micro entreprises starting from alegal base which considers them a cautious way focusing on revenues unlike start-ups. Still, the suitable atmosphere is a true hindrance for the good functioning of micro entreprises.

Keywords: Economic Entrepreneurship, Micro-entreprises, Government action plan, Delegate ministry for Micro-entreprises.

مقدمة

مقدمة

من بين المفاهيم التي اكتسحت الساحة السياسية، والاقتصادية، والمهنية، والتعليمية، والمجتمعية وحتى الثقافيةفي الألفية الأولى من القرن 21، مفهوم المقاولاتية. فقد تغيرت نبرة وحدة الخطابات الموجهة لجميع فئات المجتمع، والشباب بشكل خاص. وفي الجزائر ازدادت حدة هذه النبرة مع التغيرات التي مست المجتمع، والنظام السياسي معا منذ عام 2019، وما تلاها من تغيرات اقتصادية مست العالم، خاصة في الأعوام 2020،2021، و2022. حيث وجدت الحكومة الجزائرية نفسها أمام تحديات كثيرة منها: إيجاد بدائل خارج إطارالمحروقات، ومشكل البطالة المتنامي عام بعد عام الأمر الذي فرض عليها تبني حلول جاهزة فرضتها البيئة الدولية، منها تنمية التوجه نحو المقاولاتية.

تعد المقاولاتية من بين المفاهيم التي تأخذ العديد من المعاني وفقا للسياق الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي. ومادام أنه الحل المطروح عالميا، فقد تبنت الحكومة الجزائرية، كغيرها من حكومات الدول المتقدمة والنامية هذا الحل في مختلف السياقات لعل أكثر ما سنضعه تحت مجهر التحليل هو السياق الاقتصادي، وما يعرف بالمقاولاتية الاقتصادية.

تتميز المقاولاتية بكونها مفهوما فضفافا يأخذ أبعادا مختلفة، ويمتد إلى حدود فكرية بعيدة تجعل من السعي نحو الفرص خارج إطار الموارد المتحكم فيها المعنى، والمسعى. كما أبدت الحكومة الجزائرية النية في التحول نحو المقاولاتية الاقتصادية من خلال إدراجها في مخططها لعام 2020،2021. لم تتوقف عند هذا الحد بل قامت بإنشاء مؤسسة رسمية تتكفل بتجسيد تلك النية، وهي الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة.

سنحاول من خلال هذه الدراسة أن نقف عند تحليل نية الحكومة في تنمية التوجه نحو المقاولاتية (الاقتصادية).كذلك سنحاول أن نبحث في خلفيات اختيار آلية المؤسسات المصغرة دون غيرها من الآليات على الأقل في الوقت الحاضر (مادام أن آلية المؤسسات الناشئة قد أسندت إلى مؤسسة رسمية معينة، والمؤسسات المتوسطة إلى مؤسسة رسمية أخرى).

وفي ضوء التحليل السابق يمكن طرح السؤال الأتي:

فيما تتمثل أهم الإضافات المتعلقة بالمقاولاتية في إطار مخطط عمل الحكومة، وما هي الآليات التي أوجدها المشرع لدعمها وترقيتها؟

التساؤلات الفرعية

يؤدي بنا السؤال السابق إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالمقاولاتية، وبماذا يتميز التوجه المقاولاتي؟.
- لماذا ازداد اهتمام الدولة الجزائرية خلال الآونة الأخيرة(2021-2020) بالتوجه المقاولاتي؟.
- كيف تساهم المنظومة المؤسساتية والأسس القانونية ذات الصلة بالمقاولاتية في ترقية وتطوير المؤسسات المصغرة؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على كل هذه التساؤلات نفترض الإجابات المؤقتة الآتية:

- كلما كان هناك تحكم في معاني الابتكار، والإبداع والمخاطرة كلما أخذت المقاولاتية معنى أدق؛
- كلما كانت هناك رؤية مؤسسية، وتوفرت اطر قانونية وتنظيمية واضحة، كلما سهلت مهمة التوجه نحو المقاولاتية؛
- المؤسسات المصغرة آلية حذرة، ومشروطة بعوائد يمكنها أن تساهم تدريجيا للتحول نحو المقاولاتية الاقتصادية في الجزائر، إن تم التحكم في المعيقات التي تحول دون نشاطها المرجو.

مجالات الدراسة

المجال المكاني: تأتي هذه الدراسة كمحاولة لإبراز مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة وعلى هذا الأساس مست الدراسة الميدانية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة.

المجال الزمني: تناولت الدراسة تحليل واقع المقاولاتية- الاقتصادية- في الجزائر،من منظور مؤسساتي، ولهذا حددت فترة الدراسة ما بين (2020-2022).

الأهمية العلمية للدراسة

في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، تمثل المقاولاتية أحد المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام مختلف الدول كونها تعد من الآليات الفعالة في تنويع الاقتصاد من خلال نشاطها على الإبداع والابتكار والتقدم التقني والتكنولوجي. إلى جانب أنها تساهم في خلق فرص عمل وامتصاص البطالة وترقية التشغيل وتشجيع الشباب على إنشاء مشاريع، وبهذا فهي تخفف من ثقل الأعباء الاقتصادية، والاجتماعية على الحكومة.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تفسر المكانة الفعلية للتوجه المقاولاتي في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على مختلف القوانين التشريعية والإجراءات المتخذة من قبل صناع القرار التي من شأنهاخلق بيئة ملائمة تساعد على ترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من أجل تحقيق التكامل بينها وبين المؤسسات الكبرى باعتبارها وحسب ما عبر عنها بالصناعات المغذية للمشاريع الكبرى، بالإضافة إلى التشجيع على ترقية وتنويع الصادرات والتخفيف من سيطرة قطاع المحروقات. وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية شاملة على المستوى الوطني.

بالإضافة إلى أنها تركز خصوصا على المؤسسات المصغرة كهدف استراتيجي واضح ودقيق شديد الأهمية انتهجته الحكومة خاصة خلال الآونة الأخيرة (2021)من خلال جملة الإصلاحات واستحداث مجموعة من

الآليات والوسائل التي ترمي إلى تهيئة المناخ المناسب لعمل المؤسسات المصغرة.وهو ما اتضح من خلال تحليل مخطط عمل الحكومة لسنتي 2020و2021. هذا إلى جانب أهم الهيئات الداعمة والمرافقة لنمو المؤسسات المصغرة الهادفة لامتصاص البطالة وخلق فرص عمل.

أهداف الدراسة:

اختيار موضوع المقاولاتية للدراسة والبحث كان لتحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز أهم المفاهيم الأساسية للمقاولاتية ومختلف المصطلحات ذات الصلة مع التركيز على واقع التوجه المقاولاتي في الجزائر؛
- التعرف على الفرق بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على أهم الإجراءات القانونية المتخذة من قبل صناع القرار، لأجل تطوير ودعم النشاط المقاولاتي الرامي إلى تحقيق التنمية؛
- العمل على تقييم القاعدة التشريعية والبيئة الاقتصادية للمقاولاتية، إلى جانب تحديد أهم الايجابيات والمجهودات وكذلك النقائص بغرض الوصول إلى مناخ محفز للنشاط المقاولاتي؛
- الإشارة إلى أن تبني النشاط المقاولاتي كنموذج اقتصادي جديد قائم على التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي،عوض الاعتماد بصورة رئيسية على صادرات النفط؛
- التعرف على قطاع المؤسسات المصغرة، كخيار استراتيجي وسياسة داعمة لإحلال الواردات وخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

الاعتبارات الذاتية: اختيار الموضوع لم يكن أبدا محض الصدفة، بل هو محاولة للتعرف أكثر على هذا المفهوم الذي غزا جميع الخطابات السياسية الموجهة للشباب خاصة، وفئة الطلاب بأكثر خصوصية.

بالإضافة إلى أنه أصبح مقررا إلزاميا يدرس في مختلف التخصصات لتكوين ما يعرف بالطالب المقاول. لجنة التكوين في السياسات العامة والنظم المقارنة للمدرسة العليا للعلوم السياسية قامت باقتراح البحث في نية الحكومة الجزائرية في التوجه نحو المقاولاتية الاقتصادية من خلال مخططي عمل الحكومة لعامي2020و2021، ليكون سابقة في مجال السياسات العامة في الجزائر.

الاعتبارات الموضوعية: نظرا لندرة الدراسات القياسية والتحليلية التي عالجت موضوع المقاولاتية ومكانتها الفعلية في مختلف النصوص القانونية والتشريعية ونخص بالذكر فترة 2022/2020،إلى جانب إدراك الدولة بأهمية آلية المؤسسات المصغرة، نظرا لقدرتها على المساهمة في تقليص نسبة البطالة، والاعتماد عليها كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل،وتقليص المخاطر التي يتعرض إليها الهيكل الاقتصادي الإنتاجي.

الإطار المنهجي للدراسة:

يعد المنهج فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، ولمعالجة الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من المناهج، حيث أن اختيار المناهج المناسبة لدراسة ظاهرة ما وتحليلها أمر بالغ الأهمية، حتى نكشف عنها وعن أبعادها الواقعية وخصائصها ونتابع تطوراتها. كثيرا ما تفشل دراسات كثيرة في بلوغ أهدافها فقط من جراء الاختيار الخاطئ للأدوات والمناهج والنظريات المختلفة التي بإمكانها الإجابة على التساؤلات المطروحة. ولبلوغ هذه الأهداف تم عرض الموضوع باستخدام مناهج، ومداخل واقترابات نراها تناسب الدراسة، وهي كالآتي:

منهج دراسة حالة: وذلك من خلال دراسة حالة الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة، والقيام بجمع مختلف المعلومات والمعطيات المتعلقة بها. وذلك بهدف معرفة كفاءة أدائها في إطار عملية صنع السياسة الاقتصادية الجديدة قائمة على التوجه المقاولاتي في الجزائر عبر آلية المؤسسات المصغرة.

كما تم توظيف بعض اقترابات صنع السياسات العامة والتي تتوافق وطبيعة هذه العملية في الجزائر وفي كذا مجال وموضوع، منها:

الاقتراب المؤسساتي: تمت محاولة توظيف هذا الاقتراب خاصة خلال عرض مجمل الوثائق الرسمية كمخطط عمل الحكومة والجريدة الرسمية، بهدف معرفة مخرجات الحكومة وسلوكاتها اتجاه المؤسسات المصغرة كآلية للتوجه المقاولاتي. معروف عن هذا الاقتراب أو المدخل في أدبيات السياسات العامة أنه يقدم إجابات لجزء مهم في السياسة العامة انطلاقا من فكرة محورية أساسها أن السياسة العامة لا تصبح عامة بالمعنى الرسمي إلا إذا تم تبنيها وفرضها بواسطة مؤسسة من مؤسسات الحكومة. وبالتالي فهو يمنحها خصائص الشرعية، والإلزامية، والعمومية. صحيح أن هذا الاقتراب مفيد في فهم العلاقات بين الترتيبات التنظيمية، ومحتوى السياسات، من منطلق أن التغييرات الهيكلية التنظيمية والمؤسساتية سوف تحدث تغيرا في محتوى السياسات، وهو ما يكاد يتجسد في موضوع التوجه نحو المقاولاتية الاقتصادية من خلال التأسيس لمؤسسة تابعة للحكومة تتكفل بهذا الأمر. أي أن التأسيس الرسمي لهذه المؤسسة بإمكانه أن يحقق التوجه المقاولاتي الاقتصادي.

غير أن التوجه المقاولاتي في حد ذاته يحمل تصورات تجعل من توظيف المدخل المؤسساتي غير ملائم، ويخلق تناقضا في وسيلة تحقيق ذلك، والتي تفترض اقترابا جديدا يعرف بـ do it yourself.

اقترابdo it yourself: يرمي هذا الاقتراب إلى بناء، وتعديل، وإصلاح الأشياء من طرف الأشخاص المعنيين بدون مساعدة الخبراء، والمتخصصين، والمهنيين. أظهرت الأبحاث العلمية أن هذا الاقتراب هو سلوك يعبر عن تمكين الحرية الشخصية في استخدام الوسائل الخامة، ونصف الخامة لإنتاج، وتحويل، وتشكيل أشياء جديدة. يقود هذا السلوك الكثير من الدوافع لعل أهمها الحصول على منافع اقتصادية، وهو الأمر الذي يعبر بدقة عن التوجه المقاولاتي بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص، باعتبار اهتمام وتركيز المؤسسات المصغرة على العائد وعلى الأرباح. تم إقحام هذه الطريقة في مجال السياسات العامة منذ

2010، خلال أشغال المؤتمر الدولي للسياسات العامة الذي تم تنظيمه في العاصمة باريس آنذاك، وبداية الحديث عن هذا التوجه في السياسات العامة وتجاوز اقترابي top- down، وdown- top إلى اقتراب do it yourself.

جدير بالذكر أن هذا الاقتراب غير مستعمل كثيرا خاصة في الجزائر، لذا محاولة توظيفه لتفسير التوجه المقاولاتي في الجزائر يعد سابقة في الدراسات التي تعنى بالسياسات العامة في الجزائر.

أدوات جمع المعلومات:

أداة تحليل المضمون: تم توظيف هذا المنهج أثناء محاولة فهم وتفسير ما جاء في مخطط عمل الحكومة، ومختلف المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية من اجل الوقوف عند الخطوط العريضة لاستراتيجيات صانع القرار في الجزائر أثناء التعامل مع المقاولاتية.

تم الانطلاق من قاعدة نظرية ومفاهيمية ترى في أن السياسات العامة ما هي إلا: "ماتنوي أن تفعله، ولا تفعله الحكومة". وهو طرح للباحث "توماس داي" والذي يعد من بين مؤسسي هذا التخصص. تم اختيار هذا التعريف انطلاقا من قدرته على احتواء الحالة الجزائرية خاصة في مساعيها للتحول نحو توجه جديد وهو المقاولاتية، وفي سياقات متعددة لعل أهمها الاقتصادية. وبالتالي اختزال فصول المذكرة إلى فصلين، وتجاوز الخوض في المسائل التعريفية والمفاهمية والنظرية للسياسات العامة. كل هذا من باب فرض تقليد تفادي العموميات والتكرار، والتأسيس لأدب دراسة يهتم بالأجزاء.

الأدبيات السابقة:

لموضوع المقاولاتية-الاقتصادية- وآلية المؤسسات المصغرة أدب نذكر منه ما أتيح لنا الاطلاع عليه، ما يلي:

- دراسة: أيوب مسيخ، بعنوان: دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة، أطروحة دكتوراه، (تخصص إدارة

مؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة-،2017). هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الفعال للمقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما ركزت على إدراج مختلف الأسس المؤسساتية و الإجراءات القانونية التي تبنتها الحكومة لأجل تنمية وترقية المقاولاتية في الجزائر.حيث انطلق الباحث من تحديد الجانب النظري للمقاولاتية ثم أضاف تحليلا جزئيا تناول فيه أهم وجهات النظر التي ساهمت في تطور الظاهرة كما جاء تركيزه في الفصول الأخيرة على واقع المقاولاتية في الجزائر مستعرضا أرقاما وإحصائيات أجهزة الدعم والمرافقة. كما اعتمد الباحث خلال دراسته على المنهجين الكمي والكيفي لمعالجة الإشكالية وتحليل مختلف الجوانب ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لكن رغم ذلك لم تتطرق الدراسة إلى الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة إنما ركزت أكثر على المنظومة المؤسساتية ذات الصلة بالتوجه المقاولاتي في الجزائر.

-دراسة: محمد قوجيل، بعنوان: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر،أطروحة دكتوراه (خصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة ورقلة، 2015). ركزت هذه الدراسة على تحديد أهم العناصر المتصلة بالمقاولاتية، كما سعت إلى تقييم البيئة القانونية والتشريعية وتحديد ايجابيات وسلبيات مناخ الأعمال في الجزائر، إضافة إلى تحليل فاعلية سياسات دعم التوجه المقاولاتي في الجزائر من خلال معالجة مختلف النصوص القانونية وتفعيل دور الأداء. فضلا عن الهيئات المصاحبة الرامية لتوفير بيئة مناسبة لريادة الأعمال. كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات المتمثلة في وجوب التخفيف من العراقيل والمشاكل التي تواجه قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وتوفير بنية تحتية محفزة على النشاط الاقتصادي بشكل عام إلى جانب تشجيع المبادرة الحرة لدى الشاب بهدف ترقية المقاولاتية في الجزائر. إلا إن هذه الدراسة لم تكن شاملة لكافة الجوانب، إذ لم تتطرق إلى أهم العقبات التي تواجه قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وتحد من التوجه المقاولاتي في الجزائر.

- دراسة: سميرة طالبي، بعنوان: سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات. المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة –نموذجا- أطروحة دكتوراه، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي إداري 2021). عالجت هذه الدراسة مختلف الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المتعاقبة التي مرت بها الجزائر ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية. كما ركزت بالتحديد على المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة كآلية من شانها أن تحقق تنوع الاقتصادي في ظل اعتماد الدولة على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للثروة. وذلك نظرا لدور هذا القطاع الفعال في خلق قيمة مضافة إلى جانب ترقية التشغيل، وبهذا أصبح من اللازم الاهتمام بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وتوفير بيئة ملائمة تمكنها من تحقيق مهامها والمساهمة في التنويع الاقتصادي. كما كان من النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة أن قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مزال يواجه مشاكل مرتبطة بما قدم له من تسهيلات قانونية.

صعوبات الدراسة:

كما لا يخفى على كل باحث في الجزائر صعوبة ميدان البحث خاصة فيما يتعلق بالحصول على البيانات، والمعلومات لدراسة مواضيع معينة. تمت محاولة الاتصال بالوزارة، وبوكالة تنمية وترقية المقاولاتية لإجراء مقابلات، والحصول على إجابات للفرضيات المطروحة، للأسف لم يتم منحنا تلك الفرصة الميدانية. أكيد أن معايشة الموضوع كان بإمكانه أن يأخذ الدراسة إلى مستوى أخر، وهو المستوى الحقيقي الذي يشتغل فيه محلل السياسات، وبالتالي تكون النتائج أكثر قربا من الواقع وتوصيفا له.

خطة الدراسة:

بناء على طبيعة الموضوع فإن الدراسة ستتوزع على مقدمة، فصلين، وخاتمة. جاء في المقدمة استعراض مختلف مكونات الدراسة وذلك بعد ضبط الإشكالية، إلى جانب التساؤلات الفرضية والفرضيات المقترحة.

الفصل الأول عبارة عن مدخل مفاهيمي نظري لمتغيرات الدراسة بغية الإحاطة بمفهوم المقاولاتية. وذلك من خلال رصد مختلف التعريفات ذات الصلة بهذا المصطلح إلى جانب إسهامات رواد الفكر المقاولاتي، مرورا إلى التوجه المقاولاتي في الجزائر وتطوره وصولا إلى مكانة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة. وذلك انطلاقا من دراسة المنظومة القانونية والتشريعية ذات الصلة بالمؤسسات، ومعرفة المكانة التي يحتلها القطاع في النصوص التنظيمية والقانونية التي وضعتها الدولة والتي من شأنها ان تطور وتدعم هذا القطاع.

كما سيتناول الفصل الثاني المنظومة المؤسساتية للمقاولاتية في الجزائر، بداية بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة، ثم عرض لمختلف الهيئات الداعمة والمرافقة لها بالتركيزعلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا). بالإضافة إلى التطرق إلى أهم الأطر القانونية المكونة لمناخ ترقية هذه المؤسسات، مدى مساهمته في تطويرها تقديم الدعم اللازم لها.

وفي الختام توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج بعد معالجة وتحليل واقع المقاولاتية في الجزائر، إلى جانب عرض التحديات التي تواجه المؤسسات المصغرة على وجه الخصوص، بالإضافة لأهم التوصيات التي تخص التوجه المقاولاتي الاقتصادي عبر آلية المؤسسات المصغرة.

الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

حظيت المقاولاتية باهتمام بالغ من قبل الباحثين أو صناع القرارخاصة في الآونة الأخيرة، وهذا نظرا للدور الحيوي الذي تقوم به سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك من خلال خلق ثروة محلية إضافة إلى توفير مناصبشغل ومكافحة مشكلة البطالة.

في هذا الصدد، ومن خلال الفصل الأول سيتم استعراض مختلف التعاريف، وأبرز إسهامات رواد الفكر المقاولاتي، مرورا بالمكونات المسندة وذات الصلة بالمقاولاتية، وصولا إلى التوجه المقاولاتي في الجزائر. من هذه الزاوية سنتطرق إلى المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطورها خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة.

وفي نفس السياق سيتم معالجة وتحليل مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة وذلك خلال سنتي2020و2021، باعتباره وثيقة رسمية من خلالها يتم معرفة الواقع الفعلي للمقاولاتية في الجزائر وفقا لما نص عليه المخطط لأجل ترقية وتطوير المقاولاتية عموما.

المبحث الأول: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية.

إن ضبط المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية التي تشمل الدراسات السياسية أحد مجالاته، من أهم الخطوات التي تستند عليها مختلف الظواهر مع فهم إبعادها والإحاطة بكل جوانبها. حيث يعبر عن المقاولاتية بطرق عديدة تجمع العلوم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية إلى جانب التسويق والتمويل. كما تزايد الاهتمام بالمقاولاتية وتعددت تعريفاتها، حيث أصبحت المقاولاتية ومن بين المواضيع التي تمثل أولوية لدى صانع القرار سواء كانت دول متقدمة أو نامية.

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية أوريادة الأعمال، "Entrepreunership"

بما أن المقاولاتية مجال أكاديمي حديث النشأة نسبيا نجد اختلاف وتباين واضح في تناول هذا المصطلح لا يوجد اتفاق على تعريف مشترك له وذلك لان كل المختصين في هذا المجال يقدمون تعريفا ارتكازا على مرجعياتهم واختصاصهم العلمي. كما انه لا يقتصر دورها على إنشاء مؤسسات فقط، إنما أيضا تركزعلى إبداع والابتكار والقدرة على خلق قيمة مضافة للتنوع الاقتصادي لأجل النزوح عن النهج التقليدي المعتمد على الموارد الريعية والنفطية القابلة للآزال.

إن ترجمة مصطلح "Entrepreneurship" إلى المقاولاتية الذي نجده متداول بكثرة في كتابات لمؤلفين مغاربة، نفسه مصطلح ريادة الأعمال الأكثر تداولا من طرف المشارقة. وبهذا فإن ريادة الأعمال أو المقاولاتية مصطلحان يحملان نفس المعنى، وهو تحويل الأفكار القائمة على عنصري الإبداع والابتكار إلى أعمال ومشاريع ناجحة تقدم قيمة مضافة لاقتصاد السوق، فالجزائر مثلا تستخدم مصطلح المقاولاتية في مختلف الوثائق الرسمية كمخطط عمل الحكومة على وجه الخصوص، وحتى في مختلف الخطابات السياسية عوض استخدامهم لمصطلح ريادة الأعمال.[1]

كان البحث في المجال المقاولاتي في بداية التسعينات نسبيا حيث تم نشر أقل من 100 مقال ليتضاعف في نهاية العقد إلى ألف مقال، ومنذ ذلك الحين ازدادت وتيرة النمو بشكل كبير حيث قدرت الأبحاث في

[1] يونس بنعمارة، ***المقاولاتية ام ريادة الأعمال***؟، في: https://anchor.fm/benamara-younes/episodes/ep-e1d0r8/a-a38b66 ، تاريخ الاطلاع: (2022/03/10).

المقاولاتية في نهاية عام 2000 بـ 1500مقال وليتجاوز سنة 2010 أكثرمن 5000مقال بمعنى أنه بلغ معدل النمو السنوي إلى 12,1 بالمائة وهو ما يوضحه الجدول التالي[1]:

الشكل رقم (1): مراحل تطور المقاولاتية

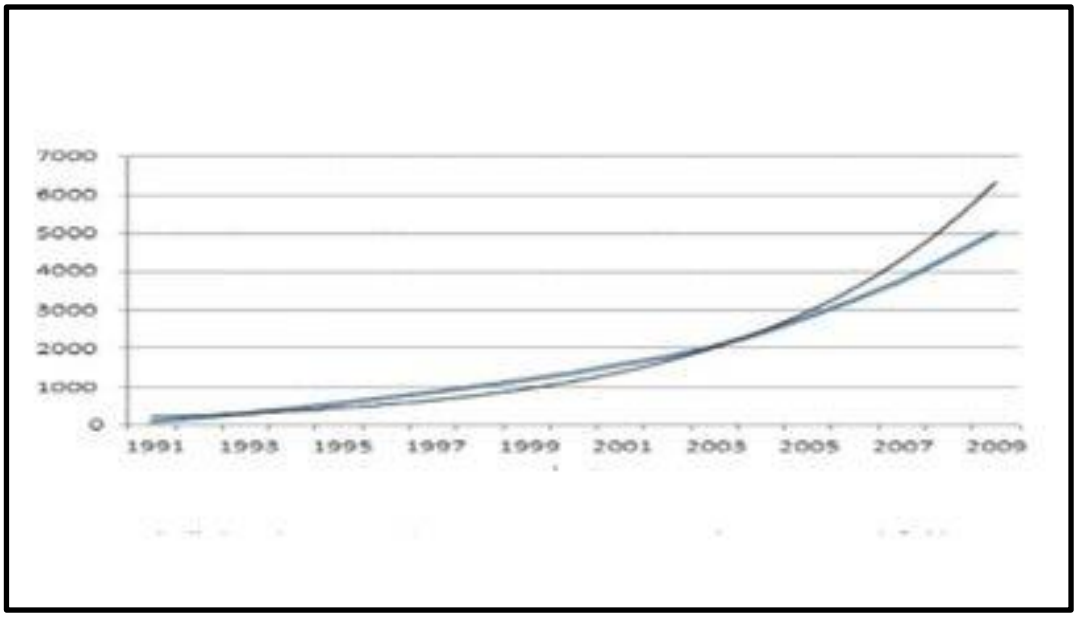

المصدر: محمد أمين ساسي، المقاولاتية والنمو الاقتصادي،ص.18.

في حين يعرفها "KRIZNER" على أنها عمليةإدراك فرص الربح والشروع في إجراءات لملئ متطلبات السوق الغير مرضية وتنفيذها بشكل أكثر كفاءة.[2]

وبخصوص الاتحاد الأوروبي فقد عرف المقاولاتية بأنها تلك الأفكار والطرق التي تمكن وتطوير نشاط ما عن طريق المزج بين المخاطرة والابتكار والفاعلية في التسيير ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة. [3]

كذلك "ALAIN FAYOLLE" فقد قدم تعريفا للمقاولاتية على أنها ظاهرة اقتصادية واجتماعية خاصة يتم من خلالها خلق ثروات، هذه الظاهرة لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي وجود مخاطرة والتي يدخل فيها

[1] محمد أمين ساسي، ***المقاولاتية والنمو الاقتصادي- دراسة مقارنة*** – أطروحة شهادة دكتوراه (جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير،2020/2019)، ص. 18.

[2] D Sikalieh, SO Mokaya, M Namusonge,"The concept of entrepreneurship; in pursuit of a universally acceptable definition, "**International Journal of Arts and Commerce",** Vol.1, No.6 (November2012) p.132.

[3] محمد أمين ساسي، ***مرجع سابق الذكر***، ص.21.

أفراد يجب أن يتصفوا بسلوكات أساسية متميزة يتقبل التغيير وتحمل الأخطار المشتركة والأخذ بالمبادرة والتداخل الفردي[1].

وفقًا لـ"BYGRAVE and HOFER"، فإن الباحثين في ريادة الأعمال يواجهون عقبات بسبب عدم وجود إطار مفاهيمي مشترك لمفهوم ريادة الأعمال. وبهذا فهما يقدمان رأي حول المجال المقاولاتي من خلال التركيز على المعرفة والنظر في العملية المقاولاتية بدلاً من الاهتمام تقديم في تعريف لها.[2]

كما يرى مولان"SHEPHERD MULLEN" أن الأشخاص الذين يملكون معرفة حول متطلبات السوق واهم التقنيات التكنولوجية هو أكثر قدرة على اكتشاف تغيرات البيئة الخارجية.[3]

حيث وجدت الدراسات أنه تم الاعتماد على المقاولاتية كإستراتيجية لتحقيق التنمية في لعديد من البلدان حيث كانت ولازالت المحفز الرئيسي للتنمية الاقتصادية فالاهتمام بها نابع وبشكل أساسي من تأكيد المحللين الاقتصاديين أن المؤسسات المصغرة هي التي تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي بغض النظر عن المؤسسات الكبرى.

لا يكتمل مفهوم المقاولاتية بدون تفسير مساهمات شومبيتر"JOSEPH SHUMPETER" والذي عرفها على أنها عبارة عن مسار يخلق مجموعة من العوامل الجديدة من اجل تحقيق النمو الاقتصادي. كما رفض فكرة أن المقاولاتية مجرد علاقة تنافسية داخل المجتمع، إنما اعتبرها عملية ديناميكية قائمه على الإبداع والابتكار، والتي تهدف إلى خلق قيمة جديدة وجوهرية وهذا باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.[4]

بالإضافة إلى الدكتور مجدي سليم عوض الذي يعرف فالمقاولاتية على أنها: "ظاهرة ترتبط بالإبداع والابتكار والتجديد واكتشاف الفرع الجديدة والمبادرة بتبنيها، والمخاطرة والتعامل مع الظروف غير الواضحة والاستعداد لتقبل الفشل والحاجة إلى الانجاز الذي يقود إلى خلق الثروة والنمو وتبني القيم الجديدة، مثل

[1]Alain Fayoll**,Le métier de créateur d'entreprise Motivations - parcours - facteurs clés de succès** (Paris : édition d'organisation,2003), p.17.

[2] D Sikalieh, SO Mokaya, M Namusonge,Op.cit, p.129.

[3] Robert D.Hisrich, Michael P.Peters, Dean A .Shepherd, **ENTREPRENEURSHIP** (New York: tenth edition,2017),p.6.

[4]D Sikalieh, SO Mokaya, M Namusonge,Op.cit, p.131.

إضافة خدمات أو تحسينات جديدة للمنتج، أو أي مزايا أخرى إضافية ترضي العملاء وتميز المؤسسية عن المؤسسات الأخرى".[1]

في حين خصص "VERSTRAET" ثلاث أبعاد لريادة الأعمال:[2]

- ✓ بعد معرفي: ويكون نتيجة لوجود نية للفرد نحو التوجه مقاولاتي .
- ✓ بعد تنسيقي: ويظهر في شكل ذلك الناتج الفعلي للتوجه المقاولاتي .
- ✓ بعد هيكلي: يهتم بالإدماج المقاولاتي حول خاصية الغاية الملموس والذاتية غير الملموس هذه الصورة تضع المقاول ومؤسسته في ارتباط وطيد مع المنظومة الاقتصادية ومكوناته، وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المؤسسة نشأتها.

كما تجدر الإشارة أن المقاولاتية تلعب دورا هاما في إنشاء المشاريع ونموها من خلال الاعتماد على وسائل تكنولوجية حديثة لأجل توفير سوق جديدة أو منتج جديد. ولكن هذه الفرصة تتطلب مغامرة ومخاطرة حيث يعتقد رواد الأعمال أن الفرص الريادية تحمل درجة عالية من الشط وعدم اليقين.

بالإضافة إلى أن هناك من يرى المقاولاتية كوسيلة لصنع الفرص وذلك من خلال ارتكازها على عنصر الإبداع حيث تعرف على أنها سيرورة يمكن إيجادها في مختلف البيئات وبإشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد أو منظمات لأجل خلق فرص اقتصادية وبالتالي خلق ثروة اقتصادية واجتماعية للمجتمع ككل. [3]

كمفهوم إجرائي للمقاولاتية:

إن ترجمة المصطلح الانجليزي (Entrepreneurship) إلى المقاولاتية أو ريادة الأعمال تعرف على أساس أنها:

---

[1] صربية طلبة،" الفكر المقاولاتي ومداخله"، ***الدراسات الاقتصادية***، م.2، ع.4 (افريل2017)، ص .768.

[2] Thierry Verstraet, "L'entreprenariat modélisation de phénomène", **revue de de l'entrepreneuriat**, Vol. 04, N°.01(Mars 2005), p p.47-48.

[3] حمزة لفقير، ***روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، أطروحة دكتوراه (جامعة بومرداس، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017/2016)، ص.41.

- نشاط وممارسة: ذلك السلوك الابتكاري القائم على أساليب حديثة، يعمل على رفع مستوى النمو الاقتصادي من خلال ابتكارات جديدة بغرض إنشاء وتطوير مؤسسات.
- فكر وتخصص جامعي: مجال دراسة ملم بإجراءات وتدابير ترمي لخلق قيمة مضافة خلال استغلال الفرص وتحمل المخاطر بصفة فردية.

المطلب الثاني: إسهامات ورؤى رواد الفكر المقاولاتي

ركز هذا المطلب بشكل محوري على تطور الظاهرة المقاولاتية التي يعود أصلها إلى العلوم الاقتصادية هذا ولأنها كانت عنصر من عناصر العملية الإنتاجية التي تساهم في التنمية الاقتصادية مصطلح المقاولاتية مفهوم واسع حيث انه في البداية اعتمدت أدبيات إدارة الأعمال على تعريف المقاولاتية بأنها إنشاء المنظمات ومع مرور الوقت تغير تركيز مجال البحث بشكل كبير على فهم ظهور المقاول لكنها الآنأصبحت تيار حديث النشأة منفصل عن الأبحاث الاقتصادية حتى أنها مازالت تسعى جاهدة لإيجاد مكانتها وتحديد النماذج التحليلية الخاصة بها.

لذلك وجب الإشارة لمختلف الأبحاث العلمية التي ساهمت بقوة في تطور هذا الحقل فحسب تشارلز اوتكالت فان جذور مصطلح أو لفظ المقاولاتية يعود إلى800 سنة بالضبط إلى كلمة الفعل الفرنسي "Entreprendre"التي تمثل الفعل الفرنسي"Faire quelque chose" أما بريات كريستيان يرى"Entrepreneurship"لفظ انجليزي ترجم إلى اللغة الفرنسية بطرق مختلفة هي Entreprenariat وEntrepreneuriat .[1]

وفي نفس السياق فان تطور هذا المصطلح مقترن بالعديد من الرواد المؤسسين والمنظرين للفكر المقاولاتي معتمدين في ذلك على أعمال بحوث أكاديمية .

بناء على ذلك فقد تم طرح ثلاثة أسئلة سنة 1909، من خلالها يمكن تلخيص مراحل البحث في موضوع المقاولاتية:

[1]زاهية حساين، "إشكالية غياب تعريف موحد للظاهرة المقاولاتية"، **الحوار الثقافي**، م.3، ع.2، (سبتمبر 2014)، ص.170.

"What happens when entrepreneurs act"، سؤال يتضمن السلوك المقاولاتي أو ما أطلقت عليه الأدبيات الخاصة الأنجلوساكسونية "بالروح المقاولاتية "

"Who do entrepreneurs act"،سؤال يستعرض شخصية المقاول مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات البيئية المحيطة به .

أما السؤال الثالثِ"How do entrepreneurs act"، هذا السؤال الذي يدفع الباحثين بالاهتمام بما يقوم به المقاول من هذه الزاوية يمكن الحديث بصفة عامة عن ثلاث إسهامات فكرية اهتمت وطورت الفكر المقاولاتي.[1]

منذ بداية القرن 17 بدأ علم الاقتصاد يشكل نفسه كنظام مصاحب للتطور الصناعي الحديث حيث ظهرت إسهامات عديدة حول الفكر المقاولاتي من خلال تسليط الضوء على رجل الأعمال فحسب الذي وصفه بالمخاطر كونه يعمل في بيئة اقتصادية مليئة بالشك وبهذا وجب عليه تحمل المخاطر التي تواجهه ولكن مع بداية القرن 19 ارتبط الفكر المقاولاتي ارتباطاً وثيقا بالتطور التقني والتكنولوجي وهو التحليل الذي سيأخذه جزئيا مرة أخرى مع بداية القرن 20 وذلك من خلال تركيزه على عنصرالإبداع.

- **ريتشارد كانتيلون(Richard Cantillon)**

كانت معظم الأنشطة الإنتاجية تتمركز في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها البعض وهذا إلى غاية القرن 18، حيث كانت تتم بشكل يدوي دون الاعتماد عن الآلات، وتنتشر بشكل واسع في الأرياف،ثم تطورت منظمات الإنتاج لتصبح وحدات حرفية. ومن أهم ما ميز هذه الفترة هو سيطرة التجار بشكل واسع على الأنشطة الإنتاجية. وبظهور بوادر الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالي الذي أدى إلى تطور الوحدات الإنتاجية البسيطة لتتحول إلى مؤسسات مصغرة، صغيرة وأخرى متوسطة من أهم ما ميزها هو أن المسير هو نفسه مالك المؤسسة الباحثين الاقتصاديين في هذه الفترة لم يهتم بدراستها فحسبه آدم سميث في المؤسسة توجد فقط من أجل إنتاج السلع والخدمات ويعتمد نجاحها أو فشلها على المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه إلا أن أفكاره تعرضت للانتقاد خاصة من طرف كانتيلون وخاصة فيما يخص الدور الذي يقوم به المقاول.

[1] نجاة شادلي ،"قراءات تاريخية لتطور الفكر المقاولاتي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير**، م.10، ع.10، (ماي2018)، ص.288.

يعتبر كانتلون أول من أدخل المصلحة المقاولاتية إلى النظرية الاقتصادية، كما ركز خلال دراسته على صفات المقاول وعمله وهو ما وضحه في كتابه عن طبيعة التجارة سنة 1722، على اعتبار أن النشاط المقاولاتي عملية تحمل مخاطر ارتفاع أو انخفاض الأسعار في المستقبل، ولهذا ارتبط مفهوم المقاول عند هذا الاقتصادي مع المخاطرة والمغامرة فهناك اتفاق عام على أن تحمل المخاطر شرط أساسي في ريادة الأعمال والذي تنشأ نتيجة لعدم معرفة النتائج المتوقع حدوثها. [1]

حيث يرى "BOSTJAN ANTONIC" بأن سلوك أخذ المخاطرة غير محدود بين الأفراد والمؤسسات بالنسبة للمشاريع المقاولاتية خاصة الجديدة حيث أن مستوى المخاطرة هو الذي يحدد صفات الشخص، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان عامل وكلما أخذت في الارتفاع اتجه نحو المقاول. كما تقوم عملية المخاطرة أساسا على مبدأ المغامرة وكذلك المخرجات المحصل عليها من هذه المخاطرة والعوائد المتوقعة، كما أنها متصلة بصفة قوية بعملية اتخاذ القرار أما المغامرة فهي مرتبطة أساسا باستغلال الفرص والتي تهدف إلى تحقيق منتج حديث إبداعي وخلق قيمة وذلك من خلال استخدام وجمع مختلف الموارد. لهذا فقد اعتبر كانتيلون المقاولاتية هي عملية قائمة أساسا على انتهاز الفرص من جهة وتحمل مخاطر شراء منتجات بأسعار معينة وبيعها بأسعار غير مؤكدة.[2]

- **جون بابتيست ساي(John Baptiste Say)**

أحد أتباع أفكار سميث طالما كان متأثر بأفكاره هذا ما جعله يسعى لنشرها في فرنسا، كما انه نشر أطروحته حول الاقتصاد السياسي في عام 1803، والتي حدد فيها مزايا المشروع الحر داخل السوق والتي لقيت استقبالا سيئا من قبل السلطة.أصبح رائد أعمال من خلال إنشاء شركة قطن استوفت معايير الحداثة في ذلك الوقت. حيث يعرف المقاول انه الوسيط بين عالم المعرفة والعامل الاقتصادي.[3] بمعنى أن المقاول بالنسبة لساي يجمع عوامل الإنتاج وينسق بينها، حيث أن هدفه الأول هو زيادة الإنتاج ليصبح تحقيق الربح هدف ثانوي بالنسبة له .

ليأتي تعريف ساي للمقاول، من لديه قدرة على استغلال المعارف المكتسبة من اجل إقامة نشاط معين، وكذلك يجمع الموارد والإمكانيات التنفيذية الضرورية من اجل خلق منتوج ما، ثم في الأخير يشرف على

[1] محمد أمين ساسي، ***مرجع سابق***، ص.30.

[2] ***نفس المرجع***، ص.32.

[3] Francois Hurel et des autres, **Le grand livre de L'Entrepreneuriat** (Paris: DUNOD éditeur de savoirs, 2013), p .27.

التنفيذ.[1] كما انه يؤكد على اعتماد رائد الأعمال على الابتكار لأجل التغلب على العقبات التي يواجهها كذلك الخروج من الدائرة الروتينية وحسب ما وصفه هذا الاقتصادي أن رائد الأعمال دائما ما يكون لديه موهبة تخيل أفضل التخمينات وأفضل الوسائل لتحقيقها.[2]

من هذه الزاوية نجد أن ساي ينظر للمقاول على انه عنصر حاسم في التنمية الاقتصادية ومحفزا فعالا للتغيير الديناميكي.

- **جوزيف شومبيتر(Joseph Schumpeter)**

لم تصبح المقاولاتية عنصر محوريا في التطور الاقتصادي بشكل بارز أكثر إلا بقدوم الاقتصادي الفرنسي"Joseph Champeter"أو ما لقب بأب الحقل المقاولاتي، حيث يرى أن النظام الاقتصادي يكون في حالة توازن وتأتي المقاولاتية بكسر التوازن من خلال ما تقدمه من إبداع، ولذلك فهو يعتبر من أهم من ركزوا على عنصر الإبداع والذي اعتبره هذا الأخير محركا للنمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي[3].

يعتبر شومبيتر مؤسس الاقتصاد التطوري الديناميكي وأعظم المفكرين في القرن العشرين هذا الأخير الذي تأثر بأفكار ومبادئ المدرسة النيوكلاسيكية والتي تركز على أن تبني النظام الرأسمالي هو أساس التطور والنمو الاقتصادي وهذا ما كان واضح في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، فهو يرى انه لولا النظام الرأسمالي لما كانت الحداثة والإبداع والتكنولوجيا، ولهذا فبقاء النظام الرأسمالي حسب شومبيتر مرتبط بمختلف الابتكارات في المجال الاقتصادي وأيضا قدرة المقاول على الإبداع وتحمله للمخاطر المحيطة به وامتلاكه للشجاعة في مواجهة اللايقين والشك. وهذا ما جعل مصطلح التطور الاقتصادي بالنسبة للأغلبية الباحثين يركز على الابتكار "Innovation" هذا الأخير الذي يتجسد في خمس إمكانيات تتمثل في[4]:

- خلق منتج جديد أو منتج ذو نوعية أفضل
- استخدام تقنيات جديدة للإنتاج

[1] نجاة الشاذلي، ***مرجع سابق***، ص. 290.

[2] François hurel, op.cit, p.29.

[3] Haifa Naffakhi, **Équipe entrepreneuriale et prise de décision : Une étude exploratoire sur le rôle de la diversité de capital humain,** thèse pour le doctorat, (Université Nancy 2, institut d'administration des entreprises, novembre 2018),p.45.

[4] زاهية حساين، ***مرجع سابق الذكر***، ص.172.

- اكتشاف أسواق جديدة
- استغلال موارد جديدة
- إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية للأعمال في السوق

لقيت إسهامات شومبيتر اهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين وظلت عبارة عن أفكار استنتاجية بمثابة مرجعا موثوقا للعديد من الباحثين اللذين جاءوا بعد ثم ظهرت مدرستان مستقلتان في مجال المقاولاتية، مدرسة جامعة هارفارد ومدرسة السلوك الإنساني.

مدرسة جامعة هارفارد: جاءت بأفكار نابعة من مركز بحوث التاريخ المقاولاتي من جامعة هارفارد والذي تأسس من قبل"H.Arthur" عام 1948، وهو المركز الذي عمل به شومبيتر حتى وفاته سنة 1950.حيث ترى هذه المدرسة أن المقاولاتية تتكون من ثلاث أبعاد: [1]

- التحولات الطارئة على البنية الاقتصادية ومتطلبات السوق
- خلق مؤسسات مبتكرة مطلب لازم وضروري لجلب الاستثمار الأجنبي
- وظيفة المقاول مقتصرة على خلق أرباح

المدرسة السلوكية: منذ بداية الستينات من القرن الماضي طرأ تحول كبير في طبيعة الأسئلة التي تم طرحها السياق المقاولاتي والتي تحتاج إلى إيجاد تفسير متكامل للظاهرة لهذا جاءت المدرسة السلوكية واهتمت بدراسة سلوك المقاولة نفسه مما دفع رواد هذه المدرسة لتقديم مفهوم للسلوك الإنساني تعبيرا عن السلوك المقاولاتي، وذلك من خلال التركيز على الخصائص السيكولوجية والصفات الشخصية للمقاول وحتى مستواه الاجتماعي. حيث يشمل التصنيف الذي اقترحه "Baum" خمس مهارات يتصف بها المقاول والمتمثلة في:[2]

- القدرة المعرفية
- القدرة التنظيمية (القيادة)
- القدرة على اتخاذ القرار

[1] علاء الدين عمرو زيدان، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية** (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية، 2007)، ص.51.

[2] Haifa Naffakhi, op.cit., p.48.

- القدرة على اكتشاف وترجمة الفرص إلى مشاريع
- الخبرة الصناعية والتقنية

كما لخص "GASSE Yvon" أهمية الخصائص السوسيو-سيكولوجية في إنشاء مؤسسة والمتمثلة في الثقة، الشجاعة، الإبداع،الاستقلالية، المخاطرة والابتكار.[1] أما بالنسبة لمقاربة السيرورة المقاولاتية والتي ركزت على المسار أو الفعل المقاولاتي وليس فقط صفات المقاول، وهذا من أجل إنشاء مؤسسات قادرة على تحقيق نمو اقتصادي بحكم أن العملية المقاولاتية عملية ديناميكية. حيث وضعت هذه المقاربة تعريفا للمقاولاتية على أنها مجموعة من الخطوات المتتالية تبدأ من امتلاك الشخص لميول مقاولاتي إلى غاية تبنى السلوك المقاولاتي، وهذه الأخيرة تسبقها مرحلة تسمى بالتوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.[2]

وبهذا الصدد اقترح " BYGRAVE & HYBER" مفهوما للمقاولاتية يقوم على شرطين أساسيين وهو ما يوضحه الشكل التالي: [3]

[1] أسيةرحيل، ***دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروحالمقاولاتية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة(جامعة احمد بوقرة –بومرداس-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/1920)، ص.26.

[2] رشيدة قواسمي،"التأصيل النظري المقاولاتية كمشروع والنظريات المفسرة لتوجه المقاولاتي"، ***مجلة المنتدى للدارسات والأبحاث الاقتصادية***، م. 4، ع. 2، (اكتوبر2020)، ص. 160.

[3] أسية رحيل، مرجع سابق الذكر، ص 29.

الشكل رقم (2): المفهوم الحديث والتقليدي للمقاولاتية

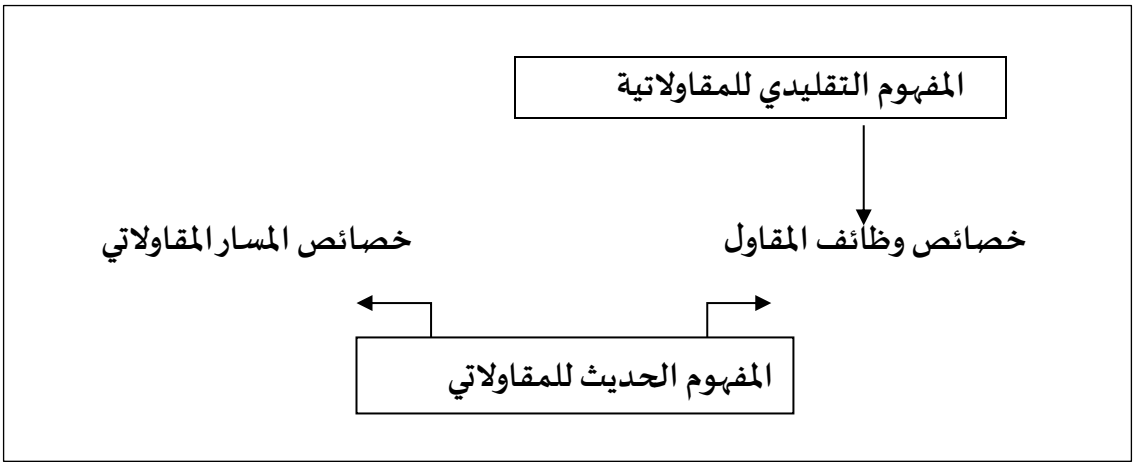

المصدر: من إعداد الطالبة.

كما يستلزم الأمر أن رواد الفكر المقاولاتي وكل من يشكلون النظرية الأساسية لريادة الأعمال، والتي تطورت بالضرورة من فجر القرن الثامن عشر إلى غاية القرن العشرين يؤكدون على المعادلة الأساسية للمقاولاتية:

المقاولاتية

الإبداع + المخاطرة + اللايقين

المطلب الثالث: المقاولاتية، فكرة الشد والجذب

رغم ثراء الحقل المقاولاتي إلى أن هناك توافق على غياب تعريف مشترك للمقاولاتية, لأنه وبطبيعة الحال عند الخوض في حقل مرتبط بالجانب الاقتصادي والجانب الإنساني النفسي وحتى القضايا الابستمولوجية المرافقة دوما للعلوم الإنسانية والاجتماعية التي تتسم بدرجه بالغة من التعقيد والتراكم التي يصعب من خلالها الفصل إن لم نقل يستحيل إقامة الحدود الفاصلة بين مكونات الظاهرة المرتبطة بها.يصف شومبيتر المقاولاتية بالموضوع الصعب جدا ولكنه المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي في ظل وجود نظام رأسمالي، وهذا ما نجده واضح في كتابه تاريخ التحليل الاقتصادي سنة 1912.[1] لهذا فإن الحديث عن المقاولاتية

[1] زاهية حساين، *مرجع سابق الذكر*، ص417.

يحيلنا ضمنيا إلى العديد من المصطلحات والمواضيع التي يمكن أن تندرج ضمن سياقه كالروح المقاولاتية، الإبداع، الابتكار، المخاطرة و المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

اكتسب مصطلح المقاولاتية مفاهيم عديدة ومختلفة وذلك باختلاف توجهات المدارس الاقتصادية التي تناولت هذه الظاهرة ولكنها تحتوي على مجموعة من العناصر الأساسية للتوجه المقاولاتي، بداية بالروح المقاولاتية والتي تنشأ بمحض وإرادة واختيار الفرد حيث أن هناك اتفاق جامع على أن ريادة الأعمال أو المقاولاتية عبارة عن عملية تستلزم استغلال الفرصة لتلبية الحاجة وبناء مشروع ويمكن توقع هذا السلوك من خلال نوايا، بمعنى أن المشاريع منجزة هي نتيجة لنية المقاول وهنا تكمن الروح المقاولاتية التي تعتبر بمثابة العنصر المحدد والضروري لأداء السلوك المقاولاتي لأنها مرتبطة أكثر بالمبادرة والنشاط.

وعلى هذا الأساس يقترح التعليم في المجتمع الفرنسي في بلجيكا تعريفا واضحا وشاملا باعتبارها "مهارة أساسية يجب اكتسابها من خلال التعلم، والتي تعزز الرضا الوظيفي والوفاء الشخصي، كونها تستمد طاقتها من العناصر التي تحددها وهي الإبداع، المثابرة، المسؤولية، الابتكار، وقبل كل شيء تعتمد بشكل أساسي على معرفة الفرد وقدرته على تحمل المخاطر".[1]

وبهذا فان الركائز الأساسية للروح المقاولاتية التي تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية للتوجه المقاولاتي، فإن نجاح المؤسسات يستند بشكل أساسي على أربعة ركائز أساسية يتميز بها المقاول حسب " Jérôme Hoarau" والتي تتمثل في:[2]

- الرؤية: التي تسمح بتحديد الهدف وترتيب الأولويات بشكل دقيق.
- الدافع: وهو جوهر العمل المقاولاتي بمعنى الحافز الذي يقوده نحو التوجه المقاولاتي.

[1] أيوب مسيخ، **دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة 20أوت1955 - سكيكدة-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016)، ص.52.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص .57-58.

- المرونة: بمعنى قدره المقاول على التكيف مع الظروف المحيطة به والمستجدات وهذا ما يجعله قادر على التعديل أو التغيير في خطة العمل.
- الاتصال: وهي قدرة المقاول على خلق علاقات واتصالات تساعده أثناء العمل بهدف تطوير وترقية مؤسساتهم.

كما تجدر الإشارة على التعريف الذي قدمه مجموعة من خبراء الاتحاد الأوروبي المسؤولين عن التعليم والتدريب في مجال ريادة الأعمال، والذي يؤكد على أنه لا ينبغي أن تقتصر الروح المقاولاتية على إنشاء شركة بل يجب أن ينظر إليها على أنها موقف عام يمكن تبنيه بشكل مفيد من قبل الجميع في مختلف الأنشطة المهنية.[1]

حيث يعرفها الباحثان "Kearney & Surlemont"على أنها العقلية أو طريقة التفكير التي تقود الفرد لتحديد الفرص ومن ثم جمع الموارد الضرورية بغرض استغلالها من اجل تحقيق خلق القيمة.[2]

إلى جانب"DUCHENEAU" الذي يري أن رغبة تحقيق الذات تعتبر من أهم العوامل التي يؤدي إلى خلق الإبداع داخل المؤسسة ومن ثم توسيعها وتطويرها.[3]

وكما هو معلوم انه لحد الآن لم يظهر إجماع حول مفهوم متفق عليه للمقاولاتية لذلك نجد تعدد المصطلحات ذات بالمفهوم على الرغم من وجود الكثير من التقارب فيما بينهما سواء من حيث المعنى العام وأيضا المحتوى.

حيث يرى البعض أن المقاولاتية هي القدرة على تحمل المخاطر، أما آخرون يعتبرونها مصطلح يقوم على الإبداع والابتكار في حين يرى باحثين آخرين أن هذا المفهوم يضم في طياته البحث عن المغامرة، ولذلك يمكن

[1] آسية رحيل، ***مرجع سابق الذكر***،ص. 19.

[2] أيوب مسيخ، مرجع سابق الذكر، ص.51.

[3]Bertrand Ducheneaut, **Les Dirigeants de PME : enquête, chiffres, analyses pour mieux les connaitre**, (Paris : éditions maxima,1996) p.154.

القول إن التباين الواضح في المفهوم راجع إلى تعدد نشاطات المقاولاتية، كونها تشمل على العديد من العناصر، والشكل التالي يوضح أهم العناصر الأساسية للمقاولاتية.

الشكل رقم (3): العناصر الأساسية للفعل المقاولاتي

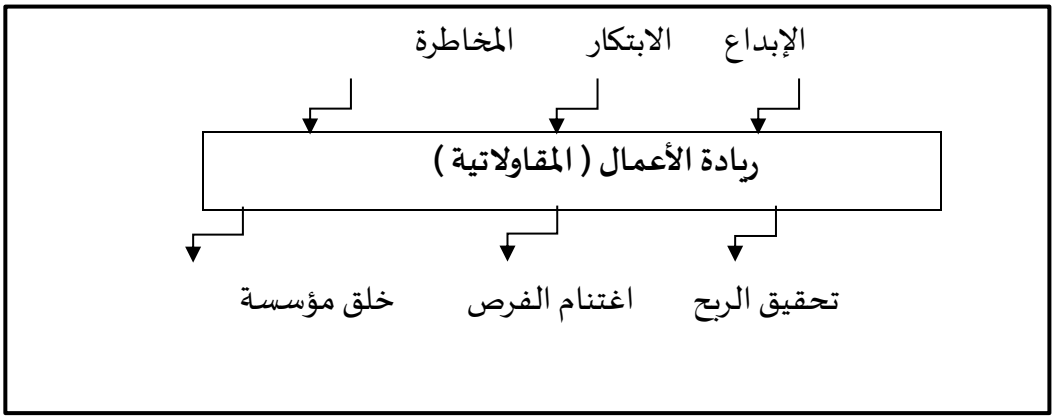

المصدر: من إعداد الطالبة

❖ **الإبداع والابتكار:**

يستخدم بعض الكتاب لفظ الابتكار والإبداع كمترادفين للدلالة على معنى واحد، لكن هناك اختلاف بين المصطلحين، إذ أن الإبداع هو الجزء المرتبط بالفكر في حين أن الابتكار هو ذلك الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو بالتحويل من فكرة إلى منتج. بمعنى أن الإبداع يتعلق باكتشاف فكرة جديدة مميزة أما الابتكار فيتعلق بوضع تلك الفكرة موضع التنفيذ.[1] حيث يعرفه شومبيتر انه إنتاج سلعة جديدة أو اعتماد على طريقة عمل جديدة أو الحصول على مورد إنتاج جديد.[2]

[1] يوسف نعام، محمود بوحنيك، **دور المقاولاتية في تحقيق أداء المنظمة دراسة حالة: مؤسسة صناعة الغرف الصحراوية بتقرت**، مذكرة ماجستير (جامعة الشهيد حمه لخظر الوادي: كلية العلوم السياسية، 2019/2018)، ص.47.

[2] فارس قريني، ***دور الموارد البشرية في تفعيل الإبداع داخل المؤسسة***، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/ 2015)، ص.4.

لذلك يمكن القول إن الإبداع والابتكار هما عبارة عن مرحلتين متتاليتين حيث أن نجاح النشاط المقاولاتي لابد أن يعتمد عن مجموعة من المتغيرات والتي من بينها الإبداع والابتكار اللذان يمثلان الميزة الأساسية لمختلف المؤسسات، والجدول التالي يلخص الفرق بين الإبداع والابتكار:

الجدول رقم (1): الفرق بين الإبداع والابتكار

المعيار	الإبداع	الابتكار
المحاولة	فردية	جماعية
الأثر	محتمل بمعنى غير قابل للقياس	مؤكد أي قابل للقياس
مضمون	الأفكار	تسيير المشاريع
العملية	التوجه نحو التفكير	التوجه نحو التطبيق

المصدر: من إعداد الطالبة

تتداخل المقاولاتية مع عنصرين أساسيين هما الإبداع والابتكار، فالسلوك الإبداعي والمبتكر هو أساس المقاولاتية لأن المقاول يحقق قيمة مضافة من خلال الاستفادة منهما والتي تتجسد هذه القيمة في شكل فرصة جديدة أو منتج جديد. ولذلك أصبح كل من الإبداع والابتكار ضرورة ملحة في ظل توسع الأسواق واندماجها في إطار العولمة وأيضا بالنظر للتطور الحاصل في ثورة المعلومات والتكنولوجيا.

يعرف الابتكار على انه هو تلك لنتيجة الناجمة عن تجسيد أسلوب جديد في الإنتاج حيث انه دائما ما يقترن بالجوانب التكنولوجية وهذا بالنظر لمفهوم الضيق، أما من خلال مفهومه الواسع فيقصد به القدرة على تطوير أفكار جديدة لحقائق معرفة مسبقا في المجال المقاولاتي.[1]مفتاح التنمية الاقتصادية لأي بلد فمع بروز التقنيات الحديثة تنخفض نسبة المنتجات والخدمات التقليدية لترتفع نسبة الابتكارات والصناعات الحديثة.[2]

[1] قريني فارس، ***مرجع سابق الذكر***، ص.3.

[2]Robert D.Hisrich , Michael P. Peters, Dean A .Shepherd, Op.cit ,p.97.

أما بخصوص الإبداع فهو تلك العملية التي تتم على مستوى العقل، والذي يهدف من خلالها إلى إيجاد أعمال تتميز بالحداثة، تحمل في طياتها قيمة اقتصادية بمعنى انه فكرة تركز على تقديم منتج جديد موجه للبيع أو للاستعمال حيث أكد "Drucker" على مدى أهمية عنصر الإبداع، مشيرا له بالقلب النابض للمقاولاتية[1].

بصفة أخرى هو عملية من شأنها أن تولد مجموعة متنوعة من الأفكار تساهم في نجاح المشاريع خلال مرحلة تجسيدها، حيث أن الابتكار يركز بالخصوص على عنصر الإبداع في تطوير منتجات جديدة قدرة على تحقيق تنمية.[2]

- **المخاطرة والمغامرة**

هناك اتفاق عام على أن تحمل المخاطر شرط أساسي في ريادة الأعمال، والذي ينشأ نتيجة لعدم معرفه النتائج المتوقع حدوثها. يرى سلوك الأخذ بالمخاطرة غير محدود بين الأفراد والمؤسسات بالنسبة للمشاريع المقاولاتية. حيث أن مستوى المخاطرة هو الذي يحدد صفة الشخص فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان عاملا، وكل ما أخذت في الارتفاع اتجه نحو المقاول.تقوم عملية الأخذ بالمخاطرة أساسا على مبدأ المغامرة وكذلك المخرجات المحصل عليها من هذه المخاطرة كالفوائد والعوائد المتوقعة، كما أنها متصلة بصفه قوية بعملية اتخاذ القرار.حيث يشير "Robert & Meier" إلى أن الأخذ بالمخاطرة هو احتمال تحقيق عوائد والحصول على مكافآت في حالة نجاح المشروع المقاولاتي أكثر من فشله.[3]

---

[1] Thiery Verstraet et Alain Fayolle, **Paradigmes et Entrepreneuriat**, (2005), P.41.

[2]Christina E shalley, Michael. A, Hitt and Jing Zhou,**The Oxford Handbook of Creativity, innovation and Entrepreneurship**(New York: Oxford university press, 2015) p.8.

[3] Antonic Bostjan, "Risk taking in entrepreneurship translating the individual level risk version into the organizational risk taking ,«Journal **of enterprising Culture**, VOL.11, N°.1(avril2003), P.07.

أما فيما يخص المغامرة فهي مرتبطة أساسا باستغلال الفرص، والتي تهدف إلى تحقيق منتج جديد إبداعي، وذلك من خلال استخدام ودمج مختلف الموارد المتاحة.

وبناء على ما سبق يتضح لنا الاختلاف بين مختلف المؤسسات ناشئة، مصغرة، صغيرة أو متوسطة من خلال مجموعة من المعايير، حيث تلعب كل العناصر السابقة الذكر دور مهم في تحديد طبيعة المؤسسة. بمعنى آخر انه ورغم أن كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة تشكلان حيزا مهما في النشاط الاقتصادي، كونهما المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي. وبغض النظر عن المعايير التي من خلالها يتم تحديد تعريف للمؤسسة كمية كانت(عدد العمال كميه الإنتاج، معيار رأس المال، قيمة المبيعات)، أم نوعية (الاستقلالية، الملكية، الحصة السوقية.. الخ) وكذلك لأجل تصنيفها إن كانت ناشئة، صغيرة، متوسطة أو مصغرة.

إلا أن هناك فرق بينهما بناء على مجموعة من العناصر الأساسية للتوجه المقاولاتي المتضحة من خلال كتابات شومبيترحيث أن عنصر الإبداع والابتكار يمثلان جوهر العملية المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الناشئة، في حين أن المؤسسات الصغيرة لا تهتم بالتجديد أو الابتكار إنما هي نمطية إلى حد ما بمعنى أنها غالبا ما تقدم منتوجات موجودة مسبقا.

كذلك الأمر بالنسبة لـ"VESPER"في بحث له عن أنماط المؤسسات، ركز على اختلاف جوهري ألا وهو عنصر النمو حيث يرى أن اغلب مسيري المؤسسات الصغيرة لا يسعون أصلا لتحقيق النمو لمؤسساتهم بل يرون أن حجم المؤسسة هو مفتاح للرقابة والسيطرة عليها. في حين يمثل عنصر النمو بالنسبة للمؤسسات الناشئة الأساس لأنه بطبيعة الحال هو نتاج جوهر الإبداع والابتكار[1].

[1] رشيد بوحجر، **إشكالية تنمية روح المقاولاتية في الجز ائر**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2020)، ص. 52.

إلى جانب "PAUL GRAHAM" الذي يعرف المؤسسات الناشئة في مقاله المشهور (GROWTH)على أنها مؤسسة صممت لكي تنمو بسرعة، بالنسبة له:

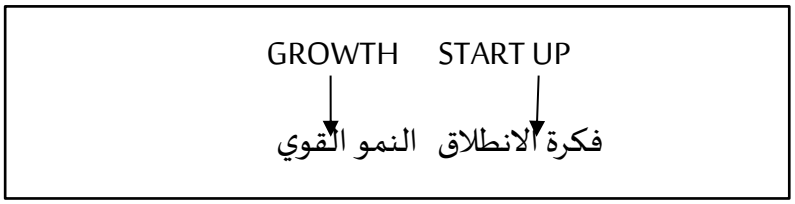

كما تجدر الإشارة انه في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي حظيت المؤسسات بمختلف إشكالها باهتمام بالغ من قبل الدول والتي صاحبتها مفاهيم مستحدثة عديدة مما يستوجب منا أن ندرك مضمونها. واستنادا لما سبق نذكر حاضنات الأعمال التي تعتبر بمثابة الكيان الاقتصادي والاجتماعي الذي تأسس خصيصا لدعم المقاولين في إنشاء وإدارة وتنمية المشروعات الجديدة ودعمها لمدة محددة، حسب طبيعة النشاط الذي تعمل في فلكه، وكذلك من خلال العمل على توفير بيئة عمل مناسبة تحمي المؤسسات الناشئة من مختلف المخاطر المحيطة بها.

حيث تعرفها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال على أنها:"أداة للتنمية الاقتصادية مهمتها تسريع نمو ونجاح المؤسسات الناشئة، من خلال منظومة من مصادر خدمات ودعم ومساندة الأعمال والهدف الأساسي. لحاضنات الأعمال هو إنتاج مؤسسات ناجحة تترك البرامج الحاضنة قادرة على النمو والاستقرار".[1] وبهذا فهي تساعد على توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة، وتوفير فرص عمل ومنتجات جديدة تتوافق مع متطلبات السوق. حيث عرفتها المفوضية الأوروبية مكان ترتكز فيه مؤسسة أنشئت حديثا في فضاء محدود لأجل نموها وزيادة نسبة نجاحها، وكذلك لتحقيق تنمية محلية وخلق مناصب شغل.[2]

[1] مصطفى بوزيان، "حاضنات الأعمال بين الدعم والتأهيل للمؤسسات المصغرة"، **دارسات العدد الاقتصادي**، المجلد.5، العدد.2، (نوفمبر2014)، ص.171.

[2] ***نفس المرجع***، ص172.

وكما تجدر الإشارة انه قد شهدت السنوات العشر الأخيرة تزايدا سريعا في عدد الحاضنات، حيث تضاعف عددها عشر مرات ليصل مؤخرا إلى 6000 حاضنة على مستوى العالم منها 150 في الدول النامية.[1]

وفي نفس الصدد نضع أهم نقاط الاختلاف بين المؤسسات الناشئة المؤسسات المصغرة:

الجدول رقم (2): معايير الاختلاف بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

الفرق من ناحية	المؤسسات الناشئة	المؤسسات المصغرة
الهدف من التأسيس	تجسيد فكرة مبدعة قابلة للتطوير على ارض الواقع	البحث عن عائد مالي، تركز على معدل الربح
خطوات التأسيس	قائمة على الإبداع والابتكار	خطة واضحة المعالم من البداية يكون المقاول على علم بكل جوانب المشروع
التمويل	مستثمر يؤمن بأهمية الفكرة أم حاضنات الأعمال	راجع للمقاول نفسه (ماله الشخصي او قروض بنكية)
المخاطرة	درجة عالية من اللايقين والشك	نسبة قليلة من المخاطرة

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن كل من المؤسسات الناشئة والمصغرة لديها خصوصيات تميزها عن الأخرى. فالمؤسسات الناشئة تعتمد على حاضنات الأعمال كأسلوب حديث لتنبي فكرة العمل الحر، إلى جانب أنها نشأت من فكرة ريادية وإبداعية بمعنى أن أعمالها التجارية تقوم على أفكار رائدة لأجل تحقيق نمو، كما أنها تتميز بارتفاع درجة المخاطرة في مقابل تحقيقها لهذا النمو. بينما المؤسسات المصغرة فهي تتسم بالمرونة وهذا ما يسمح لها التكيف مع مختلف الظروف إلى جانب أنها لفا تقدم على المخاطرة إلا بشكل محدود، بينما هدف الرئيسي هو تحقيق الأرباح وعوائد بشكل مستمر.

[1] نحو مجتمع المعرفة، جامعة الملك عبد العزيز سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات الطبعة الثالثة، (سنة 2021)، ص.4.

المبحث الثاني: و اقع ومسار التوجه المقاولاتي في الجز ائر، خيار أم ضرورة حتمية.

بعد الانتهاء من التناول النظري للظاهرة المقاولاتية، حاول هذا المبحث تسليط الضوء على واقع المقاولاتية في الجزائر، هذا الأخير الذي ارتبط منذ تبني الدولة للنظام الرأسمالي وانتشار ثقافة الحرية الاقتصادية في الأسواق. حظي قطاع المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ من طرق اغلب دول العالم بما في ذلك الجزائر وهذا نظرا لقدرتها على دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومحاربة مختلف المشاكل المجتمعية، حيث أن هناك اختلاف واضح بين مختلف التعاريف المقدمة لهذه المؤسسات، ولهذا جاء هذا المبحث كمحاولة لتوضيح أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهم. إلى جانب إبراز أهم المراحل الأساسية التي مر بها هذا القطاع لأجل تطويره في الجزائر.

المطلب الأول: لمحة عن التوجه المقاولاتي في الجز ائر

فرضت التحولات الدولية على الدول الانخراط في الاقتصاد المعولم من خلال تبني جملة من الإجراءات، وإعادة هيكلة الاقتصاد وحتى الضغط على الدول تحت وطأة العجز المالي مما أدى إلى الاستعانة بصندوق النقد الدولي. وبغض النظر على الخلفيات الإيديولوجية للباحثين، ولكن يمكن القول أن لكل فترة سياقاتها التي تبررها وتجد لها تفسيرات، وذلك بما تفرضه الظروف الداخلية والخارجية. كما عرف الاقتصاد الجزائري تراجع في معدل النمو بسبب تراجع أسعار البترول التي تدنت ما بين 13و15 دولار للبرميل الواحد سنة 1986، ونتيجة لهذا التراجع انخفضت صادرات الجزائر إلى 7,9 مليار دولار خلال نفس السنة.[1]

وهذا ما اثبت هشاشة الاقتصاد الوطني في تلك الفترة الذي يعتمد بشكل أساسي على النفط لذلك فهو مرتبط بتقلبات أسعاره في السوق العالمية، ولهذا فالأزمة التي مرت بها الجزائر سنة 1986 والتي شكلت منعطفا خطيرا بالنسبة للاقتصاد الجزائري والتي جاءت وكما سبق ذكر نتيجة لانهيار أسعار البترول

[1] عبد القادر بحيح،"تحديات الاقتصاد الجزائري امام صدمات تقلبات النفط بين أزمة 2015/1986"، **جامعة سيدي بلعباس**، م.2، ع.1(مارس2018)، ص.400.

إضافة إلى انخفاض سعر الصرف وغيرها من الأسباب، هذا ما خلف انخفاض في قدرة البلد الشرائية الخارجية بنسبة 50% حيث انخفضت عوائد البلد من العملة الصعبة بحوالي 56%، إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية في 1988 بحوالي 65%، عما كانت عليه في 1985، و25% مقارنة بنسبة 1987 كما انخفض الاستثمار والاستهلاك هذا ما أدى إلى إلغاء بعض المشاريع الاستثمارية التي كانت مبرمجة.[1]

انطلاقا من الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري التي عرضت بإيجاز فيما سبق، كان من الضروري تبني إصلاح اقتصادي جديد يمس بالاقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات العامة بصفة خاصة. وتمثل هذا الإصلاح في الاعتماد على سياسة اقتصادية جديدة اصطلح عليها آنذاك "استقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية"، تبعتها بعد ذلك سياسات إصلاحية أخرى تمثلت في إعادة الهيكلة الصناعية والخصخصة.[2] وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر كانت تهدف من تبني هذه الإصلاحات المتعاقبة لتمكين الاقتصاد الجزائري من مسايرة التغيرات والمستجدات التي أفرزتها البيئة الدولية ومواكبتها والتي كان من أهمها الانفتاح نحو الأسواق التنافسية بالإبداع والسعر، يضاف إلى ذلك بروز إشكالية دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي. مما يفرض ترشيد الجهود المؤدية إلى تحقيق هذا الاندماج، بما يضمن زيادة الاستهلاك الكلي وتكثيف الاستثمار.[3]

كذلك الأمر بالنسبة للظروف السياسية التي شهدتها الدولة في تلك الفترة حيث أثارت أحداث أكتوبر 1988 حركة نحو الليبرالية السياسية، وهو ما كان واضح في خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد يوم 10 أكتوبر 1988، وخير دليل الإصلاحات السياسية التي نص عليها دستور 1989 حيث جاء في نص المادة 40من

[1] أمنية براهيمي، نسيمة ثابت أول،"الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية"، **التكامل الاقتصادي**، م.5، ع.3، (افريل2017)، ص.80.

[2] داوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة" **دمشق للعلوم القانونية**، م.25، ع.2 (2009)، ص.256.

[3] المرجع نفسه، ص.257.

الدستور بالسماح للتعددية السياسية، بمعنى أن جبهة التحرير الوطني لم يعد الحزب الوحيد المهيمن على الساحة السياسية، إنما سمح الدستور بالانفتاح السياسي، كما أعطى ضمانات للحريات الفردية.[1]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

على اعتبار أن غالبية الباحثين والمختصين في مجال إدارة الأعمال في وقتنا الراهن على شاكلة "Gilder"يرو أن المقاول هو الشخص المالك والمنظم المصغرة، الصغيرة والمتوسطة،[2] هذه الأخيرة الذي ارتبطت ارتباطاً وثيقا بالمقاولاتية، كونها قادرة على تعبئة الادخار والاستثمار وهو بدورها يساهم في تطوير الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المخلوقات، خاصة قدرتها على خلق فرص العمل وامتصاص البطالة .

أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة أو النامية هو العمل على تحسين المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تعمل على ضمان تنمية اقتصادية، هذا ما جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد المحلي والدولي.

ضمن هذا المجال يرى الباحث "MEGHANA AYYAGARI" أن وجود عدد كبير من الأرقام والمؤشرات مثل عدد العمال أو رقم الأعمال يخلق عدد هائلا من المعلومات والمعطيات المتعقلة بتحديد تعريف مشترك حول المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، كما يؤدي هذا التنوع إلى صعوبات في المقارنة وتناسق المعلومة.[3]

حيث أن مختلف الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينت وأكدت على عدم وجود تعريف موحد لها على مستوى العالم وهذا راجع لاختلاف المعايير المستخدمة في وضع

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989، المادة 40، ص.53.

[2] أيوب مسيخ، مرجع سابق الذكر، ص.02.

[3] Meghana Ayyagari, Thorsten Beck and Asli Demerguc - Knut, "Small Medium Enterprise across the Globe",**Small Business Economics,** Vol. 29, No. 4 (Dec, 2007), p. 419.

تعريف وطني. هذا ما يجعل كل دولة تحدد تعريف خاص يميزها وذلك يكون حسب درجة نموها وإمكانياتها وقدرتها الاقتصادية ومستوى التقدم التقني والتكنولوجي فيها.

وضعت بعض من الهيئات الدولية مفاهيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا المصغرة وهذا لإبراز الاختلاف والتباين بين تعريف الدول لهذه المؤسسات لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراستها حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على معيارين وهما العمالة والحجم. كذلك أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات وقد قسمتها إلى:

- المؤسسات المصغرة: تشغل أقل من عشر أجزاء ويتسم ببساطة الأنشطة وبسهولة الإدارة

- المؤسسات الصغيرة: التي توافق لمعايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 7 ملايين يورو، أو لا تتعدى ميزانيتها خمس ملايين يورو سنويا.

- المؤسسات المتوسطة: توافق هي كذلك معايير الاستقلالية، وتشغل اقل من 250 جزء رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون يورو أو لا تتعدى ميزانيها 27 مليون يورو سنويا.[1]

أما بالنسبة للبنك الدولي فهو يتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس التعريف الذي حددته دائرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي ينص على:

المؤسسات المصغرة: هي تلك المؤسسة التي يكون عدد عمالها اقل من عشر عمال بحيث أن موجوداتها لا تتجاوز 100 ألف دولار، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 100 ألف دولار.

المؤسسات الصغيرة: هذه المؤسسة تشغل عدد من العمال لا يتجاوز 50 عاما، كما أن وموجوداتها لا تتجاوز ثلاث ملايين دولار أمريكي، وكذلك رقم أعمالها لا يتجاوز ثلاث ملايين دولار أمريكي .

[1] محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير (جامعة فرحات عباس –سطيف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، 2011/2008)، ص.6.

المؤسسات المتوسطة: تلك التي يشغلها اقل من 300 عامل، ولا تتجاوز موجوداتها 15 مليون دولار، كما لا يتجاوز رقم أعمالها 15 مليون دولار أميركي.[1]

كما عرفها الاتحاد الأوروبي كما يلي:

المؤسسات المصغرة: (microentreprises)وهي المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 1 إلى 10 عمال ، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 2 مليون يورو، أو إجمالي ميزانيتها السنوية لا تتعدى 2 مليون يورو.

المؤسسات الصغيرة :(petites entreprises) وهي المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها ما بين 10إلى 49 عامل (أقل من 50)، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 10 مليون يورو، أو إجمالي ميزانيتها السنوية لا تتعدى 10 مليون يورو.

المؤسسات المتوسطة :(entreprise moyenne) وهي المؤسسات التي يتراوح عدد عمالها من 100إلى 249 عامل (أقل من 250)، ورقم أعمالها السنوي لا يتعدى 50 مليون يورو، أو إجمالي ميزانيتها السنوية لا تتعدى 43 مليون يورو.[2]

من الملاحظ أن هناك اختلاف في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة إيجاد تعريف موحد بين الدول راجع لسببين أساسيين:

- السبب الأول: يتمثل في اختلاف درجة النمو الاقتصادي والتكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية، وأيضا السائدة نحو النمو .فالدول المتقدمة تتسم بنمو اقتصادي كبير لا يمكن مقارنته بالدول النامية، فمثلا مؤسسة صغيرة في بلد متقدم كالولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها مؤسسه كبيرة في بلد نامي.

- السبب الثاني: يتمثل في طبيعة النشاط الاقتصادي، والذي يختلف من مؤسسة فلاحية، تجارية، أو صناعية.فمثلا المؤسسات الصناعية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة مشاريعها، كذلك الأمر بالنسبة للهيكل التنظيمي للمؤسسات الكبيرة يكون أكثر تعقيدا من المؤسسات الصغيرة الذي يمتاز بالبساطة، وسهولة اتخاذ القرارات وتوحد جهة إصدارها.

[1]محمد وهاب" واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر في ظل إصرار القطاع غير الرسمي وحتمية الإبداع والابتكار "**الإبداع والتسويق**، م.1، ع.1(جانفي 2016) ،ص.106.

[2]Commission européenne, **Guidede l'utilisateur pour la définition de PME**, Luxembourg office des publications de l'Union européenne,2020,pp.3-5.

ولهذا فإنه يصعب من خلال هذا التنوع تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فما يمكن أن تعتبر مؤسسة صغيرة في بعض القطاعات الصناعية، يمكن أن تمثل مؤسسة كبيرة في القطاع التجاري.[1]

وكما سبق الذكر أن تحديد تعريف دقيق للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، يعتبر صعب جدا إن لم نقل مستحيل، ولكن هناك جملة من المعايير يمكن الاعتماد عليها لأجل معرفة طبيعة نوع المؤسسة، والتي تصنف إلى معايير كمية وأخرى معايير نوعية. حيث جاءت المعايير الكمية في شكل أرقام ومؤشرات تختلف من دولة لأخرى، بمعنى أنها آخذت صبغة محلية، والتي تتمثل في معيار رأس المال المستثمر عدد العمال، عدد الإنتاج، قيمة المبيعات. أما بالنسبة للمعايير النوعية والتي تتمثل في معيار الملكية، معيار المسؤولية، أو معيار الاستقلالية، هذه المعايير تعتمد على الفروق الوظيفية، بمعنى الأخذ بعين الاعتبار الهيكل التنظيمي للمؤسسات مع التركيز أيضا على معيار حصة المؤسسة من السوق.

وجدير بالذكر أن جمعية الكونغرس الأمريكية أحصت ما لا يقل عن 700 تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.كذلك وأكد غموض مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي نتج عنه إشكال بين مختلف الباحثين، فحسب وجهة نظره أن سبب صعوبة توحيد تعريف لها يرجع بالدرجة الأولى إلى الاختلاف والتباين الكبير بينهم في هذا الصدد اقترح "TORRES"عدة تفسيرات لغياب تعريف موحد لهذه الظاهرة:[2]

- حسب البلد
- حسب مستويات التطور الاقتصادي
- طبيعة النظام السياسي

من هذه الزاوية، نحاول تقديم تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض من الدول :

[1]Abdelbaki Missaoui, **Factors of entrepreneurship development in Algeria a field study from the view point of the support and accompaniment mangers**, PhD Thesis third phase (Ziane achour University of Djelfa:faculty of Economic sciences, Commercial Sciences and management sciences,28/05/2020),p.167.
[2]Abdelbaki Missaoui ,Op.cit, p.168.

اليابان: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200عامل، فإذا بلغ عدد العمال 20 فهي تندرج في صف مؤسسات مصغرة.[1]

بريطانيا: عرفت وزارة الصناعة والتجارة البريطانية المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة التي تشغل أقل من 50 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2,8 مليون جنيه إسترليني أو لا يتجاوز موازنتها مليون جنيه إسترليني. في حين عرفت المؤسسة المتوسطة بأنها توظف ما بين 50 و250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 112 مليون جنيه إسترليني، أو لا يتجاوز موازنتها 5,6 جنيه إسترليني.[2]

مصر: تبعا لتقرير إحدى الهيئات فإن هناك 14تعريف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالبيتها يعتبر أن المشروع الصغير هو المشروع الذي يقل عدد العاملين فيه على 10 أفراد، بينما الشركات المتوسطة يتراوح عدد العاملين فيها بين 10و 49 عامل.[3]

وفي لبنان مثلا لا حدود ثابتة لتصنيف المؤسسات، ولكن عادة ما ينظر للمؤسسات الصغيرة تلك التي تشغل مالا يزيد عن خمس عمال، في حين ينظر للمؤسسات المتوسطة تلم التي تشغل اقل من خمسين عامل.[4]

أما الجزائر وكغيرها من البلدان حاولت تقديم تعريف ذو صبغة رسمية قانونية للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حيث كانت البوادر الأولى لمحاولة تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة إلى فترة السبعينات أين تم وضع التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لوزارة الصناعة والطاقة، والذي يري أن هذه المؤسسات عبارة عن وحدة إنتاجية تتميز بالاستقلالية القانونية، تشغل اقل

[1] أيوب مسيخ، مرجع سابق الذكر، ص.78.

[2] نفس المرجع، ص.79.

[3] عامر خربوطلي، **ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة** الجمهورية العربية السورية،2018، ص.51.
في: https://pedia.svuonline.org/ .

[4] نفس المرجع، ص.52.

من 500 عامل،وتقدر قيمة إنشاؤها بأقل من 10 ملايين دينار جزائري، والتي بإمكانها تحقيق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 15 مليون دينار جزائري.[1]

ووفقا لأخر قانون صادر حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي بعد ما استوجب على المشرع الجزائري مراجعة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18، ألا وهو القانون رقم 02-17 المؤرخ في10 يناير2017، والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة، والذي حدد معايير تصنيف هذه المؤسسات[2]، والمتمثلة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(3) :المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات بناء على قانون17-02

الصنف	رقم الأعمال	عدد العمال	الحصيلة السنوية.دج
مصغرة	40 مليون	9-1	20 مليون دج
صغيرة	40- 400 مليون	49-10	200-20 مليون دج
متوسطة	400 مليون- 4 مليار	250-50	200 مليون–1 مليار

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القانون 17-02

مما سبق تستنتج من خلال المعطيات سابقة الذكر، أن معيار رأس المال والعمالة من أهم المعايير النموذجية لعملية تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما انه لا وجود لتعريف قانوني موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشاملا لكافة الدول. لكن تشترك مختلف التعاريف بأنها مؤسسات تستهدف تحقيق ربح على المستوى الاقتصادي وزيادة الدخل وتوفير مناصب العمل نظرا كونها مؤسسات كثيفة العمالة وبهذا فهي تساهم في تحسين مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة مستوى الدخل.

[1] ناجي بن حسين" أفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد.2، (فيفري2004)، ص.93.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 02-17، **المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، 12ديسمبر2001، ص.05.

المطلب الثالث: تجربة الجز ائر مع للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تطورات والتي جاءت في شكل جملة من المراحل المتعاقبة. تميزت كل مرحلة بظروف خاصة مرتبطة أساساً بالنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد في تلك الفترة، حيث أنها استطاعت أن تبرهن فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي. وكذلك أثبتت قدرتها على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية وبهذا أعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقدرتها في دفع عجلة التنمية.

ترجع بداية نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار حيث تلعب دورا فرعيا ملحقا لشركات الكبرى الفرنسية، ففي بداية سنة 1958 وفي إطار مخطط الاستعمار المعروف "بمخطط قسنطينة"، أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم الاستعمار وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة، بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين والإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا.[1] كما شهد هذا القطاع جملة من التحولات ولفهم مسار التطور وجب علينا التطرق لأهم المراحل الساعية لتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبهذا يمكن تقسيم مراحل تطوير المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى أربع مراحل متتالية.

-المرحلة الأولى الممتدة من 1963 إلى 1982، كانت قائمة على التركيز على سياسة التخطيط المنتهجة من 1967 إلى الصناعات الكبرى المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر إلى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كأداة لدعم عمليات التصنيع الشاملة وتكثيف النسيج الصناعي الموجود لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة. أما فيما يتعلق بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة والتي كانت تابعة للقطاع الخاص فكانت محكمة أو مؤطرة بموجب قانون 1966، الأمر رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15 والذي

[1] سليمة غدير احمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر**، مذكرة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007/07/14)، ص.23.

يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية.[1]وفي هذه المرحلة كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة روافد لدعم المؤسسات الكبيرة وتساعدها في تحقيق أهدافها. كذلك تميزت هذه المرحلة بإطلاق ثلاث برامج المتمثلة في:

المخطط الثلاثي1967-1969 والذي شهد سيطرة القطاع العام على مختلف النشاطات الاقتصادية.

المخطط الرباعي الأول 1970-1973 كان هدفه تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية كذلك القضاء على البطالة.

المخطط الرباعي الثاني 1973-1977 والذي كان هدفه الرفع من استغلال الموارد الطبيعية وتوسيع عملية التصنيع.[2]

والملاحظ من خلال المخططات التركيز بشدة على الصناعات الكبرى على غرار المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من جهة ومن جهة أخرى سيطرة القطاع العام الذي اعتبر في تلك الفترة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

-المرحلة الثانية والتي امتدت من 1980الى1988، لم يتسنى لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية منها تحقيق الأهداف المرجوة في إطار سياسة التصنيع العامة والمخططات التنموية وبهذا نجد نسبة مساهمة المؤسسات في الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا في تلك الفترة.[3] حيث كانت هناك إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، هذا لأن المؤسسات العمومية لم تحقق نتائج ايجابية مرضية، ولهذا فإن هناك اهتمام حقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعمها عكس ما مرت به خلال السنوات السابقة.

---

[1]صلاح الدين ديندان،**و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر**، مذكرة ماجستير (جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015)، ص.50.

[2]أمين قنون، **إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2019)، ص ص 113-114.

[3]سميرة طالبي، **سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجز ائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا-، أطروحة** دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2020)، ص.348.

حيث تميز الدور الذي كان يلعبه القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من منذ 1963 بالهامشية وحدد مجالاته في غالب الأحيان في المهام الاقتصادية الثانوية في مجال التجارة والخدمات إلى غاية 1982،[1] وبهذا أصبح ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد وبديل للتنمية وهو ما أكده المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والذي كان يري لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية عبر كل ربوع الوطن إلى جانب العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع حجم الاستثمارات.[2] كذلك الأمر بخصوص المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) ليكمل تحقيق أهداف التنمية المسطرة سابقا تميزت هذه المرحلة بحدوث أزمة مالية لسنة 1986 أين انخفضت أسعار البترول إلى 12.97 دولار للبرميل وقد كان له اثر سلبي على إيرادات الدولة من المحروقات حيث شهدت الإرادات من الجباية البترولية انخفاضا من 46787 دج سنة 1985 إلى21439 دج سنة 1986، وعلى ميزان المدفوعات الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين مع التركيز على تنويع الصادرات وتحرير التجارة الخارجية.[3]

بالإضافة إلى ذلك، تم صدور أول قانون متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني، قانون 13-82 والذي ساهم وشكل ملحوظ في التأسيس لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ما يحمله من إجراءات وتسهيلات متعقلة بالتوجه المقاولاتي . وبعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات بحيث بلغت بين سنة 1983-1985 حوالي 2328 مشروع.[4]

كما تجدر الإشارة أنه في تلك الفترة صدرت العديد من القوانين ونذكر من أهمها صدور مرسوم 80-240[5] في 1980/10/04، والذي يتعلق في إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات وإحداث إصلاح شامل

---

[1] أمين قنون، ***مرجع سابق الذكر***، ص.115.

[2] سميرة طالبي، ***مرجع سابق الذكر***، ص.349.

[3] وردة عويسي، "البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط-حالة الجزائر-"، التواصل **في الاقتصاد وإدارة القانون**، م.4، ع.39، (سبتمبر2014) ص.19.

[4] أمين قنون، ***مرجع سابق الذكر***، ص.115.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم رقم 240/80، **المتضمن لعملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية والعمومية**، العدد .25(04 أكتوبر 1980).

وتقسيم المؤسسات الوطنية العمومية، وهذا من خلال تفكيك هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة.والتي كان عددها 150 مؤسسة عمومية لتصبح 480مؤسسة عام 1982، وكان الهدف منه تدعيم فعالية المؤسسات الحكومية بالتحكم في الإنتاج عن طريق الاستخدام الأمثل والعقلاني للكفاءات والموارد المالية .كذلك الأمر بالنسبة لقانون الاستثمار 86-13المؤرخ في 19/أوت/1986، والمتعلق بتأسيس شركات الاقتصاد المختلط وسيرها، هذا الأخير الذي جاء كنتيجة تعديل لقانون الاستثمار82-13 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني بسبب انخفاض شديد في سعر المحروقات في السوق العالمية.[1]

- المرحلة الثالثة ما بعد 1988، تبنت الجزائر بتلك الفترة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية نتيجة تبني الدولة لنظام الاقتصاد الحر على غرار النهج الاشتراكي وهذا تماشيا مع سياسة المنافسة التي يقوم عليها اقتصاد السوق في الجزائر . حيث جاء هذا التحول الجذري نتيجة لانخفاض أسعار البترول، فكما هو معروف أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة جدا على قطاع المحروقات. ومع تفاقم الأزمة تبنت خيار اقتصاد السوق كبديل حيث شهدت حملة من القوانين لأجل تشجيع الانفتاح الاقتصادي وتهيئة إطار عام للخوصصة، بمعنى انه دعم تم إدماج القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وبهذا تظهر معالم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.[2]

أهم ميز هذه الفترة صدور قانون النقد والقرض، خلال 14 افريل1999 الذي يتضمن جملة من الإجراءات الجديدة المتعلقة بتنظيم أداء الجهاز المصرفي الجزائري بصورة أحسن وأفضل مما كان عليه سابقا،[3] كذلك أقر هذا القانون بحرية الاستثمار الأجنبي في كل القطاعات .

[1] أمين قنون، ***مرجع سابق الذكر***، ص.116.

[2] شهرزاد زغيب، ليلي عيساوي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائرو اقع و أفاق**، المتلقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودرها في التنمية، جامعة عمار تليجي –الاغواط، (9 أفريل 2020)، ص.ص 174-175.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 90-10، **المتعلق بالنقد والقرض**، العدد.16 (14 أفريل 1990).

مرسوم التشريعي 93/12 [1]الصادر في 05/أكتوبر/1993 المتعلق بترقية الاستثمار جاء في سياقه التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، بحيث أن بمقتضى هذا المرسوم لم يعد هناك أي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم، حيث أعطيت فرصة انجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها. بهذا فهو يهدف إلى زيادة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية. كما تجدر الإشارة إلى قانون 22/95 [2] المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المتضمنة كيفية تحويل الملكية العامة للدولة لفائدة أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص. هذا لان خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية حتمية اقتصادية وخيار سياسي انتهجته الدولة الجزائرية إثر التحول لنظام الاقتصاد السوق .لهذا لابد من إشراك بعض من الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص لأجل النهوض بالمؤسسة الاقتصادية من جديد.

- المرحلة الرابعة وهي الأهم في موضوع دراستنا هذه، التي جاءت ما بعد سنة 2000 رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من اجل ترقية الاستثمارات قبل سنة 2000 والتي انعكست على النصوص القانونية الموجهة لتنظيم الاقتصاد الوطني، إلى أن نقطة التحول التي تعكس الاهتمام الجاد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهرت بشكل مباشر سنة 2001. وذلك خلال صدور القانون التوجيهي رقم01-18، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3]، والذي يعتبر أول تجسيد تشريعي يوضح اهتمام الدولة الحقيقي بدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وحسب ما جاء في القانون التوجيهي 01-18، تعرف المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها:

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم *التشريعي رقم* 93 -12، **المتعلق بترقية الاستثمار**، العدد.68 (5 أكتوبر 1993).

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر95-22، **المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية**، العدد.66 (26اوت 1995).

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18، **المتضمن التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد.77(12ديسمبر2001).

- مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات؛
- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2)دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.[1]

والملاحظ هنا من خلال التعريف سابق الذكر أن المشرع الجزائري عرف هذه المؤسسات بناءا على معيارين، بمعنى أنه قائم على شرطين أساسيين؛ عدد العمال ورقم الأعمال السنوي.

كما تجدر الإشارة أن قانون 01-18 حدد جملة من الأهداف المسطرة، التي جاء على رأسها تحقيق إنعاش ونمو اقتصادي والعمل على تشجيع وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص.[2] حيث أن تحقيق هذه الأهداف يكون من خلال قدرة الدولة على توفير جو ملائم للمؤسسات الصغيرة صغيره والمتوسطة، وأيضا تسخير الوسائل اللازمة لدعمها وترقيتها.

لكن ورغم وجود تكريس لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما وضحه القانون التوجيهي رقم 01-18. هذا الأخير الذي واجه العديد من الصعوبات والعراقيل، الذي سرعان ما أعيد النظر فيه كما استدعى إلى ضرورة تغييره، من هذه الزاوية تم إصدار قانون 17-02 [3]المؤرخ في 10جانفي2017 والمتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا الأخير الذي وضع تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما وضحته المادة الخامسة، والتي حيث عرفت المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها:

---

[1] ***نفس المرجع***، المادة 4، ص.5.

[2] ***نفس المرجع***، المادة 11، ص.ص 6-7.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 17-02، **المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد02(10جانفي2017).

- مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات؛
- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري؛
- تستوفي معيار الاستقلالية.[1]

كذلك حدد هذا القانون جملة من الأهداف المتمثلة في:

- بعث النمو الاقتصادي؛
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛
- ترقية ثقافة المقاولة، وتحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

بالنظر للأهداف المسطرة يمكن القول أن هذا القانون ركز كثيرا على بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعكس مدى وعي وإدراك الدولة بأهميتها لأجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية شاملة تمس بمختلف المجالات ، ولذلك لابد من المشرع الجزائري وضع آليات ملموسة تساهم في تطوير وترقية هذه المؤسسات وذلك من خلال إنشاء وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما كان واضح في الفصل الأول من القانون التوجيهي 17-02، بمعنى وجب إنشاء هيئات متخصصة بتطوير هذه المؤسسات، وهذا كان واضح بالرجوع للمادتين 17و18من نفس القانون.[2] وذلك بهدف ترقية قطاع المؤسسات المصغرة،

[1] القانون رقم 02-17،*مرجع سابق الذكر*، المادة الخامسة، ص.05.

[2] *المرجع نفسه*، المادة 17-18، ص.07.

*المادة 17 : تنشأ هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى في صلب النص "الوكالة " تكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الصغيرة والمتوسطة. إلى جانب وجوب وجود مجلس وطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يكون بمثابة هيئة استشارية تكون مكان لأجل النقاش والتشاور.[1]

أما بالنسبة للفصل الثاني المعنون ب ترقية المناولة، هذه الأخيرة التي جاءت بمثابة وسيلة أساسية لشد وثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ما عبر" الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة."وهذا لأجل زيادة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.[2]

وبخصوص الفصل الثالث بعنوان تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع نظام معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد في اتخاذ قرارات عقلانية وصائبة.من خلال ما سبق، يمكن القول أن المشرع الجزائري أولى أهمية واضحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما جسدته مختلف القوانين والمراسيم ،التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في تلك الفترة .

*المادة 18 : تضمن الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والنماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] *المرجع نفسه*، المادة 24، ص.8.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لمخطط عمل الحكومة لسنة 2020 و2021 في إطار ترقية المقاولاتية.

ركز هذا المبحث على تحليل مختلف الإجراءات والتدابير المتعلقة بالتوجه المقاولاتي الواردة في مخطط عمل الحكومة لسنتي 2020و 2021، وذلك لأجل معرفة المكانة الحقيقية للتوجه المقاولاتي، بناء على القوانين والتشريعات المعمول بهما في الجزائر ذات الصلة بالمقاولاتية، كما تجدر الإشارة انه وبعد التطرق لواقع المقاولاتي، ستتناول الدراسة المقاولاتية كآلية لتنوع الاقتصادي خارج نطاق المحروقات بناءعلى ما ورد في مخطط عمل الحكومة.

المطلب الأول: مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة لسنة 2020

جاء مخطط عمل الحكومة لأجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية والذي يرمي إلى استجابة لمطالب المواطنين من خلال جملة من الإجراءات والتدابير في مختلف المجالات وهذا ما توضحه الفصول الخمسة: [1]

- الفصل الأول: من اجل جمهورية جديدة نابعة من التطلعات الشعبية
- الفصل الثاني: الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي
- الفصل الثالث: من أجل تنمية بشرية وسياسة إجتماعية
- الفصل الرابع: من اجل سياسة خارجية نشطة وسباقية
- الفصل الخامس: تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين

مخطط عمل الحكومة وثيقة مهمة رسمية، صدرت في اليوم السادس من شهر فيفري من سنة 2020، والمتضمنة لـ 71 صفحة حاملة لخمس فصول، التي تعتبر بمثابة محاور كبرى لخصت عمل حكومة عبد العزيز جراد كونها أول حكومة ما بعد الحراك الشعبي تعبر عن الخطة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للحكومة خلال المرحلة القادمة.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول،**مخطط عمل الحكومة: من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، 04 فيفري 2020.

استغرق في تحضير هذا المخطط قرابة 40يوم، وطرح لأجل المناقشة على البرلمان لمدة يومين فقط، وهذا ما سبب توتر داخل قبة البرلمان حيث أنه لا يمكن دراسة وثيقة رسمية جاءت بإصلاح شامل وكامل للجزائر في مدة يومان وفقط[1]. لذلك كان ولابد من إعطاء وقت كاف للمناقشة لأجل معرفة مكامن النقص ومواطن الضعف في مختلف التفاصيل. وتجدر الإشارة أنه لابد أن يخرج مخطط عمل الحكومة من كونه مجرد نص قانوني، إنما يستلزم التعبير عن وجود إرادة سياسية لأجل المساهمة في بناء جزائر جديدة.

كما سبق الذكر، جاء هذا المخطط لأجل الاستجابة لاحتياجات التي عبر عنها الشعب الجزائري لذلك فهو عبارة عن مسار واضح، شامل وهادف لأجل استرجاع الثقة بين السلطة والشعب، وخاصة بعد الحراك الشعبي 22/02/ 2019، والذي حمل في طياته مطالب شعبية تعبر على وعي الشعب وإصراره للتوجه نحو الجزائر الجديدة. وأيضا جاء لأجل التعبير عن رفض المواطن لاستمرار الوضع القائم، ولهذا كان ولابد من مواصلة المشاركة سياسية حتى ينجح الجزائريون في تحقيق الأهداف المرجوة .حيث طالما ما اقترن حراك 22 فبراير بخطة إستراتيجية واضحة وعقلانية قائمة على طرق سلمية بعيدة عن كل أنواع العنف كما تميز ببعده عن كل طابع إيديولوجي أو عرقي وحتى طائفي يوحي بوعي واتحاد الشعب لأجل التغيير نحو نظام جديد.[2]

وتجدر الإشارة إن مشروعية مضمون الحراك التي جاءت في شكل مطالب، منحته القوة أكثر والتصدي أمام النظام الجزائري، الذي يعتبر بمثابة الصندوق الأسود حسب اقتراب تحليل النظم "الاقتراب النسقي" للعالم السياسي الأمريكي "دايفيد إستون"، الذي يعرف النظام السياسي انه نظام التفاعل داخل أي مجتمع يتم من خلاله التخصيص السلطوي للقيم.[3]

حسب تصريح الوزير الأول عبد العزيز جراد يوم الثلاثاء11 فيفري 2020 فإن الحكومة تعتزم المساهمة الفعالة في بناء عقد جديد لأجل الجزائر جديدة، هذا الأخير يكون شامل لكل الجوانب السياسية الاقتصادية والاجتماعية. بهدف استرجاع ثقة الشعب في حكامه وفي مؤسساته ورسم القطيعة التي يتطلب

1الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، مجلس الأمة، **لائحة حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**، في: http://www.majliselouma.dz/index.phr/ar ، تاريخ الاطلاع: (2022/03/22).

[2]ميلود بنعطية، "قراءة سوسيولوجية لمطالب حراك 22 فيفري بالجزائر من خلال الشعارات واللافتات"، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، م.12، ع.02 (ديسمبر2021)، ص.667.

[3] David Easton,the political system besieged by the state, "**political theory** ", vol.96, N°.3(Aug 1981), P.304.

إليها الشعب الجزائري. وتماشيا مع ما تم ذكره فالمخطط جاء لأجل التغيير وتطهير الإرث الكارثي من خلال آليات وممارسات جديدة تمس بالمنظومة السياسية والاقتصادية، حيث أكدت رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية أن مخطط عمل الحكومة يستمد مرجعيته من التزامات رئيس الجمهورية، ويبرز ضرورة الاستعجال لاعتماد مراجعة عميقة لأنماط الحكامة، واستنباط قواعد جديدة لتجسيد سياسات التنمية.[1]

وبهذا فإن كل ما سبق ذكره يتبلور في عقد جديد والذي يتجسد في ثلاثية أساسية: التنمية البشرية، الانتقال الطاقوي، واقتصاد المعرفة والرقمنة.

وانطلاقا مما سبق، لابد من مناقشة مخطط عمل الحكومة في شقه الاقتصادي وخاصة فيما يخص التوجه المقاولاتي، بمعنى محاولة معرفة النية الفعلية للتوجه المقاولاتي للجزائر في تلك الفترة.ومن هذا المنطلق فحسب تصريح الوزير عبد العزيز جراد الذي أكد خلال جلسة صحفية بأن الوضع الاقتصادي في تلك الفترة صعب وهش للغاية، كونه مرتبط بالقطاع الريعي كونه المصدر الوحيد أو الغالب للدخل. لذا لابد من إجراءات تقلص من اعتماد الدولة على المحروقات والتوجه نحو التنوع الاقتصادي كونه يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة في فرص الاستثمار، وأيضا زيادة في إنتاج العمل ورأس المال البشري. لأنه بطبيعة الحال فان الاعتماد على مورد واحد كالبترول مثلا كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل في التنمية خاصة إذ انخفضت أسعاره في السوق العالمية.

خلال جلسة علنية خصصت لمناقشة مخطط عمل الحكومة داخل مجلس الأمة برئاسة رئيس المجلس السيد "صالح قوجيل"، صرح أحد أعضاء المجلس السيد "أحمد بوزيان" بأن استعجالية الوضع القائم في البلاد تستدعي تضافر جهود الجميع لضمان تطبيق مخطط عمل الحكومة بطريقة انجح.[2]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "إنشاء مناطق حرة من اجل الاستثمار، الحل الأمثل للنهوض بالاقتصاد الوطني،" في: https://www.aps.dz/ar/economie/93666 ،تاريخ الاطلاع: (2022/03/21).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مجلس الأمة، "أعضاء مجلس الأمة يناقشون مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،" في: http://majliselouma.dz/index.php/ar/2016-10-05، تاريخ الاطلاع:(2022/03/21).

معلوم في هذا الصدد أن مخطط عمل الحكومة وحسب ما عبر عنه من طرف العديد من النواب انه جاء كترجمة لإتزامات رئيس الجمهورية والتي تتجسد في إجراءات جديدة تمس بمختلف الجوانب، والتي كان من بينها الجانب الاقتصادي هذا وقامت الحكومة بتبني مجموعة من الاستراتيجيات الرئيسية لمعالجة الاختلالات الهيكلية، وأيضا مختلف التحديات لإعادة بناء الاقتصاد الوطني وعلى هذا الأساس وجب تسليط الضوء على كيفية تحقيق تنمية اقتصادية وبناء اقتصاد وطني وبالأخص معرفة مكانة المقاولاتية والمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في مخطط عمل الحكومة لسنة 2020.

تسعى الحكومة من خلال مخططها إلى تعزيز الثقافة المقاولاتية إلى جانب وضع آليات تهدف إلى تشجيع المبادرات الحرة من خلال دعم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وهذا نظرا لأهمية الدور الذي تؤديه في مجال التشغيل والتنمية الاقتصادية بشكل عام،لأنه بطبيعة الحال غالبا ما تعتمد هذه المؤسسات على أساليب إنتاج كثيفة اليد العاملة.

كما انتهجت الحكومة سياسة اقتصادية جديدة، وهذا ما جاء واضح في الفصل الثاني من مخطط عمل الحكومة "الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي" والتي كان من بينها "إنشاء مناخ أعمال شفاف ومنصف مواتيا للاستثمار وريادة الأعمال". كذلك وضح هذا الفصل مدى حرص الدولة على تبني تفكير اقتصادي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مناخ ملائم لدعمها، وهو ما جاء واضح في ما يلي:"تشكل المؤسسات موردا اقتصاديا هاما للبلاد، وتتوفر على قدرات إنتاجية هامة، وبالتالي فان الحكومة تعتزم مواصلة وتنشيط برامج تأهيل المؤسسات المصغرة في جميع قطاعات النشاط".[1]

كذلك أكد المخطط على إن سنة 2020 سوف تشهد إنشاء بنوك متخصصة وصناديق استثمار مخصصة على التوالي، السكن والمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة فضلا عن انتشار بعض البنوك الوطنية في الخارج من خلال افتتاح وكالات لهاولهذا نجد الأهمية البالغة التي توليها الدولة

[1] مخطط عمل الحكومة2020، مرجع سابق الذكر، ص.25.

لتشجيع ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطويرها كونها أصبحت أحد مكونات التنمية الاقتصادية لأنها قادرة على المساهمة في خلق قيمة مضافة.

وعلاوة على ذلك اهتمت الحكومة أيضا باقتصاد المعرفة والتحويل الرقمي كخيار استراتيجي من شأنه أن تطور ويحسن من مستوى الإنتاج، وذلك من خلال الاعتماد على المؤسسات الناشئة من جهة والعمل على دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجامعي ترقية دور الحاضنات من جهة أخرى . وهذا من اجل تحفيز الشباب على ممارسة العمل المقاولاتي، وكذلك اكتشاف قدرات الطلبة الريادية ومهاراتهم، ولهذا فقد أبدت الحكومة الجديدة اهتماما كبيرا بالتعليم المقاولاتي وأيضا التركيز على نقل المعرفة والتكنولوجيا في الجزائر، إلى جانب تعزيز الشراكة بين المجتمع الأكاديمي والمقاولين، كونها عملية ديناميكية لخلق الثروة.ومن زاوية أخرى فان المخطط ركز على العمل على تجسيد قاعدة قانونية تشريعية تمكن المؤسسات الصغيرة من الولوج إلى الأسواق العالمية.

وأيضا كان من أحد أهم الأهداف الإستراتيجية، مكافحة البطالة وترقية التشغيل،لهذا فإن الحكومة تسعى جاهدة على المدى القصير من تقليص نسبة البطالة لـ 10٪ خلال فترة 2024/2020، وهذا ما جاء واضح في مخطط عمل الحكومة.[1]وكما كان معبرا عنه في الديباجة أن استحداث مناصب الشغل ومحاربة البطالة سوف يخضعان من الآن فصاعدا إلى مقاربة اقتصادية خالصة من خلال تشجيع النشاطات ذات المردودية، ولاسيما فيما يخص المؤسسات الصغيرة والحاضنات والمؤسسات الناشئة في المجال الرقمي، وبهذا فهي توفر فرص عمل جديدة وبالتالي فهي تساهم في حل مشكلة القفر والبطالة.

وختاما لما سبق يمكن القول أن مخطط عمل الحكومة في عمومه مقبول نظريا، ولكن يبقى الأهم السلوك الميداني، بمعنى الممارسات الفعلية التي ينبغي على الحكومة القيام بها. لأجل الوصول إلى التمثيل الحقيقي للجزائر الجديدة ما بعد الحراك التي تتناسب مع مطالب الشعب الذي خرج لأجل التغيير.

[1] مخطط عمل الحكومة 2020، مرجع سابق الذكر، ص ص، 39-40.

صحيح أن هذا المخطط يشمل الكثير من الأهداف والمشاريع ولكن ينقص مجموعة من العناصر المهمة مثلا آجال التنفيذ وآليات تجسيد البرامج وأيضا آليات ومصادر تمويلهاالتي تقاس بمؤشرات كمية وهذا ما نجده غائب في هذا المخطط، إذ انه يفتقر إلى الإحصائيات الرسمية المعبرة عن الواقع الفعلي لمختلف القطاعات وكذلك الأمر بالنسبة للغة الأرقام فهي لا تحسن في هذا المخطط. وهذا ما أكده أحد نواب المجلس الشعبي الوطني" عبد المجيد دنوني" أن مخطط عمل الحكومة "طموح ومتكامل" غير انه يفتقر إلى الأرقام والآليات الكفيلة بمراقبة تنفيذه.[1]

واستنادا لهذه الدراسة التحليلية حول مخطط عمل الحكومة لسنة 2020، فيما يخص المنظومة الاقتصادية وبالأخص دراسة مكانة المقاولاتية، يمكن القول أن هناك اهتمام بالمقاولاتية كفكر وممارسة، حيث أن الجزائر اتخذت إجراءات وتدابير بهدف دعم وترقية المقاولاتية التي تعبر عن وعود والتزامات رئيس الجمهورية والتي نطمح أن تكون هذه خطة ملموسة وواقعية ليست مجرد حبر على ورق .وذلك تجسد من خلال العمل على توفير مناخ ملائم لها وتعزيز القاعدة القانونية والتشريعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات مبتكرة حاملة لأفكار ريادية وهذا لأجل القضاء بصورة تدريجية على مشكلة البطالة من جهة، وتحقيق تنوع اقتصادي من شانه أن يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي من جهة أخرد ولهذا نقول إن مخطط عمل الحكومة يهدف بالدرجة الأولى إلى بناء دولة جديدة قوية في كل الجهات ولكن هذا يستلزم مجهودات إضافية للتكيف مع مختلف الظروف، وكما سبق الذكر يحتاج وقبل كل شيء إلى إرادة سياسية فعلية لتطبيق هذه الإجراءات والاستراتيجيات على أرض الواقع.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "***مخطط عمل الحكومة، طموح ومتكامل لكنه يفتقر إلى آليات المراقبة***،" في: https://www.aps.dz/ar/algerie/83602، تاريخ الاطلاع: (2022/03/25).

المطلب الثاني: مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة 2021

خلال جلسة عامة مخصصة لمناقشة مخطط عمل الحكومة في مجلس الأمة يوم الأربعاء 22 سبتمبر 2021 بالجزائر العاصمة، أكد الوزير الأول السيد "أيمن بن عبد الرحمان" أثناء عرضه للمخطط تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية أمام أعضاء مجلس الأمة، أن هذا المخطط هو بمثابة الخط التوجيهي لعمل الحكومة ويتضمن الأولويات الواجب إنجازها، مضيفا أن هذا المخطط ذو طابع عملي وتم إعداده بناء على تشخيص دقيق للواقع وبنظرة استشرافية بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية الكبرى الناجمة عن تراكمات سنوات من غياب الرؤية. هذا وأخذت في الحسبان التحولات السريعة التي يعرفها العالم وكذا الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

كما صرح هذا الأخير بأن هدف المخطط يكمن في تحقيق الإنعاش الاقتصادي والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.[1]

لأجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، جاء مخطط عمل الحكومة بما يلي: [2]

- الفصل الأول: تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة
- الفصل الثاني: من أجل إنعاش وتجديد اقتصاديين
- الفصل الثالث: من اجل تنمية بشرية وسياسة اجتماعية مدعمة
- الفصل الرابع: من اجل سياسة خارجية نشطة واستباقية
- الفصل الخامس: تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين

[1] الإذاعة الجزائرية، "الوزير الأول: مخطط عمل الحكومة أخذ بعين الاعتبار الجانب العملياتي مع ترتيب الأولويات،" في: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210913/217610.html، تاريخ الاطلاع:(2022/03/25).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، **مخطط عمل الحكومة: من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية"**، 22 سبتمبر 2021.

من هذا المنظور، من بين ما ورد في مقدمة المخطط ما يلي: "وعلى الصعيد الاقتصادي، سجل النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2020، على غرار معظم بلدان العالم، نموا سلبيا بنسبة 4.6 %، قبل أن يتعافى في الثلاثي الأول من سنة 2021 حيث بلغ 2،3%، ومن المتوقع أن يبلغ 6% بالنسبة لسنة 2021، و4% بالنسبة لسنة 2022، مع الإشارة أن هذه التقديرات تتوقف خصوصا، على مدى تطور جائحة كوفيد-19 الجزائر وفي العالم وعلى وتيرة انتعاش النشاط الاقتصادي في البلدان المتطورة والنامية التي تبدو إلى حد الآن، أقوى مما كان متوقعا."[1]

من هذه الزاوية، فإنه لمن الأساس أن المخطط هو تكملة للخطط المبرزة في مخطط عمل الحكومة لسنة 2020، وكذلك الأهداف التي سبق وسطرها رئيس الجمهورية. بمعنى آخر، بمثابة تلك العملية المستمرة لأجل تثمين وتعزيز ما بقي من هذه الالتزامات والأهداف. لكن وبالإضافة للقيام بتعديلات التي كان ولابد على الحكومة إبداء تغييرات لأجل تحقيق تنمية حقيقية شاملة ومتوازنة تمس مختلف القطاعات.

لابد من التأكيد انه خلال الإطلاع على المخطط يلاحظ أن الجانب الاقتصادي حظي بأولوية واهتمام كبير هذا لان السياسة الدولية أصبحت مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية إلى جانب أن قوة الاقتصاد تؤخذ بعين الاعتبار خلال قياس قوة الدولة، بهذا فتحسين دعائم الإنعاش الاقتصادي يحسن من صورة الجزائر في مجال الاستثمار كما يمكنها أيضا في الدخول لمنظمات دولية وإقامة شركات مع مختلف الدول . فحسب تصريح الأستاذ والخبير الاقتصادي "إسحاق خرشي" فإن الاقتصاد يمثل الفيصل في مستقبل البلاد، حيث انه لا تنمية ولا استقرار بدون اقتصاد.[2]

ومما لا شك فيه أن المخطط كان شامل لعدة جوانب، المؤسسات الناشئة، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، قطاع الصيد البحري وقطاع الطاقة والمناجم إلى غيرها من القطاعات.كما انه جاء بالعديد من

---

[1] نفس المرجع، ص.7.

[2] سهم ميديا، "***خبير اقتصادي يخبرلسهم ميديا آليات نجاح الاقتصاد الحدودي***،" في: https://www.sahm-media.dz/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1، تاريخ الاطلاع: (2022/03/25).

النقاط الجديدة التي كان من بينها رقمنة القطاع المالي والاقتصادي إضافة إلى رقمنة وعصرنة الإدارة، ذلك لأجل تسهيل التدابير المخطط لها، والمساهمة في القضاء على البيروقراطية ومختلف إشكال الفساد.وبصفة عامة فتعزيز الإنعاش الاقتصادي يكون من خلال رؤية إستراتيجية تهدف لتنمية هذه القطاعات التي تساهم في تحقيق نمو اقتصادي.

وبصفة عامة فإن هذا المخطط حمل في جوهره تدابير لازمة لأجل اقتصاد مبني على شباب ومؤسسات ناشئة، مصغرة وصولا إلى اقتصاد المعرفة.وذلك لأجل تحقيق وزن سياسي واقتصادي على مستوى الساحة الدولية، كذلك من اجل الخروج من تبعية الريع والانفكاك من سيطرة النفط على مختلف إيرادات الدولة، وكما سبق الذكر أصبح من اللازم التوجه نحو التنويع الاقتصادي وتنويع الإيرادات.

وعلى هذا الأساس ركز المخطط على التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق تنمية، فصحيح أن قطاع الطاقة يضطلع بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يحتل مكانة وأهمية سياسية، اقتصادية، بيئية ووجيوبوليتكية كونه يمثل مدخلا أساسيا لضمان تحقيق الأمن الطاقوي، إلا انه يعاني من ممارسة أنماط غير مستدامة. لذا وجب على الجزائر بذل جهد اكبر للحفاظ على الموارد الأحفورية بدل الاعتماد الشبه كلي عليها، وذلك من خلال التخلي التدريجي على اعتماد النفط كسبيل لتغطية نفقاتها ومصدر وحيد وأولي والانتقال نحو طاقات متجددة كبديل حقيقي وعنصر أساسي للتنوع الاقتصادي.هذا من أجل تحقيق الأمن البيئي والطاقوي الذي بدوره يحقق الأمن القومي للبلاد.

وبناء على هذا ومن الملاحظ خلال دراستنا للمخطط مدى ضعف القطاع الاقتصادي وهشاشته كونه مرتبط بالريع، ومن هنا سعت الحكومة على انتهاج سياسات لأجل تنمية اقتصادية أساسية شاملة وحقيقية والتي يمكن إدراجها في ما يلي:[1]

1. عصرنة النظام المصرفي والمالي

[1] مخطط عمل الحكومة2021 ، مرجع سابق الذكر، ص.25.

2. إصلاح القطاع العمومي التجاري
3. حوكمة المؤسسات العمومية
4. تحسين جاذبية مناخ الاستثمار
5. ترقية إطار تطوير المؤسسات والمقاولاتية
6. تعزيز اندماج القطاع الموازي ضمن القنوات الرسمية
7. تطوير العقار الاقتصادي وتحسين استغلاله
8. تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتنمية والابتكار
9. الإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة.

وفقا لما سبق، وفي ظل الابتكارات والاكتشافات العملية المتزايدة والتطورات التي شهدتها التقنيات المستعملة في الاقتصاد، فإن الجزائر لا تسعى إلى تكوين مجتمع صناعي فقط إنما تكوين مجتمع معرفي أيضا، هذا ومن خلال تكييف بيئة ملائمة ومناسبة للابتكار والإبداع واستحداث مناطق تكنولوجية حرة إلى جانب تشجيع أصحاب براءات الاختراع على إنشاء مؤسساتهم كونها من أهم مستلزمات الاقتصاد المعرفي. واستنادا لما سبق يمكن القول أن الجزائر ركزت على المعلومات والتكنولوجية كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد، وذلك لما له من أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

من هذا المنطلق سعت الحكومة إلى تطوير المؤسسات والتوجه نحو المسار الرقمي للاقتصاد القائم على المعرفة لأجل التحسين والتجديد في المنظومة الاقتصادية، لما يؤدي من تسارع معدلات النمو الاقتصادي وخلق الثروة بشكل عام.

خلال مقاربة اقتصادية تبنتها الحكومة والتي تهدف إلى القضاء على البطالة وترقية التشغيل والتي تلتزم بدعم وتطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة كذلك تكييف محيط ملائم لإنشاء مؤسسات ريادية قائمة على أفكار مبدعة ومبتكرة من شأنها أن تحقق إنعاش اقتصادي. حيث أكدت الحكومة خلال

هذا المخطط على تسهيل الاستفادة من التمويل لاسيما صندوق ضمان القرض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا صندوق ضمان قروض استثمار لصالح المؤسسات نفسها. كذلك بالإضافة إلى العمل على تحسين جاذبية مناخ الاستثمار من خلال اتخاذ تدابير تنظيمية ومالية في ظل نمو ديناميكي مستمر خارج قطاع المحروقات.أما فيما يخص للمؤسسات المصغرة، هدفت أعمال برنامج الحكومة إلى فتح مكاتب مرافقة وكذلك تحسين أداء الحاضنات وذلك لما تعود به من أثار ايجابية على الاقتصاد المحلي، من خلال العمل على زيادة نسب نجاح المؤسسات الناشئة من خلال دعمها وإسنادها ومساعدتها في التغلب على مختلف الصعوبات والعراقيل التي تواجهها.

كذلك ومن الملاحظ أن المخطط تطرق إلى نقطة مهمة جدا بعنوان ترقية إطار تطوير المؤسسات والمقاولاتية، فمن خلال ما سبق ذكره يلاحظ أن الحكومة تعتزم على القيام بإجراءات نحو التوجه المقاولاتي لما له من دور أساسي في التنويع الاقتصادي. حيث كذلك شددت على إدراج المقاولاتية عبر مختلف الأطوار التعليمية، إضافة إلى تشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة وناشئة والتخفيف من الإجراءات البيروقراطية وتكييف قاعدة قانونية تنظيمية تحمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز إنتاجية المؤسسات وكذلك تسهيل الضوابط الإدارية والقانونية وتعزيز قدرتها على الولوج إلى الأسواق الدولية في إطار سياسة تجارية نشطة وأكثر استباقية.دون أن ننسى تناول الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. والتي تعتبر هذه الوكالات كأداة لتنمية الروح المقاولاتية لدى الشباب، إلى جانب المساهمة في تكييف بيئة عمل مناسبة لترقية المؤسسات والتحفيز للتوجه نحو التنوع الاقتصادي وهذا ما سوف يتناوله الفصل الثاني بشكل دقيق ومفصل .

وبهذا وحسب تصريح الوزير الأول في ختام طرحه للمخطط أمام نواب المجلس الشعبي الوطني فإنه يؤكد على أن الحكومة سوف تسعى جاهدة لتحويل هذا المخطط إلى خارطة طريق قطاعية اقتصادية بامتياز.[1] بناءا على المحاور الخمس التي تمس حياة المواطن، والتي جسدت أهداف والتزامات رئيس الجمهورية القابلة لتحقيقها على ارض الواقع، هناك أسئلة تكررت بكثرة أثناء مناقشة مخطط عمل الحكومة في قبة البرلمان، بسبب غموض وعدم وضوح بعض النقاط والتي اجمع معظم النواب عليها، والمتمثلة في:

- ✓ مصادر التمويل، وهي النقطة الأكثر أهمية والتي طرحت بكثرة خلال مناقشة المخطط من قبل النواب.
- ✓ ضبابية آليات التنفيذ والتقييم وحتى التقويم المستمر لما جاء في محاور المخطط.
- ✓ غياب تام للإحصائيات، حيث أن الأهداف التي جاء بها المخطط لم ترتبط بتاتا بآجال محددة ودقيقة.كذلك الأمر بالنسبة لتحديد الأولويات بين مختلف هذه الأهداف.

فجدير بالذكر، وبناء على تحليل كل من المخططين لسنة 2020و2021 يمكن القول بأن هناك افتقار تام للغة الأرقام، بمعنى غياب أهم البيانات والتقديرات الدقيقة والشاملة التي من شأنها يمكن للمسؤولين الحكوميين من اتخاذ قرار ورسم خطة تتسم بالفعالية لتطوير مختلف القطاعات وتحقيق تنمية شاملة. ومن زاوية أخرى فان المخطط لا يحتوي على أرقام ومؤشرات كمية قابلة للقياس ، فحتى تتضح صورة الإنعاش الاقتصادي حسب ما صرح به من طرف صناع القرار لابد أن يؤطر في إطار زمني واضح حتى يسهل عملية تقييم مدى قدرة ونجاعة الحكومة في تحقيق برنامجها.

وختاما لما سبق من خلال تحليل مخطط عمل الحكومة لسنة 2021 يمكن القول انه إزداد اهتمام الحكومة بالمقاولاتية كآلية لتحقيق تنمية شاملة في مختلف القطاعات وإنعاش اقتصادي، وهذا مقارنة لما جاء في

[1] المسير العربي" ***مخطط عمل الحكومة، تبني أوراق طريق قطاعية ووضع آلية لمتابعة وتقييم التنفيذ***،" في:-https://elmassar elarabi.dz/54195 ، تاريخ الاطلاع: (2022/03/10).

المخطط خلال سنة 2020. كذلك الأمر بالنسبة للنقاط التي تطرق إليها المخطط والتي تدل على تضاعف المكانة المقاولاتية والعمل على تعزيز ودعم المؤسسات المصغرة من خلال وضع أدوات لدعم ومرافقة تطويرها، مع توفير بيئة أعمال ملائمة قائمة على الإبداع، الابتكار، الإنتاجية والتنوع الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس يمكن تسجيل ثلاث نقاط أساسية ميزت الاقتصاد الوطني في نفس السنةبناء على معطيات مخطط عمل الحكومة لسنة 2021:

- ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية .وهذا ما أثر بالإيجاب على الجزائر باعتبارها من بين 20 بلد من كبار مصدري النفط على مستوى العالم .
- انخفاض في حجم الواردات حوالي 18,8 مليار دولار، بعدما كان 32 مليار دولار في السنوات السابقة.
- تحقيق انتعاش على مستوى الميزان التجاري الذي شهد تطور ايجابي بنسبة 2,4 مليار دولار، وكذلك على مستوى الصادرات التي بلغ مجملها 16,4، بلغت صادرات المحروقات 14,3 مليار دولار، في حين قدرت صادرات خارج قطاع المحروقات ب 2,03 مليار دولار.

الجدول رقم (4): حجم الصادرات والواردات للسداسي الأول لسنة 2021.

التعيين	الوحدة	السداسي الأول لسنة2021
الصادرات	مليار دولار	16,4
صادرات المحروقات	مليار دولار	14,3
الصادرات خارج المحروقات	مليار دولار	2,03
الواردات	مليار دولار	18,8
رصيد الميزان التجاري	مليار دولار	2,4

المصدر: مخطط عمل الحكومة 2021، ص.87.

المطلب الثالث: المقاولاتية آلية للتنوع الاقتصادي في مخطط عمل الحكومة

يرمي مخطط عمل الحكومة لتنفيذ البرنامج الرئاسي في ظرف خاص، وهذا يستدعي تجنّد الجميع من أجل مجابهة التحديات الكبرى التي تستوجب على البلاد رفعها. ويأتي في مقامها تأسيس جمهورية جديدة تستجيب لتطلعات الشعب المشروعة، قائمة على ترسيخ المبادئ الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات في ظل احترام القانون، حيث يتمتع الجميع على حد سواء ودون أي تمييز بالأمن وتكافؤ الفرص، وهي الحقوق التي يجب أن تقترن بالالتزامات التي تمليها المواطنة.[1] كما لابد من تحقيق إنعاش اقتصادي والانتقال من اقتصاد ريعي نحو اقتصاد منتج وذلك اعتمادا على التنويع الاقتصادي.

في ظل التطور التقني والتكنولوجي الذي يعيشه العالم والذي أنتج آليات واستراتيجيات تتعلق بإمكانية إحلال مصادر أخرى محل البترول الذي يعتبر بمثابة احد المصادر التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي اليومبشكل كبير، حيث أن الإيرادات المالية للدولة رهينة أسعار النفط، وهذا راجع وكما سبق ذكر خلال المبحث الثاني إلى التقلبات والتحولات التي يشهدها في السوق العالمية. حيث يرى للطاقة وبالتحديد النفط اثر على الاقتصاد القومي لأي دولة ولكن أصبح من اللازم الاستعانة بمصادر أخرى في مختلف القطاعات، والتي تعبر عن أهم الركائز لتنويع مصادر الدخل والانتقال من التركيز على مصدر واحد غير مستقل إلى التنوع في مصادر عديدة. فمنذ أواخر القرن التاسع عشر أي منذ اكتشاف النفط إلى غاية يومنا هذا وهو يمثل المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي فلا طالما اعتمد ومازال يعتمد عليه لأنه أهم الركائز في اقتصاد الدول المنتجة أو المستهلكة له، ولكن النفط مورد طاقوي غير متجدد وأيضا مصدر قابل للنفاذ، كما تشهد أسعاره عدم استقرار في السوق وهذا ما عادة ما يشكل أزمات. فحسب التصريح الوزير السيد "عبد العزيز

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزارة الأولى، في:-https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/politiques-publiques، تاريخ الاطلاع: (2022/04/0929).

جراد" حول الوضع الاقتصادي بأنه صعب وهش، فطالما ربطت الجزائر مصيرها بسعر برميل المحروقات.[1] وبهذا صار لزاما على تنويع مصادر الدخل وإعادة النظر أو التعديل في بنية الاقتصاد الوطني.

ينصرف معنى التنوع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية.[2]

أما التنوع الاقتصادي فهو أداة أساسية لتطوير الاقتصاد الوطني، كما ينتج عنه زيادة في الإيرادات والتقليل الواردات، وأيضا يساهم في الانخفاض من نسبة البطالة وترقية التشغيل. وبطبيعة الحال فهو يقلل من مشكلات اجتماعية واقتصادية كثيرة. وفي هذا الإطار فالتنوع الاقتصادي عبارة عن سياسة تنموية تهدف إلى تحسين الدخل توزيع الاستثمار نحو قطاعات مختلفة بدلا من الاعتماد على قطاع واحد أو مورد واحد.[3] إلى جانب انه سعت مختلف اقتصاديات الدول العربية النفطية كالسعودية، الإمارات العربية المتحدة وحتى الجزائر على تحقيق مستوى التنويع الاقتصادي قصد التقليل من مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وتقليص دور القطاع وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحقيق التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وهذا لأجل بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.[4]

فعلى سبيل المثال أكد "ستيفن بارنيت "وهو الممثل الدائم لصندوق النقد الدولي في تايلاند، على أن الدول المنتجة للنفط تواجه صعوبات في إدارة وتسيير اقتصادياتها، ليس فقط لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة

---

[1] قناة الحياة TV، "ماذا قاله المختصون في المجال الاقتصادي حول مخطط عمل الحكومة،" في: https://youtu.be/HJbBOdAadHo، تاريخ الاطلاع: (2022/03/05).

[2] فارس ناجي سالي،"أثر التنوع الاقتصادي في تطور الاقتصاد الإماراتي" **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، م.11، ع.3(ماي2019)، ص.247.

[3] Stephen M .Kapunda, "Diversification and porerty EradicationinBotswana", **Journal of Africanstudies**, Vol 17, N° 02, 2003, p p51-52.

[4] أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح،" سياسيات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر–"، ***مجلة الاقتصاد والبيئة***،م.3، ع.1(أفريل 2020)،ص.11.

التقلب ومن الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يستوجب عليها أن تخطط للوقت الذي سينفذ فيه النفط، إلى جانب لابد على الحكومات أن تبذل قصارى جهودها لتحقيق تراكم أصول مالية كبيرة أثناء مدة إنتاج النفط لأجل مواصلة السياسة المالية في مدة ما بعد النفط.[1]

ولعله من المفيد أن نؤكد على أن هناك من يرى أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي، وذلك من خلال التقليل من المخاطر الناجمة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد أو عدد محدد من المنتجات. إضافة إلى ذلك التقليل من المخاطر الاستثمارية من خلال تنويع الاستثمارات على حد كبير من الأنشطة الاقتصادية حيث يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.[2]

واستنادا لما سبق وكمفهوم إجرائي نجد إجماع في مختلف تعريف للتنوع الاقتصادي على انه تلك العملية التي تهدف إلى خلق اقتصاد يعتمد في نموه ودخله على قطاعات متعددة، وهذا ما ينتج تقليص في نسبة المخاطرة عندما يتضرر أحد تبقى القطاعات الأخرى بالعمل لأجل تحقيق نمو من اجل استمرارية استقرار الاقتصاد.

لهذا وبناء على التطورات التقنية والتكنولوجية التي يعيشها العالم وأيضا بالنظر إلى التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية يجب ألا يعتمد على مورد واحد كالنفط إنما لابد من وضع خطة واضحة المعالم للتنويع في مصادر الدخل، كون أن التنوع على مستوى الاقتصاد يؤدي إلى الحصول على عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية التي من شأنها أن تعزز وترفع من القدرات الإنتاجية.

---

[1] فارس ناجي سالي، ***مرجع سابق الذكر***، ص.248.

[2] أحمد ضيف، أحمد عزوز، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، م.14، ع.19(سبتمبر2018)، ص.22.

كما أثبتت العديد من الدراسات أن أحد أهم أسباب تقلب معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول الفقيرة يرتبط بضعف درجة التنويع الاقتصادي، وذلك باعتماد العديد من الدول في إنتاجها وصادراتها على عدد قليل من المنتجات وما يتبعه من تعرض اقتصاد هذه الدول الصدمات متكررة، وما تسببه هذه الصدمات من تقلبات على الاقتصاد الكلي، بالتالي فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي إلى استقرار معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

من المهم أن تكون للجزائر إستراتيجية لتنويع مصادر الدخل، بحيث يقل الاعتماد على النفط والغاز كمصدر وحيد أو غالب للدخل ولذلك من خلال تنوع على مستوى القاعدة الاقتصادية والصناعية .

وعلى هذا الأساس، فإن الإستراتيجية الهادفة للتوجه المقاولاتي عبر آلية المؤسسات المصغرة لتحقيق التنوع في الاقتصاد لابد أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الإجراءات المتمثلة فيما يلي:

- الاهتمام بالعنصر البشري القادر على العمل ولديه إمكانيات الابتكار والإبداع والتطور في هذا المجال، وذلك من خلال العمل على زيادة تطوير الرأسمال البشري وأيضا المساهمة في تكوين كوادر وطنية عالية التدريب والتأهيل؛
- العمل على إيجاد شركات مع مختلف المؤسسات والشركات المتخصصة والتي تتبنى التنوع الاقتصادي كخيار لتحقيق النمو. بهذا فهو يحقق امتيازات على مستوى هذه المؤسسات وأيضا تحقيق تنوعا في بيئة الاقتصاد الجزائري وتنوع في مصادر الدخل أيضا؛
- تهيئة وتطوير بيئة تشريعية وقانونية تعمل على تنظيم وتسهيل إجراءات الاستثمار التي تحقق التنوع في القطاعات الاقتصادية؛
- تطوير القطاع التقني والتكنولوجي، من خلال تعزيز القاعدة التكنولوجية في الاقتصاد، لكي يكون مؤهل للتعامل مع مختلف القضايا المتعلقة بالتنوع الاقتصادي؛

- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي حققت نجاحا بارزا في هذا المضمار، وتوفير مناخ ملائم لجلب الاستثمار، كذلك توسيع أفاق الأسواق الدولية.

وبهذا يمكن القول أن التنوع الاقتصادي أصبح هدفا رئيسيا في جميع خطط والاستراتيجيات التنموية للدول المتطورة أو النامية بما في ذلك الجزائر. حيث حققت نسبة نمو تقدر 6,4% خلال الربع الثاني من سنة 2021، وهذا حسب ما ورد في إحصائيات الديوان الوطني باعتباره جهة رسمية، والمتعلقة بمستوى الإنعاش القوي لقطاع المحروقات، إضافة إلى قطاعات صناعية أخرى مقارنة بالسنة الماضية التي وحسب تصريح صندوق النقد الدولي فالاقتصاد الجزائري شهد توتر كبير خلال سنة 2020 إذ تراجع بنسبة6%، وهذا نظرا لتأثير الأزمة الصحية كوفيد-19 على كافة القطاعات، إضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.[1] ولتوضيح ذلك وحسب المحلل الاقتصادي "عبد الرحمن عية " فإنه لا توجد تطورات ميدانية ملموسة للقطاع الصناعي، والذي يرجع السبب إلى مجموعة من العراقيل التي يواجهها سواء على مستوى الجانب المالي أو مستوى الحكومي من خلال تقييد الحكومة للعمليات الاستيرادية هذا ما يشكل تراجع في مدخلات إنتاج القطاعات الصناعية. وعلى حسبه فإن القطاع الصناعي الذي حقق نمو للبلد فهو مرتبط بالصناعات البترولية التي من شانها أن تساهم في تحقيق النمو على غرار باقي القطاعات الأخرى التي وكما سبقت ذكر لم تشهد تطور ملموس.[2] كذلك الأمر حسب تصريح الخبير الاقتصادي "الهواري تيغرسي" فإن عام 2021 شهد مسار جديد للتنوع الاقتصادي وذلك من خلال تبني لإصلاحات قوية تمسبالاقتصاد

[1] قناة الحرة، "***الاقتصاد الجزائري يسجل نموا بنسبة 6.4 في الربع الثاني من سنة 2021***،" في: https://youtu.be/GX5994-XHYY ، تاريخ الاطلاع: (2022/03/22).

[2] قناة النهارTV، "***الاقتصاد الجزائري سنة 2021 بداية مسارجديد لتنويع الاقتصاد***،" في: https://youtu.be/7k9c30Kv5c ، تاريخ الاطلاع:(2020/03/21).

الوطني، وبهذا فانه يمكن تسجيل مؤشرات اقتصادية ايجابية جديدة خلال عام 2021، بالرغم من جائحة كوفيد-19 التي أثرت على الصعيد الاقتصادي.[1]

ولهذا يمكن القول أن الجزائر تسعى إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات هذا بهدف توطيد درجة التكامل بين باقي القطاعات الإنتاجية وعلاوة على ذلك فقد صرح رئيس الجمهورية بأن سنة 2022 ستكون سنة اقتصاد بامتياز،[2]وذلك من خلال تبني إصلاحات جديدة وانطلاقات فعلية متعلقة بترقية الجانب الاجتماعي وتحقيق إنعاش اقتصادي شامل. من خلال تبني خطط إستراتيجية تساهم في التنويع الاقتصادي لأجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات من جهة أخرى.

[1]قناة مولود جودي، ***"إنعاش اقتصادي الجزائري، مقترحات هامة تضمنها مخطط عمل الحكومة."*** في:https://www.youtube.com/watch?v=KTrnR05AB5g، تاريخ الاطلاع: (2022/03/24).

[2]وكالة الأنباء الجزائرية، ***" الرئيس تبون: 2022ستكون سنة اقتصادية محضة،"*** في: https://www.aps.dz/ar/economie/117412-2022، تاريخالاطلاع:(2022/02/24).

خاتمة الفصل الأول:

تعبر المقاولاتية بشكل عام عن العملية التي تسعى لبناء نظام اقتصادي حديث يتسم بجملة من العناصر الضرورية كالإبداع والابتكار، وذلك لأجل القدرة على تحويل الموارد من مستوى اقل إنتاجية لمستوى أعلى، ولكن يتطلب ذلك التحلي بروح المبادرة والأخذ بعنصر المخاطرة. حيث حظيت المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بمكانة محورية في حركية النشاط الاقتصادي وذلك نظرا لمساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وامتصاص البطالة.

كما أدركت الجزائر بأهمية قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وعملت على تشجيعه، ولعل المغزى الحقيقي لاهتمام الجزائر بهذا القطاع لم يكن إلا نتيجة للنجاح الذي حققه إلى جانب قدرته على خلق قيمة مضافة لاقتصاد الدول. كما عمدت الحكومة الجزائرية لترقية هذا القطاع بغية تنويع هيكل الاقتصاد الوطني في إطار مقاربة اقتصادية جديدة ترمي إلى الإنعاش الاقتصادي.

وباعتبار عملية التنمية هدفا أساسيا تسعى لبلوغه الحكومة الجزائرية، تم إرساء أطر تشريعية وقانونية ترمي إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تنويع الاقتصاد الوطني، وهذا حسب ما ورد خلال تحليلنا لمخطط عمل الحكومة لسنة 2020 و2021، وذلك من خلال استراتيجيات وخطط تنموية تسعى للوصول لمستوى الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من إجراءات قانونية هيكلية ترمي لترقية المقاولاتية بشكل عام.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

من المعلوم أن المؤسسات المصغرة تلعب دور كبير في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ففي إطار ترقيتها وتطويرها سعت الجزائر لتوفير مناخ ملائم لنشاط رواد الأعمال ومؤسساتهم المصغرة وذلك من خلال استحداث مجموعة من الهيئات المتخصصة في المرافقة المقاولاتية. فالدولة بذلت مجهودات معتبرة في مجال تطويرها وترقيها، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات في المنظومة المؤسساتية التي تهتم بها.

وبناء على ذلك، تناول هذا الفصل مختلف المؤسسات التي من شأنها تطوير وترقية التوجه المقاولاتي، ونذكر على وجه الخصوص الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة مع توضيح مختلف المهام التي تضطلع القيام بها إلى جانب التطرق إلى أهم الاتفاقيات المبرمة من طرفها مع مختلف القطاعات لأجل تعزيز وترقية المقاولاتية.

وفي هذا الصدد يتم عرض مختلف الوكالات الوطنية المرافقة للتوجه المقاولاتي الهادفة لدعم وتمويل المؤسسات المصغرة، ونذكر على وجه الخصوص الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية (لونساج سابقا) ودورها في تشجيع الشباب نحو إنشاء مؤسسات مصغرة إلى جانب تعزيز روح المبادرة الفردية مع إبراز أهم الاستراتيجيات الجديدة التي جاءت بها مختلف المراسيم التنفيذية. بالإضافة لعرض مشكلة للمؤسسات المتعثرة وطرق إعادة بعث نشاطها من جديد.

المبحث الأول: الوزارة المنتدبة لدى الوزير لأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة

تمثل المؤسسات المصغرة آلية للتوجه المقاولاتي، فهي تعبر عن المصدر الجوهري الهادف لخلق قيمة مضافة وترقية التشغيل، وهذا لما تتمتع به من مزايا وخصائص تسمح لها برفع معدلات النمو الاقتصادي خاصة إذ توفرت لها البيئة الملائمة. من هذا الزاوية فان الدولة بذلت مجهودات معتبرة في مجال تطوير وترقية المؤسسات المصغرة، من خلال جملة من الإصلاحات في المنظومة المؤسسساتية.

ومن هذا المنطلق، يركز هذا المبحث تحديدا على الوزارة المنتدبة لدى الوزير لأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة وذلك من خلال تقديم لمحة شاملة وواضحة لهذا الفرع الحكومي، وبهذا سيتناول المبحث الهيكل الإداري والهيكل التنظيمي للوزارة، مع إبراز أهم صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة وذلك بناء على قراءة قانونية لما جاء في مختلف المراسيم التنفيذية ذات الصلة بالمؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى عرض مختلف الاتفاقيات المبرمة والرامية لدعم وتطوير وترقية المؤسسة المصغرة.

المطلب الأول: لمحة عن الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة

تمثل الوزارة فرع حكومي مكلف بقطاع المؤسسات والمشاريع المصغرة في إطار مقاربة اقتصادية جديدة لأجل تنفيذ مختلف البرامج الحكومية.

كما تعرف المؤسسة المصغرة، بأنها وحدة اقتصادية تجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، بمعنى أنها تجمع إنساني يهدف القيام بأعمال ونشاطات لإنتاج سلع وخدمات قصد تحقيق الربح. كما يطلق عليها الصناعات الصغيرة أو المشاريع الصغيرة.[1]

بموجب المرسوم التنفيذي رقم20-290 المؤرخ في12 أكتوبر 2020 والذي يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة،[1] والذي تم التوقيع عليه من طرف الوزير الأول السيد "عبد العزيز جراد" في إطار السياسة العامة للحكومية وبرامج تنفيذها.

[1] يوسف نعام، محمود بوحنيك، *مرجع سابق الذكر*، ص.23.

بناء على المرسوم التنفيذي 290/20، وفي إطار ترقية وتطوير المؤسسات المصغرة يكلف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة بما يلي:[2]

- السعي نحو اقتراح إستراتيجية خاصة بترقية وتطوير المؤسسات المصغرة وضمان متابعتها؛
- إيجاد إطار تشريعي وتنظيمي متعلقين بمرافقة وتطوير المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة، لاسيما المبتكرة منها، وتحسين بيئتها وتسهيل تكيفها مع التكنولوجيات الجديدة، وتشجيع الابتكار لديها؛
- إعداد سياسة دعم الابتكار في المؤسسات المصغرة بالاتصال مع القطاعات المعنية؛
- صياغة إجراءات تهدف إلى تحسين التنافسية للمؤسسات المصغرة، ودعم تطويرها وديمومتها؛
- جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المصغرة واستغلالها ونشرها؛
- ضمان ترقية وتطوير الجهاز المتعلق بتشغيل الشباب؛
- اقتراح أجهزة دعم ترمي نحو تعزيز المؤسسات المصغرة، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- السهر على وضع آليات تمويل المؤسسات المصغرة وتطوير النظم البيئية المكيفة، بالتشاور مع القطاعات المعنية لاسيما مرحلة الانطلاق وتسهيل الوصول إليها؛
- تسهيل الإجراءات لأجل ولوج المؤسسات المصغرة إلى الصفقات العمومية؛
- إعداد واقتراح عناصر السياسة والإستراتيجية الوطنية لتثمين وترقية وتنمية ريادة الأعمال لدى المؤسسات المصغرة وتنفيذهما ومراقبتهما، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- التنسيق مع المؤسسات والقطاعات المعنية بسياسة دعم الابتكار في المؤسسات المصغرة؛
- إبراز محاور التعاون التي تهم القطاع، وتعزيز وتطوير التعاون في مجال الاستثمار في ميدان المؤسسات المصغرة إلى جانب متابعة تنفيذ البروتوكولات والاتفاقات الدولية التي تهم القطاع؛
- تحديد جميع مصادر التمويل الخارجي اللازمة لإنجاز المشاريع المؤهلة للإعانة في إطار التعاون الإقليمي أو الدولي، بالتشاور مع القطاعات المعنية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذيرقم20-290، ***المحدد لصلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغّرة***، المادة الثانية، العدد.61(12 أكتوبر2020).

[2] المرسوم التنفيذي رقم20-290، ***مرجع سابق الذكر***، المادة الثانية، العدد.61(12 أكتوبر 2020)، ص.16.

كما تجدر الإشارة أن الدولة قامت بإنشاء أول وزارة منتدبة مكلفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة1991، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993، حيث كان هدفها الأساسي توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعه نحو العمل الإنتاجي وخلق قيمة مضافة للاقتصاد.[1] وبموجب المرسوم التنفيذي 2000-190 الذي يحدد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي كان من بينها: [2]

- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم جميع الحوافز والدعم اللازم لتطويرها؛
- تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي لهذه المؤسسات وتوفير المناخ الملائم لممارسة نشاطها.

خلال عام 2010 لغاية2015، ألحقت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة من أجل زيادة في حجم الصناعات وتحقيق النمو الاقتصادي، وأصبحت تسمى بعد ذلك بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.[3]

واستنادا لما سبق ذكره، تبين مدى وعي وإدراك الدولة في الوقت الحالي الأهمية والدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات المصغرة سواء على المستوى المحلي أو الوطني وهذا ما أدى بالنهوض لترقيتها والعمل على تمويلها وتطويرها ، إلى جانب محاولة التقليل من المشاكل التي تواجهها، وهو ما أوضحه المرسوم التشريعي عموما والصلاحيات المنسوبة للوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة على وجه الخصوص.

كما تجدر الإشارة انه وحسب آخر إحصائيات المواقع الرسمية، سجلت الجزائر 2500 مؤسسة مصغرة خلال الأشهر الثلاث الأولى لعام 2022، بعد أن أحصت الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة خلال عام 2021 ما يزيد عن 72 ألف ملف، لأجل إنشاء مؤسسات خاصة مصغرة من طرف الشباب. كذلك اعتمدت الحكومة إلى غاية اليوم 15 ألف مؤسسة مصغرة ساهمت في دعمها ومرافقتها الوزارة من خلال برامج التكوين والتأطير.[4] ومن هذه الزاوية وحسب تصريح عضو اللجنة المالية والميزانية

---

[1] نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية خلال سنوات 2005-2009.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 2000-190، ***المحدد لصلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة***، العدد.42، (11 جويلية 2000).

[3] سميرة طالبي، ***مرجع سابق الذكر***، ص.360.

[4] Sky news Arabia, "**15*ألف بشهر، شباب الجزائريقبلون على إنشاء مشاريع مصغرة،***" في:https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1528123، تاريخ الاطلاع:(2022/06/04).

بالمجلس الشعبي الوطني،الخبير الاقتصادي "الهواري تيغرسي"، فإن دعم الدولة للمؤسسات المصغرة سيؤدي لدعم الاقتصاد الجزائري ويحد من فاتورة الاستيراد.[1] وعلى هذا الأساس ساهمت جهود الدولة بشكل كبير في ترقية وتنمية المؤسسات المصغرة من خلال تدابير وخطط تنموية جديدة تسمح بتحسين فعاليتها ومساهمتها في تحقيق الإنعاش الاقتصادي التي تسعى الحكومة الوصول إليه، من خلال آلية المؤسسات المصغرة في إطار التوجه المقاولاتي، وذلك وفقا لما جاء في مخطط عمل الحكومة. حيث تأتي هذه التدابير والاستراتيجيات الحكومية لتعزيز وترسيخ ومرافقة المؤسسات المصغرة منذ بداية نشاطها، وجعلها تمثل عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونها تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، خاصة إن هيئ لها المناخ المناسب والمحفز لنشاطها في ظل التحديات التي تواجهها.

المطلب الثاني: الهيكل الإداري والهيكل التنظيمي للوزارة

إلى جانب المقاربة الاقتصادية الجديدة لضمان تنفيذ مهام الوزير وتحقيق الأهداف المخولة إليه، جاء المرسوم التنفيذي رقم 291/20 المؤرخ في 12 أكتوبر 2020 والمتضمن لكيفية تنظيم مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة. واستنادا للمرسوم التنفيذي رقم20-191 يلاحظ أن هناك مجموعة من الهياكل المعينة تساعد الوزير في عمله بهدف ضمان ترقية ومتابعة تطوير المؤسسات المصغرة.[2]

بداية برئيس الديوان والذي ساعده في عمله أربع مكلفون بجملة من الوظائف المتمثلة في:[3]

[1] ***المرجع نفسه***.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم20-291، **المحدد لتنظيم مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغّرة**، المادة الأولى، العدد.61(12 أكتوبر2020)، ص.17.

[3] المرجع نفسه،المادة الثانية، ص.18.

الجدول رقم (5): مهام رئيس الديوان

المهام المنوطة لرئيس الديوان	
1	إعداد وتنظيم مشاركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة في الأنشطة الحكومية وتلك المتعلقة بالعلاقات مع البرلمان ومختلف الهيئات والجمعيات
2	إعداد وتنظيم علاقات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة مع وسائل الإعلام وفي مجال العلاقات الدولية والعلاقات العامة
3	متابعة نقل التكنولوجيا والنظم البيئية للمؤسسات المصغرة ومتابعة برامج تنمية القطاع
4	إحصاء وتحليل الوضع العام للقطاع وتوحيد تقارير نشاط الهيئات الواقعة تحت وصايته

المصدر: المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم20-291

بالإضافة إلى مديريتين أساسيتين؛مديرية المؤسسات المصغرة والنظم البيئية ومديرية الشؤون القانونية كما أن لكل منهما مهام مختلفة، إذ تكلف مديرية المؤسسات المصغرة والنظم البيئية بما يلي:[1]

الجدول رقم (6): مهام مديرية المؤسسات المصغرة والنظم البيئية

مهام مديرية المؤسسات المصغرة والنظم البيئية	
1	المساهمة في إعداد خطة لترقية وتطوير المؤسسات المصغرة وتنفيذها وضمان متابعتها
2	وضع قاعدة تشريعية وقانونية تتعلق بمرافقة وتطوير المؤسسات المصغرة، وتشجيع الابتكار لديها
3	التشجيع على إنشاء وتطوير مؤسسة مصغرة خاصة التي تعتمد في نشاطها على الإبداع والعمل على تحسين بيئتها وتسهيل تكيفها مع التكنولوجيات الجديدة
4	إعداد سياسة دعم الابتكار للمؤسسات المصغرة؛ بالتعاون مع القطاعات المعنية
5	اقتراح كل تدبير يهدف إلى تحسين التنافسية للمؤسسات المصغرة، ودعم تطويرها واستدامتها
6	اقتراح خطط واستراتيجيات وطنية من اجل تثمين وترقية وتطوير ريادة الأعمال وتنفيذهما ومراقبتهما والعمل على تنمية المؤسسات المصغرة

المصدر: المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم20-291.

كما تتضمن هذه المديرية ثلاث مديريات فرعية:[2]

- المديرية الفرعية للمؤسسات المصغرة

[1] المرسوم التنفيذي رقم20-291، ***مرجع سابق الذكر***، المادة الثالثة، ص.18.

[2] ***المكان نفسه.***

- المديرية الفرعية للنظم البيئية
- المديرية الفرعية للمقاولاتية

تكلف المديرية الفرعية للمؤسسات المصغرة باقتراح كل إجراء من شانه أن يؤدي إلى بروز مؤسسات مصغرة مبتكرة، والسهر على وضع آليات تمويل تتكيف معها خاصة في مرحلة الانطلاق، وكذلك التنسيق مع والهيئات والقطاعات المعنية بسياسة دعم الابتكار في المؤسسات المصغرة.

اما النسبة للمديرية الفرعية للنظم البيئية، فهي تكلف على الخصوص بتشجيع المؤسسات المصغرة على تنظيم نفسها في شبكات تعاونية، وتطوير النظم البيئية لصالح تضافر المؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى اقتراح آليات التمويل المخصصة لتطوير النظم البيئية للمؤسسات المصغرة.

وفيما يخص المديرية الفرعية للمقاولاتية، فتقوم بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتثمين وتطوير ريادة الأعمال، واقتراح كل إجراء تحفيز لصالح المؤسسات المصغرة، بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة.[1]

وبخصوص المديرية الثانية التابعة لمصالح الوزير والمتمثلة في مديرية الشؤون القانونية ومن بين المهام المنوطة بها ما يلي:[2]

الجدول رقم (7): مهام مديرية الشؤون القانونية

مهام مديرية الشؤون القانونية (المديرية التابعة لمصالح الوزير)	
1	تطوير وإدارة المقتنيات الوثائقية للقطاع وضمان الحفاظ على المحفوظات
2	معالجة ومتابعة المسائل القانونية والمنازعات المرتبطة بأنشطة القطاع
3	صياغة آراء حول مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات والعقود التي تهم بالقطاع
4	صياغة آراء وملاحظات بشأن مشاريع النصوص التي بادرت بها القطاعات الأخرى
5	السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بالصفقات العمومية

كذلك هي الأخرى تتضمن مديريتان فرعيتان:

[1] المرسوم التنفيذي رقم20-291، **مرجع سابق الذكر**، ص.19.

[2] ***المكان نفسه.***

- المديرية الفرعية للتنظيم
- المديرية الفرعية لمنازعات والتوثيق

تكلف المديرية الفرعية للتنظيم بالمساهمة في تقديم مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات المصغرة،إلى جانب السهر على متابعة مختلف الإجراءات حتى الانتهاء منها، وشرح القواعد التشريعية التي لها صلة بالقطاع.[1] كذلك تسعى لتحليل وتقييم مختلف نصوص الصادرة من القطاعات الأخرى بهدف صياغة رأي القطاع وأيضا دراسة مشاريع الاتفاقيات والعقود التي تهم القطاع، إلى جانب القيام بجميع أعمال الدراسات وتحليل الإطار القانوني المتعلق بالمؤسسات المصغرة.

أما بالنسبة للمديرية الفرعية للمنازعات والتوثيق فتكلف بمعالجة المنازعات والمشاكل، واقتراح حلول لتسوية المنازعات، كما أنها تشجع أنشطة التوثيق الاقتصادي والعلمي والقانوني في القطاع وتطوير الرصيد الوثائقي الرقمي وضمان معالجة المحفوظات وحفظها واستغلالها.[2]

بعد عرض الهيكل الإداري للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف المؤسسات المصغرة بصفتها مؤسسة وطنية مستحدثة مكلفة بتنفيذ إستراتيجية الدولة الرامية إلى تطوير وترقية المؤسسات المصغرة. يمكن القول أن الوزارة أنشأت تحت إدارتها العديد من الأجهزة التي تساهم بفعالية في توجيه المؤسسات المصغرة، حيث أن كل جهاز مسموح له قانونيا بممارسة وظائف ومهام مختلفة وذلك انطلاقا من إجراءات تشريعية وهيكلية تخص القطاع.

وعلى هذا الأساس، عرفت المؤسسات المصغرة اهتماما نسبيا ترجم على أساس بروز إرادة لتأطير وتوجيه هذه المؤسسات وإعطاءها الدور المنوط بها كونها تمثل احد ركائز القطاع الخاص التي يعتمد عليها من اجل إنعاش الاقتصاد الوطني، إلى جانب تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.

الهيكل التنظيمي الخاص بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة:

[1] المرسوم التنفيذي رقم20-291، ***مرجع سابق الذكر***، المادة الثانية، ص.18.

[2] المرجع نفسه، المادة الثالثة، ص.19.

الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي الخاص بالوزارة

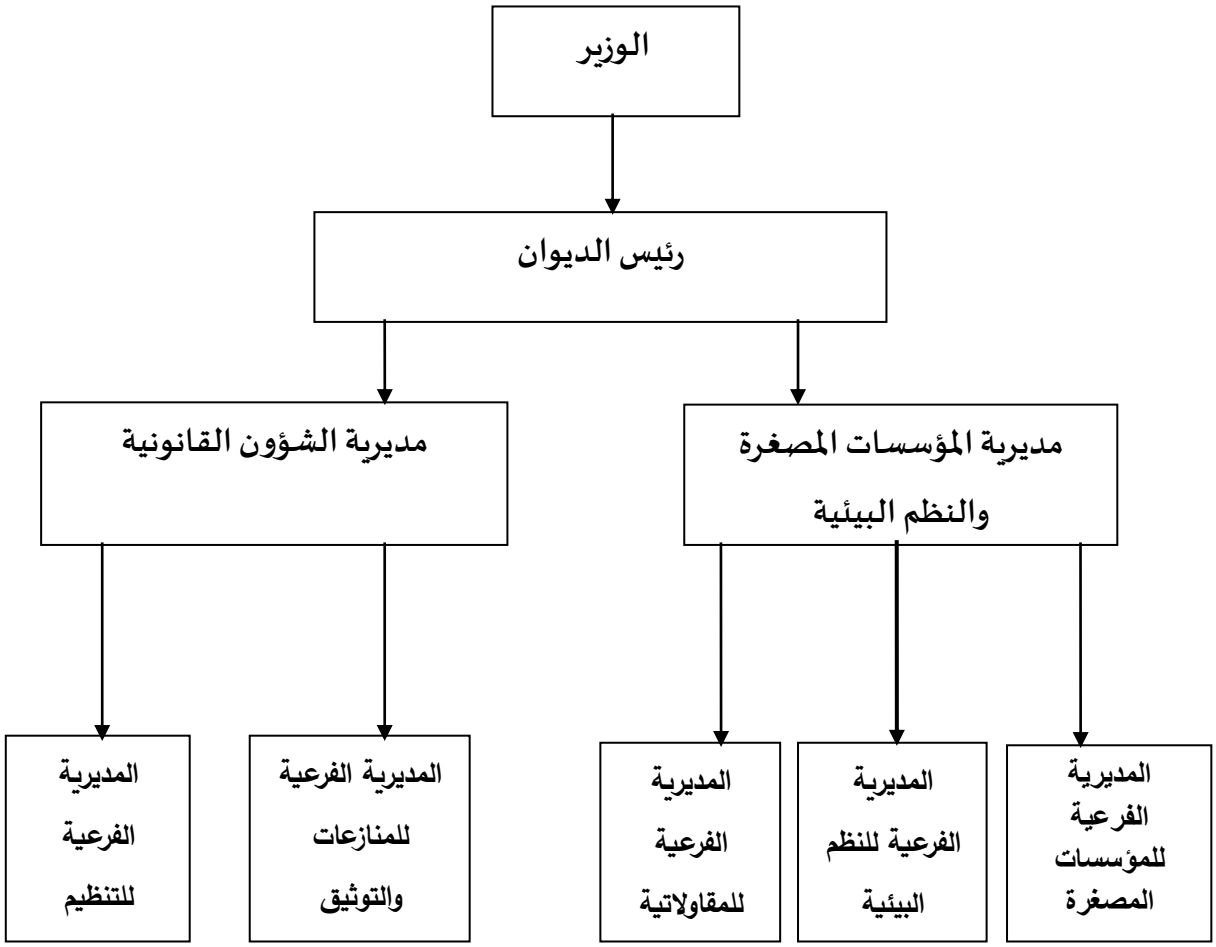

بعد التطرق لما جاء في المرسوم التنفيذي نستشف مايلي :

1. تساعد المؤسسات المصغرة على وجه الخصوص على تشجيع روح المبادرة الفردية والجماعية إلى جانب تثمين الثروة المحلية؛
2. المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلد وترقية الصادرات بالإضافة إلى التقليل من حجم الواردات؛
3. توفر فرص عمل للجميع بما في ذلك عديمي الخبرة الذين لا يجدون فرص عمل في المؤسسات الكبرى؛

4. التشجيع نحو تحويل الأفكار المبدعة والمبتكرة إلى مشاريع مجسدة على ارض الواقع والتي من شانها المساهمة في تنويع الإنتاج كونها تقوم على استخدام التكنولوجيا وتقنيات جديدة إنتاجية؛

5. كلما كانت المؤسسات المصغرة تتسم بالفعالية والكفاءة كلما كانت قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة سواء على مستوى الفرد أو على المستوى المحلي؛

6. قدرة المؤسسات المصغرة على التكيف والاستجابة للخصوصيات المحلية كونها عبارة عن مشاريع مغذية ومكملة للمشاريع الكبرى بالرغم من أنها لا تعتمد على رأس مال مهول؛

7. المساهمة في تشغيل الشباب لتفادي مختلف الآفات الاجتماعية من جهة والعمل على امتصاص البطالة من جهة أخرى؛

8. تحسين وتطوير القطاع الخاص من خلال التركيز على عامل الإبداع كمتغير أساسي في نمو المؤسسة المصغرة كونها احد المرتكزات التي يبنى عليها اقتصاد الدول الكبرى بأكملها؛

9. اهتمام بعنصر الشباب كفاعل رئيسي في نمو المؤسسات المصغرة وإعطائها النفس اللازم لأجل التطور هذا من اجل نجاح المقاربة الاقتصادية الجديدة التي تعتمد بشكل أساسي عليها على غرار المؤسسات الصغيرة او المتوسط .

يوضح الجدول التالي أهم المراسيم التنفيذية ذات الصلة بالمؤسسات المصغرة خصوصا والتوجه المقاولاتي عموما:

الجدول رقم (8): المراسيم التنفيذية ذات الصلة بالمؤسسات المصغرة

المرسوم	مضمونه
المرسوم التنفيذي رقم 20-186	المؤرخ في20 جويلية سنة 2020، الذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية .
المرسوم التنفيذي رقم 20-290 ورقم 20-291	المؤرخ في12 أكتوبر 2020، الذي يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، والذي يتضمن تنظيم مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة.
المرسوم الرئاسي رقم 441-20	المؤرخ في30 ديسمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2جويليةسنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب.
المرسوم التنفيذي رقم 329-20	المؤرّخ في22 نوفمبر2020 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296المؤرخ 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتحديد قانونها الأساسي.
المرسوم التنفيذي رقم 21_125	المؤرخ في 29 مارس2021،يعدل ويتمم الرسوم التنفيذي رقم 290 _03 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب دوي المشاريع ومستواها.
المرسوم الرئاسي رقم 22-43	المؤرخ في19 جانفي 2022 يعدل المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس سنة 2011 والمتعلق بجهاز القرض المصغر.
المرسوم التنفيذي رقم 244.20	المؤرخ في 31 أوت 2020، الذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الرسمي للوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة.

المطلب الثالث: أهم الاتفاقيات المبرمة من طرف الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة مع مختلف القطاعات لأجل تعزيزوترقية المقاولاتية.

❖ **اتفاقية تعاون بين الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة ووزارة التجارة.**

نظرا للأهداف المسطرة في برنامج رئيس الحكومة المتعلقة بدعم وتشجيع المقاولاتية لدى الشباب، وبالنظر أيضا لضرورة تجسيد التدابير المنصوص عليها في إطار مخطط عمل الحكومة 2024/2020 لاسيما المتعلقة بتنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات، تم التوقيع على اتفاقية تعاون بين الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة ووزارة التجارة، خلال يوم03 مارس 2021 وذلك من طرف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة السيد"ياسين ضيافات" ووزير التجارة الأستاذ البروفسور" كمال رزيق" . بحيث ترمي هذه الاتفاقية إلى تطوير ومرافقة المؤسسات المصغرة على المستوى الدولي من أجل الانفتاح على الأسواق الخارجية والاستفادة من التجارب الأجنبية ومواكبة تطور عملية التصنيع من حيث الجودة والكمية والنوعية.مما تتيح هذه العملية ترقية الصادرات غير النفطية. [1]

بصفة عامة ترمي هذه اتفاقية لجملة من العناصر والمتمثلة في:[2]

- وضع إطار مميز للتشاور والشراكة يسمح بترقية المشاريع المتعلقة بالتصدير خارج المحروقات للشباب أصحاب المؤسسات المصغرة و مرافقة الشباب المقاول خلال كل مسار عملية التصدير للأسواق الخارجية؛

- مرافقة وتمويل الشباب حاملي المشاريع لإنشاء مؤسسات مصغرة مختصة في نشاط التصدير؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، في: http://www.mdme.gov.dz/index.php/ar/convention-signee-2، تاريخ الاطلاع:(2022/04/02).

[2] المكان نفسه.

- تنظيم أيام إعلامية حول النشاطات موضوع الاتفاقية لفائدة رؤساء المؤسسات المصغرة الراغبين في التصدير؛
- خلق روابط تعاون دولية لصالح المؤسسات المصغرة مع مختلف الشركاء الدوليين؛
- تخصيص دورات تكوينية في "تقنيات التصدير" لصالح مكوني الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وهذا من خلال برنامج التكوين الموجه للمصدرين الذي تنظمه الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة باعتماد من وزارة التجارة؛
- توفير حصص خاصة بالمؤسسات المصغرة من أجل المشاركة في مختلف المعارض الوطنية والدولية التي تشرف عليها مصالح وزارة التجارة؛
- المساهمة في وتوجيه الشاب المقاول نحو الأنشطة المتعلقة بالتصدير؛
- توفير على مستوى كل مصالح وزارة التجارة مرافقة مكيفة للشباب حاملي المشاريع الراغب في خلق مؤسسات مصغرة مختصة في التصدير خارج المحروقات.

كما حددت مدة الاتفاق بخمس سنوات وذلك ابتداء من تاريخ التوقيع عليها ،ويمكن تجديدها ضمنيا.[1]

❖ **اتفاقية شراكة بين وكالة أناد وسوناطراك**

تماشيا مع برنامج رئيس الجمهورية في مجال تنمية وتطوير التوجه المقاولاتي تم التوقيع خلال يوم 09 مارس 2021 بمقر مجمع سوناطراك، تم التوقيع على مراسيم إمضاء اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومجمع سوناطراك وذلك تحت إشراف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة السيد "ياسين ضيافات" رفقة وزير الطاقة والمناجم السيد "محمد عرقاب".

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، **اتفاقية إطار بين الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة ووزارة التجارة**، مارس2022، ص.07.

كما تندرج هذه الاتفاقية في إطار دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة وترقيتها حيث تهدف أساسا إلى ما يلي:[1]

- تشجيع التعاون والشراكة مع مختلف القطاعات من أجل توفير بيئة أعمال ملائمة؛
- تشجيع المناولة مع الشركات الكبرى وتخصيص نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية لفائدة المؤسسات المصغرة؛
- تحديد الإطار العام للشراكة بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ومجمع سوناطراك لترقية المؤسسات المصغرة الناشطة في مجال المحروقات من خلال تخصيص نسبة معتبرة من المشاريع الاستثمارية لفائدتها؛
- تحسين القدرات التقنية لها في المجالات المعنية من خلال وضع برنامج تكوين متخصص تستفيد منه هذه المؤسسات المصغرة؛
- مرافقة الشباب حاملي المشاريع في مسار إنشاء وتطوير مؤسساتهم المصغرة في مجال المحروقات بالإضافة إلى العديد من المزايا والامتيازات الممنوحة للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار جهاز (ANADE)، بغية التكفل الأمثل بها وترقيتها وضمان مخططات أعباء لتمكينها من الولوج لمشاريع استثمارية.

كما أكد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة على مدى أهمية هذه الاتفاقية في مجال دعم وتنمية المقاولاتية وقطاع المؤسسات المصغرة، بحكم أن سوناطراك هي أحد أكبر المؤسسات في الجزائر مما سيساهم بقدر كبير في إنعاش مجال المؤسسات المصغرة ويسمح بفتح المجال للاستثمار والظفر بمشاريع لفائدة هذه المؤسسات.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، **اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ومجمع سوناطراك**، في: http://www.mdme.gov.dz/index.php/ar/convention-signee-، تاريخ الاطلاع: (2022/04/02).

بالإضافة إلى انه جاء في نص الاتفاقية، مدة الاتفاق بين وكالة أناد ومجمع سوناطراك والتي قدرت بخمس سنوات وذلك ابتداء من تاريخ التوقيع عليها، ويمكن تجديدها ضمنيا.[1]

❖ **لقاء تقييمي لمتابعة وتقييم تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين وزارة المؤسسات المصغرة ووزارة السياحة خلال الثلاثي الأول لسنة 2021**

من أجل تحقيق الإنعاش الاقتصادي في كافة القطاعات تم خلال يوم02 جوان 2021، تنظيم لقاء تقييمي لمتابعة تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين خلال الثلاثي الأول لسنة 2021، بين الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة رفقة وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، السيد"محمد علي بوغازي" والتي تهدف خصوصا إلى تشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة في مجال السياحة والتنمية المحلية المستدامة وتوسيع شبكة المناولة والتمويل المؤسسات المصغرة.

كما تهدف هذه الاتفاقية أساسا إلى ما يلي:[2]

- ترقية الروح المقاولاتية والإبداع خاصة في مجال السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي؛
- استفادة إطارات قطاع المؤسسات المصغرة من حجمه، وحاملي المشاريع من جهة أخرى، عن طريق برامج تكوينية لقطاع السياحة والصناعة التقليدية؛
- ترقية الأنظمة البيئية في مجال السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، بإدماج الفاعلين والنشطاء والحرفيين؛

[1]République algérienne démocratique et populaire, **Convention de coopération entre Agence Nationale d'Appui et de développement de l'Entreprenariat (ANADE) et SONTRACH Spa**, article08, Algérie (Mars2021), p.6.

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، **لقاء تقييمي لمتابعة و تقييم تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين وزارة المؤسسات المصغرة ووزارة السياحة خلال الثلاثي الأول لسنة 2021**، الرابط: http://www.mdme.gov.dz/index.php/ar/convention-signee-، التاريخ الاطلاع: (2022/04/02).

- تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة في مجال السياحة والصناعة التقليدية، وخاصة في المناطق الجنوبية و الهضاب العليا ومناطق الظل؛
- تشجيع حاملي المشاريع في مجال إنتاج وتوفير المواد الأولية الموجهة للصناعة التقليدية لاسيما الطين، الجلود، الصوف...الخ؛
- تشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة في ترقية وترويج وتسويق منتجات الصناعة التقليدية؛
- ترقية ثقافة التصدير لدى المؤسسات المصغرة الناشطة في مجال السياحة والصناعة التقليدية وذلك من خلال مرافقة مستهدفة.

كما وجب الإشارة إلى ما أكده الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، أن هذه الاتفاقية تكتسي أهمية كبيرة في مجال دعم وتنمية المقاولاتية المؤسسات المصغرة بشكل خاص، وخاصة في قطاع السياحة وبان هذا القطاع بالخصوص يهدف إلى تنمية روح المقاولاتية لدى الشباب لإشراكه بقوة في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويعه، كما أنه يسعى إلى إعطاء المؤسسات المصغرة طابعا اقتصاديا من خلال تشجيع إنشاؤها وتطويرها، واقتراح الآليات التي تعمل على تحسين البيئة وتسهيل تكيفها مع التكنولوجيات الجديدة.

المبحث الثاني: الهيئات الداعمة والمرافقة للمؤسسات المصغرة.

في إطار عرضنا لمختلف المؤسسات الوطنية الساعية نحو تنمية المقاولاتية جاء هذا المبحث ليدرج أهم الهيئات الوطنية ذات الصلة بالمؤسسات المصغرة، بداية بالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI) مرورا بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة(CNAC) ومن ثم التطرق للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) وصولا إلى الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية (ANADE).حيث تضطلع كل من هذه الهيئات بجملة من المهام المنصوص عليها في الجريدة الرسمية، كما وجب التطرق خلال هذا المبحث إلى المؤسسات المتعثرة ومعرفة أسبابها وطرق تمويلها من جديد.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)

عمل المشرع الجزائري جاهدا لاستقطاب وتطوير الاستثمار باعتباره ألية أساسية لتحقيق التنمية التي يرمي من خلالها إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي مع زيادة في نسبة التشغيل، وهذا ما كان واضح من خلال النصوص التشريعية والقوانين التنظيمية التي تخص هذا الجانب والتي نذكر أهمها:

- الأمر رقم (03/01) المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار؛
- المرسوم التنفيذي رقم (356/06) المؤرخ في 2006/10/09 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها؛
- المرسوم رقم (100-17) المؤرخ في 2017/03/05 المعدل والمتمم للمرسوم السابق والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- قانون (16-09) المؤرخ في 2016/08/03المتعلق بترقية الاستثمار؛
- قانون الاستثمار لسنة 2022 الرامي إلى تسهيل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

يعرف الاستثمار عملية غرضها الأساسي إضافة مجموعة من الطاقات الإنتاجية المتوفرة، وذلك بهدف إنشاء مشروعات جديدة أو إدخال توسعات على المشروعات الموجودة بالفعل.[1]

كما تعرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 01-03 على أنها مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مقرها في الجزائر العاصمة، إلى جانب أن لها هياكل لامركزية على المستوى المحلي.[2]

حيث تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، على خصوص المهام الآتية:[3]

- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال؛
- تأهيل المشاريع وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليه.

كما وجب الذكر أن المرسوم التنفيذي رقم17-100 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، [4]وضح جملة من الصلاحيات والمهام المسطرة في هذا المرسوم، حيث تكلف الوكالة بما يأتي:[5]

---

[1] سميرة طالبي، ***مرجع سابق الذكر***، ص.256.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03، **المتعلق بتطوير الاستثمار**، المادة22، (اوت2001)، ص.15.

[3] الأمر رقم 01-03 الاستثمار، ***مرجع سابق الذكر***، المادة21، (اوت2001)، ص.9.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم17-100، **المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها**، العدد.16(09اكتوبر2006).

[5] **المرجع نفسه**، المادة الثالثة، ص.03.

- معالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار الفائدة المستثمرين؛
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز؛
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها؛
- التعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع التي تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه؛
- ترقية الشراكة والقرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج.

من خلال ما سبق نلاحظ أن المشرع الجزائري سعى إلى دعم مختلف المؤسسات وذلك من خلال توفير مراكز على مستوى الوكالة بهدف تسهيل القيام بالتشكيلات التأسيسية للمؤسسات وكذلك التشجيع على ازدهار المؤسسات والعمل على ترقيتها تطويرها.

ولهذا فإن سياسة الدولة الرامية لخلق مناخ أعمال محفز في بيئة تسودها النزاهة والثقة والشفافية تسعى جاهدة إلى تصحيح المناخ الخاص بها ولهذا وبالنظر لمختلف الاختلالات والنقائص التي أظهرها قانون 16-09، هذا الأخير الذي أعاد النظر في قواعد معاملة الاستثمار الأجنبي، فادخل إصلاحات على إجراءات إنجاز المشاريع واستفادتها من المزايا وعلى بعض الضمانات المقررة له، مما خفف عليه العديد من العقبات والعراقيل وذلك بهدف يعت ديناميكية جديدة في سياسة الجزائر اتجاه الاستثمار.

واستنادا لما سبق كان لابد من وضع قانون جديد للاستثمار خلال سنة 2022والذي تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان، هذا الأخير الذي جاء كمعدل ومرمم للقانون السابق 16-09 الذي بين فشل على مستوى المنظومة القانونية والاقتصادية لذا كان ولابد من إعادة النظر في بعض القواعد المؤطرة له

والعمل على تجسيد سياسة جديدة للجزائر قادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية. إلى جانب تشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات وتأسيس نسيج اقتصادي منتج فعال وخلاق لفرص العمل.[1]

وتجدر الإشارة على أن قانون استثمار لسنة 2022 حمل في طياته آليات من شأنها السماح للمؤسسات النمو في شكل صحي وفق مقاربة شاملة وواضحة تعمل على تشجيع ودعم الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي كما جاء بتسهيلات كبيرة للمستثمرين المحليين والأجانب وفق لشروط قانونية المنصوص عليها والتي تهدف إلى وجوب دراسة المشاريع بطريقة شفافة دون تمييز بين الوطنية والأجنبية وفضلا عن ذلك، فإن القانون الجديد سيعيد تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل بعث دورها وتعزيزه، ومن جهة أخرى يسعى لوضع شبكة تقييم وقياس للمزايا الممنوحة للمشاريع الاستثمارية التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.

كما تجدر الإشارة أن القانون الجديد للاستثمار الذي عرض من قبل وزير الصناعة تضمن إجراءات تهدف إلى تجسيد التزامات رئيس الجمهورية المتعلقة بتحسين مناخ الاستثمار والعمل على تنويع الاقتصاد وهذا في إطار مقاربة اقتصادية جديدة وشاملة. وعلى هذا الأساس قدم رئيس الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون" مجموعة من الملاحظات والمقترحات المتعلقة بترقية الاستثمار والمتمثلة في:

- تعزيز الضمانات المتعلقة بتكريس مبدأ حرية الاستثمار؛
- حماية المستثمرين من مختلف التعسفات البيروقراطية؛
- وضع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تحت سلطة الوزير الأول (رئيس الحكومة)؛
- اعتماد معايير دولية في استقطاب الاستثمارات مع التركيز على عنصر النجاعة والديمومة؛

[1] وكالة الإنباء الجزائرية، "**نص قانون 2022: عدة إجراءات لدعم الاستثمار**،" الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/116209-2022، تاريخ الاطلاع (2022/05/12).

- تكليف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بمهام إضافية منصوص عليها قانونيا، والتي سوف يتم تحويل اسمها إلى "Invest Alegria"، لكي تكون لها رؤية أكبر دوليا.[1]

سجلت أخر إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لسنة 2021 عبر موقعها الرسمي ما يلي:[2]

الجدول رقم (9): عدد المشاريع المسجلة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

السنة	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب العمل
2021	1877	526027مليون دج	46711

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، https://andi.dz/

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تسعى جاهدة لامتصاص نسبة البطالة ذلك نظرا لعدد فرص العمل الموفرة، إذ يعتبر46711 منصب عمل مستحدث عدد مرضي مقارنة بعدد المشاريع التنموية الرامية لتحقيق إنعاش اقتصادي والنهوض بالاقتصاد الوطني.وعلى هذا الأساس نجد انه وخلال الآونة الأخيرة مدى سعي الدولة نحو ترقية التشغيل وزيادة فرص العمل الدولة وهذا في إطار سياسة وطنية لأجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد والمتعلقة بجملة من الإصلاحات كما سبق الذكر والتي جاء من بينها خوصصة القطاع العام مما أدى إلى تسريح كم هائل من العمال هذا ما أثر سلبا على الوضع الاجتماعي. حيث انه بانتقال الجزائر إلى الاعتماد على نظام اقتصاد السوق عرفت معدلات البطالة ارتفاعا مشهودا بسبب التسريحات الجماعية للأجراء العاملين بالقطاع العام، وفي محاولة منها للتخفيف

[1] العين الإخبارية، ""***قانون جديد للاستثمار بالجزائر،18 تعديلا عميقا***" ، الرابط: https://al-ain.com/article/new-investment-law-in-algeria ، تاريخ الاطلاع:(2022/04/28).

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/120642-1-877-2021، تاريخ الاطلاع: (2022/04/08).

من العواقب الاجتماعية الناجمة عن هذا الأمر قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي 94-188.[1]

يهدف هذا المرسوم إلى إحداث نظام للتأمين عن البطالة لفائدة الأجراء من أخطار فقدان العمل بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، كذلك أوضح المرسوم بأن أحكامه تطبق على الأجراء المنتمين للقطاع الاقتصادي الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية إما في إطار التقليص من عدد العمال أو إنهاء النشاط.[2]

كما وجب الإشارة انه ومن بين مهام الصندوق، تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل، كما كلف الصندوق بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بالمساعدة على العمل الحر من أجل تسهيل عملية الإدماج المهني للبطال وذلك من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين.

وقد أوضح المرسوم التشريعي 188/94، المتعلق بالقانون الأساسي لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والذي تضمن جملة من صلاحيات حيث تتمثل مهمة الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، فيما يأتي:[3]

- الضبط المستمر لبطاقة المنخرطين وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة؛
- الاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية، وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة؛
- القيام بالرقابة في مجال التأمين عن البطالة وذلك في إطار التشريع المعمول به؛

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188، **المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، العدد.44(06جوان1994).

[2] ***المرجع نفسه***، المادة الأولى، ص.5.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 94-188، ***مرجع سابق الذكر***، المادة الرابعة، ص.6.

- يؤسس صندوق الاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

وجدير بالذكر أن للصندوق الوطني لتامين عن البطالة ثلاث آليات منفذة:[1]

- التأمين عن البطالة؛
- جهاز دعم وإحداث نشاطات وتوسيعها من طرف البطالين؛
- جهاز يساهم في تشجيع وترقية التشغيل.

كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه بالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل، في تطوير إحداث أعمال الفائدة البطالين الذين يتكفل بهم، لاسيما فيما يخص التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشجيع مجالات التشغيل ومكامنه إلى جانب التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع التي تخص الأعمال الجديدة لفائدة البطالين كما يعمل على تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة.[2]

وفي نفس السياق ترتكز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي، يشترك فيه مساهمة كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وذلك بتكلفة استثمارية لا تتعدّى عشرة (10) ملايين دج.[3]

وفي إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الاجتماعي، جاء مرسوم التنفيذيرقم10-158، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-02المحدد لمستويات وشروط منح المساعدات للبطالين ذوي المشاريع

[1] منال خلخال،"دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة،دراسة حالة ولاية عين تيموشنت"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، م.7، ع.2، (أوت2021)، ص.41.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 94-188، ***مرجع سابق الذكر***، المادة السادسة، ص.7.

[3] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الرابط: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx ، تاريخ الاطلاع: (2022/03/28).

البالغين ما بين (35) و (50) سنة، والذي يهدف إلى تحديد شروط التنفيذ ودعم إحداث النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع.[1]

وفي نفس الصدد، وبناء على جهود الدولة الرامية إلى دعم النشاط المقاولاتي وترقيته يمكن القول أن الجهود التمويلية الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تسعى إلى تحقيق عوائد مرتفعة وعمالة كثيفة لأجل التخفيف من مشكلة البطالة والعمل على إيجاد حلول مناسبة للحد من هذه المشكلة، من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة للوصول إلى اقل معدل بطالة ممكن من جهة وتحقيق تنمية اقتصادية من جهة أخرى.

حيث جاء في قانون المالية لسنة 2022 والذي تمت المصادقة عليه يوم 25 نوفمبر 2021 من طرف مجلس الأمة بعد أن صادق عليه المجلس الشعبي الوطني يوم 17 نوفمبر 2021 تحديد مبلغ قدره 142 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 750 مليون دولار كمنحة سنوية ستوزع عبر كافة ربوع الوطن،[2]وفق لثلاث مناطق ولايات الهضاب العليا ولايات الشمال، وولايات الصحراء.كما ستخصص قيمة أكبر للمقيمين في المناطق الصحراوية الجنوبية.[3] وبهذا وحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي فان نسبة البطالة في الجزائر خلال سنة 2021 بلغت 13.4 بالمائة، وكما يتوقع أن تنخفض النسبة خلال السنة القادمة إلى 11.1 بالمائة.[4]

وبصفة عامة فإن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعتبر بمثابة تلك الهيئة الداعمة للمؤسسات وترقيتها وتطويرها، وذلك من خلال تشجيعها عن طريق الدعم المالي والمرافقة وهذا لما له من دور في خلق ثروة وتوفير فرص عمل والقضاء على البطالة والسهر على ديمومة المؤسسات، مما يسمح للفرد بخلق

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 10-158، **المحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين مابين (35) إلى (50) سنة ومستوياتها**، العدد.39 (23 جوان 2010).

[2] ديزادNEWS، "***صدورقانون المالية 2022 في الجريدة الرسمية وتفاصيل حول منحة البطالة***،" في: http://dznews.dz/l/391257، تاريخ الاطلاع: (2022/05/04).

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون المالية لسنة 2022**، العدد.100 (30ديسمبر 2021).

[4] وكالة الأناضول، "***الجزائرأكثرمن مليون مستفيد من منحة البطالة لشهرأفريل***،" في: https://www.aa.com.tr/ar/، تاريخ الاطلاع: (2022/05/04).

مشروعه الخاص حيث يتم تقديم قروض لأجل تشجيع الشباب من خلال تمويل المشاريع الرامية إلى إنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة. بمعنى ذلك مرافقة المشروع منذ بدايته وذلك بعد دراسة الجدوى الاقتصادية (من حيث السوق،المردودية، المحاسبة) أي معرفة الفائدة التي تعود على صاحب المشروع وأيضا القيمة المضافة على مستوى الجماعات المحلية، وذلك يكون من خلال تقديم خدمة أو منتوج جديد وأيضا توفير مناصب شغل بهدف مكافحة البطالة. وأخيرا يتخذ القرار إذ تم قبول تمويل المشروع أم لا،فإذا حظي بالقبول تأتي الخطوة الموالية ألا وهي إجراءات دعم وتمويل المؤسسة المصغرة. وهنا يظهر الدور البارز للصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

تبين خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، انه تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.[1]

يعرف القرض المصغر على انه سلفة موجهة لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة،والذي يرمي إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة عبر إحداث أنشطة منتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية.[2]

ينتج القرض المصغر قيمة مضافة كما له أثار اجتماعية واقتصادية لأنه يساهم في:[3]

- إيجاد مكان لأصحاب المشاريع المصغرة وجعلها عنصرا فعالا في التنمية المحلية؛
- توفير مناصب شغل من خلال تشجيع ودعم مختلف المشاريع التي تساهم في خلق الثروة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم تنفيذي رقم 04-14، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغروتحديد قانونها الأساسي**، العدد.06، (22جانفي2004).

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، في: www.engem.dz، تاريخ الاطلاع: (2022/03/25).

[3] MohamedMerini,lemicrocrédit:conceptsetprincipes,www.indh.gov.ma,consulte le(25/03/2022).

- تحسين الأوضاع المعيشية وامتصاص البطالة والتقليل من الفقر.

وفي هذا الإطار فإن الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر هي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة. ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها،[1] وهذا من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، كما أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[2] حيث تبنت الوكالة نموذج تنظيمي اللامركزي والذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين). إضافة إلى 49 وكالة ولاية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بـ 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة، كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية في الوكالات الولائية والمتمثل في الفرع الجهوي، حيث تشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس تنسيقيات والتي تقوم بدور التنميق، التعزيز ومتابعة الأنشطة كما انه هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقيات الولائية.[3]

ومن الملاحظ أن المستفيد من خدمات جهاز القرض المصغر هو شخص ذو مداخيل ضعيفة وغير مؤهل للاستفادة من المؤسسات المالية الرسمية نظرا لعدم استيفائه لشروطها (ضمانات، مساهمة شخصية، الخ...)، كما يمارس هذا الأخير عموما نشاطا صغيرا مكسبا في إطار مؤسسة صغيرة شخصية أو عائلية . ففي المناطق الريفية، اغلبهم مزارعين صغار أو أصحاب نشاط صغير في مجال تحويل المواد الغذائية والصناعة التقليدية أو نشاط تجاري صغير.أما في المناطق الحضرية فنجد الزبائن أكثر تنوعا(التجار، مقدمي الخدمات، حرفيين، باعة متجولين...الخ)،يطلق على هؤلاء عادة اسم مقاولون صغار إذ يعمل معظمهم في القطاع غير القانوني، وبذلك فالقرض المصغر موجه للأفراد الذين يشكلون هذا القطاع من السوق الذي أقصي أو حرم من خدمات المؤسسات المالية التقليدية (البنوك).

---

[1] المرسوم تنفيذي رقم 04-14، ***مرجع سابق الذكر***، المادة الثانية، ص.2.

[2] ***المرجع نفسه***، المادة الثالثة، ص.2.

[3] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ***مرجع سابق الذكر***، في: www.engem.dz، تاريخ الاطلاع: (2022/03/25).

تكلف هذه الوكالة الوطنية على وجه الخصوص، بتسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، كما تمنح للمستفيدين قروض بدون مكافأة تدعمهم وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم،إلى جانب ضمان متابعة الأنشطة المنجزة من طرفهم من الحرص على احترام مختلف القوانين والقواعد المنصوص عليها.[1]

يلاحظ من خلال ما سبق ذكره، أن الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وترقية المقاولاتية من جهة، وتحسين المستوى المعيشي للفرد من جهة أخرى، وذلك من خلال:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المسهلة للمداخيل والمؤسسات المصغرة والمساهمة في دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض.[2]

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-14، ***مرجع سابق الذكر***، المادة الخامسة، ص.03.

[2] الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر، في: https://www-angem-dz.translate.goog/ar/presse/article/objectifs-et-missions/?_x_tr_sl=ar&_x_tr_tl=fr&_x_tr_hl=fr&_x_tr_pto=sc، تاريخ الاطلاع: (2022/03/25).

وبهذه الصفة، تكلف الوكالة على الخصوص بالعمل على إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز وتقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض. بالإضافة إلى إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها. كما تسعى هذه الأخيرة إلى إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.[1]

وبناء الإحصائيات المتواجدة على مستوى الموقع الرسمي الوكالة خلال نهاية سنة 2021 نسجل ما يلي:[2]

79531 ← عدد القروض الممنوحة خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 2021/12/31.

51237←عدد القروض المصغرة الممنوحة للنساء خلال ثلاث سنوات الأخيرة

28294 ← عدد القروض المصغرة الممنوحة للرجال خلال ثلاث سنوات الأخيرة

72219←مستفيد ومستفيدة من الخدمات غير المالية خلال ثلاث سنوات الأخيرة

حصيلة مناصب الشغل المتحدثة خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 2021/12/31:[3]

الجدول رقم (10): حصيلة مناصب الشغل المتحدثة ثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 2021/12/31

صيغ التمويل	عدد المناصب المستحدثة
تمويل لشراء مواد أولية	77864 منصب
تمويل ثلاثي (القرض، البنك، المستفيد)	19748منصب
المجموع	97612 منصب

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، https://www.angem.d .

[1] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،في: http://www.angem.dz/images/gallery/upload/ar.jpg، تاريخ الاطلاع: (202/04/05).

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،في: https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit، تاريخ الاطلاع (2022/04/06):.

[3] *المرجع نفسه*،في: https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit، تاريخ الاطلاع:(2022/04/06).

يتضح من خلال الجدول جهود الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الرامية لتشجيع ودعم مختلف المشاريع ثلاث السنوات الأخيرة إلى غاية 2021/12/31، حيث أثمرت هذه الجهود مناصب عمل مستحدثة التي تقدر بـ 97612 منصب جديد، ويأتي هذا في ظل العمل على امتصاص نسبة البطالة وترقية التشغيل من خلال المساهمة في دعم المشاريع المحلية.

أما فيما يخص الإحصائيات المسجلة خلال الثلاثي الأول من سنة 2022، والتي جاءت كالتالي:

استحداث 1129 مؤسسة مصغرة ممولة من طرف وكالة "أونجام" وذلك بقيمة (3022279675 دج) أي ما يفوق عن 300 مليون دج خلال.

أما فيما يخص القروض الممنوحة لاقتناء المواد الأولية، فقد تم في هذا الإطار منح 3654 قرض غير مكافئ من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 2022، حيث سمحت بخلق 4776 منصب عمل جديد بقيمة مالية تقدر بـ 573768610 دج (أكثر من 57 مليار دج).[1]

كما يوضح الجدول التالي قائمة القطاعات الأكثر تمويلا خلال شهر جانفي إلى غاية مارس 2022:[2]

الجدول رقم (11): قائمة القطاعات الأكثر تمويلا إلى غاية مارس 2022

نوع القطاع	النسبة
الخدمات	32.42%
البناء	21.26%
الصناعات الصغيرة	20.81%
التجارة	13.37%

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، https://www.angem.d .

يلاحظ من خلال الجدول استحواذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر تمويلا مقارنة بمختلف القطاعات المصرح بها إلى من خلال شهر جانفي غاية مارس 2022، أي بنسبة 32.42% من إجمالي القطاعات وهذا من أجل جعل قطاع الخدمات أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في تحقيق التنمية. ومن جهة أخرى يبرز

[1] جريدة المساء، "***استحداث 1129 مؤسسة خلال الثلاثي الأول من سنة 2022***"، في: https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B، تاريخ الاطلاع: (2022/04/25).

[2] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، "***القطاعات الأكثر تمويلا من طرف الوكالة***"، في: https://www.angem.dz/ar/article/prets-octroye، تاريخ الاطلاع: (2022/04/30).

الجدول الأهمية التي يحظى بها قطاع البناء حيث احتل المرتبة الثانية بنسبة 21.26%، وذلك بهدف الطلب المتزايد على قطاع السكن والأشغال العمومية. كما احتل قطاع الصناعات الصغيرة المرتبة الثالثة بنسبة 20.81% وتبقى هذه النسبة متواضعة مقارنة بباقي القطاعات حيث أن قطاع الصناعات الصغيرة لم يصل للمستوى المطلوب في مساهمته في تحقيق الإنعاش الاقتصادي وهذا راجع على اعتماده بالدرجة الأولى على الوسائل التكنولوجية الحديثة والمبتكرة. كما احتل قطاع التجارة المرتبة الرابعة بنسبة قدرت ب 13.37%، بمعنى انه الأقل استقطابا لمشاريع الشباب في إطار الوكالة، ويمكن تفسير ذلك نظرا لاعتماد القطاع على رؤوس أموال ضخمة وعدم وجود حوافر حقيقية لهذا القطاع.

وعلى هذا الأساس، فقد تبين من خلال صلاحيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أنها تساهم بشكل كبير في تنمية الروح المقاولاتية وتشجيع المبادرة الفردية لدى الشباب وهذا ما ينتج عنها خلق ثروة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني كذلك تعمل على تخفيف في معدلات البطالة رفع في مستوى التشغيل من خلال توفير التمويل اللازم في إقامة مشاريع مصغرة.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

في إطار المجهودات المبذولة لترقية المؤسسات المصغرة، وطبقا لبرنامج رئيس الجمهورية، كذلك وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 329/20 المؤرخ في 2020/11/22 والمتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.[1]جاء هذا المرسوم معدلا للمرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 1996/09/08والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم الشباب وتحديد قانونها الأساسي. جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 ما يلي: تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتسمى في صلب النص"الوكالة".[2]

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 20-329، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي،ويغيرتسميتها**، العدد.70 (22نوفمبر2020).

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20-329، ***مرجع سابق الذكر***، المادة الأولى، ص.09.

وبهذا فان الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا) عبارة عن هيئة عامة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لإشراف الوزير المنتدب لدى رئيس الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، وهذا ما وضحه المرسوم التنفيذي رقم 20-186. والذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.[1]بعد أن كانت خاضعة تحت سلطة رئيس الحكومة. كما أنها تساهم في خفض معدلات البطالة وتحقيق نمو اقتصادي وذلك من خلال آليات الدعم للمؤسسات المصغرة الرامية إلى تطويرها وترقيتها. بالإضافة إلى أنها ترافق أصحاب المشاريع لإنشاء وتوسيع مشروعاتهم المصغرة المنتجة للسلع والخدمات.

وتماشيا مع ما تم ذكره تضم الوكالة 61 وكالة ولائية، تقع في جميع ولايات الدولة بالإضافة إلى الفروع رئيسية متواجدة في الدوائر الكبرى والذي عددها 173ملحقة.[2]

تضطلع الوكالة بالمهام الآتية: [3]

- دعم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم20-186،**الذي يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**، العدد. 52(20جويلية2020) .

[2]الوكالة لوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، في:https://promoteur.anade.dz، تاريخ الاطلاع: (2022/03/26).

[3] المرسوم التنفيذي رقم 20-329، ***مرجع سابق الذكر***، المادة السادسة، ص.9.

- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات؛
- تشجيع على كل الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

في إطار الجهود المبذولة من طرف الحكومة الرامية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي، وترقية الاستثمار خارج قطاع المحروقات تساهم الوكالة بمرافقة ودعم مختلف المشاريع التي من شأنها تحقيق تنمية محلية ووطنية.

هذا وكما كلفت هذه الأخيرة بجملة من المهام الجديدة ترمي إلى ترقية وتعزيز الفكر المقاولاتي والمتمثلة في:[1]

- تحسين ونشر الثقافة المقاولاتية؛
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛
- تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء؛
- عصرنة ورقمنه آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطارات حسب المستجدات تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

أشكال الاستثمار في الوكالة:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، الوكالة لوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، في: https://promoteur.anade.dz (ماي 2021)، ص.05.

يعتبر الاستثمار من بين العوامل الأساسية في نجاح المشاريع وتنمية الاقتصاد الوطني، ما يساهم في خلق فرص عمل جديدة، حيث يتم عملية الاستثمار على مستوى الوكالة بناء على نوعين وهما:

1_ استثمار الإنشاء: ويتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة للوكالة بصفة فردية أو جماعية أو حتى في شكل تجمع مؤسسات.[1]

2_ استثمار التوسيع: ويتمثل في توسيع نشاط المؤسسة المصغرة بعد استيفاء مرحلة استثمار الإنشاء.[2]

واستنادا لما سبق وبالنظر لمختلف أشكال الدعم المالي والمرافقة التي تقوم بها الوكالة يتضح أنها نولي اهتماما بالغا للتوجه المقاولات لدى الشباب كما تعمل على التشجيع نحو إنشاء مؤسسات مصغرة وتأهيلها ودعمها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وهذا لأجل الزيادة في معدل النمو الاقتصادي.

1-4 الإستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 2020/08/23 برئاسة رئيس الجمهورية، تم اعتماد إستراتيجية جديدة ترتكز على رؤية اقتصادية بحتة وذلك انطلاقا من مقاربتين أساسيتن وهما:

- بعث وعصرنة جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
- وضع نظم بيئية لدعم وترقية المؤسسة المصغرة

1- المقاربة الرامية لبعث وعصرنة جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،والتي تضطلع بما يلي:[1]

[1] ***المرجع نفسه***، ص.10.

[2] ***المكان نفسه***.

- إعادة تكييف مهام الجهاز والوكالة وفقا للإستراتيجية الجديدة؛
- مراجعة الإطار التنظيمي للجهاز والوكالة؛
- مراجعة تدابير الدعم والامتيازات الممنوحة لحاملي المشاريع؛
- إعادة تنظيم وتكييف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

2- المقاربة القائمة على وضع النظم البيئية الملائمة لدعم وترقية المؤسسة المصغرة، والتي تركز على:[2]

- تشجيع ظهور نظام بيئي محلي يفضي إلى إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة ذات القيمة المضافة، لاسيما في مجال الحرف، مع مراعاة فرص واحتياجات السوق المحلية أو الوطنية؛
- التكفل بالمؤسسات المصغرة التي تواجه صعوبات، وذلك من خلال:

- إعادة تمويل نشاطها أو مراجعة فترة تسديد قروضها البنكية؛

- تشجيع المناولة وتوفير مخططات الأعباء لفائدتها؛

- تكوين حاملي المشاريع في كيفية تسيير المؤسسة.

ومن هذه الزاوية نلاحظ من خلال المقاربتين أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تمثل جهازا فاعلا في إطار المؤسسات المصغرة، اعتمدت سياسات جديدة ترمي نحو الإصلاح والتعديل الهيكلي، وذلك لأجل تفادي الفشل الذي وقع سابقا أثناء انتهاج استراتيجيات تنموية من قبل"وكالة لونساج". كما أنها تسعى جاهدة لدعم وتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية التي من شانها أن تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني إلى جانب الحد من تفاقم معدل البطالة.

---

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ***مرجع سابق الذكر***، في:https://prpmoteur.anade.dz/documents/index.html، تاريخ الاطلاع: (2022/03/26).

[2] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ***مرجع سابق الذكر***، ص.07.

وعلى هذا الأساس، فالحكومة تلتزم بإزالة كل العراقيل وحل مختلف المشاكل التي تواجه القطاع في ظل محيط اقتصادي غير مستقر، وذلك من خلال وضع أدوات واليات ضرورية لضمان تنظيم وتوجيه أحسن لقطاع المؤسسات المصغرة من اتخاذ إجراءات وتدابير تهدف لتوفير بيئة أعمال مناسبة للمقاولاتية والتي كان من بينها:

- تشجيع بروز محيط مناسب لنشاط المؤسسات المصغرة؛
- تعزيز وسائل الدعم وتحسين نوعية مرافقة حاملي المشاريع؛
- توفير فضاء للحوار يسمح بتطوير المؤسسات المصغرة.[1]

ولا مناص من القول انه وحسب تصريح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة "ياسين ضيافات" أن وكالة أناد ولأول مرة مرقمنة 100% بما في ذلك الشكاوى المقدمة.[2]

وختاما لما سبق نستنتج ما يلي:

_تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على نشر الفكر المقاولاتي خاصة لدى الشباب؛

_ زيادة اهتمام الدولة بالتوجه المقاولاتي من خلال تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات مصغرة والعمل على تأهيلها وترقيتها؛

_ وجود قاعدة قانونية تنظم وتحمي وتدعم مختلف المؤسسات المصغرة وفقا للقانون المعمول به؛

_ اهتمام الدولة بعنصر الشباب باعتباره عاملا أساسيا لتحقيق التنمية والإنعاش الاقتصادي؛

2-4 تركيبة التمويل:

تعتمد المؤسسات المصغرة بالدرجة الأولى على مدى تطبيق التكنولوجيا والأدوات التقنية الحديثة منذ بداية مزاولة نشاطها ولكن حتى يمكنها المساهمة في الإنعاش الاقتصادي فهذا يستلزم موارد مالية أيضا.

[1] مخطط عمل الحكومة 2021، ***مرجع سابق الذكر***، ص.49.

[2] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ***مرجع سابق الذكر***، في: https://prpmoteur.anade.dz/documents/index.html، تاريخ الاطلاع: (2022/03/26).

حيث يعتبر التمويل من بين أهم الركائز الأساسية لضمان استمرارية ونمو المؤسسات المصغرة من جهة وزيادة الإنتاج وتنويع الصادرات من جهة أخرى.

بناء على المرسوم التنفيذي رقم 20-374 المؤرخ في 16 ديسمبر2020، والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي 03-390المؤرخ في 6 سبتمبر2003 والذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.[1]

تتمثل شروط الاستفادة فيما يلي:[2]

- ألا يقل عمره عن 19 سنة ولا يزيد عن 40 سنة؛
- أن يكون متحصل على شهادة تأهيل مهني أو يتسم بمهارات معرفية معترف بها بشهادة؛
- أن يقدم صاحب المشروع مساهمة شخصية مالية بمستوى تماثل لأحد صيغ التمويل المحددة؛
- ألا يكون صاحب المشروع مستفيد سابقا بإعانة لاستحداث نشاط معين

كما يقاس مبلغ العلاوة بمدى قدرة المشروع على تحقيق تنمية اقتصادية كذلك مدى مساهمته في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار استخدامه للجانب التقني والتكنولوجي .كما يكمن استعانة المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بخبراء ومختصين في هذا المجال من أجل تقويم وتقييم المشروع.[3]

التركيبة المالية وأنواعها:

يمثل التمويل أحد الأدوات الأساسية التي وتركز وتعتمد عليها المؤسسات لأجل تحقيق أهدافها وتحسين إنتاجها. حيث تشمل الهيكل المالي لوكالة "أناد" ثلاث أنواع، والمتمثلة في:

_ الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

---

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم20-374،***المحدد لشروط الإعانة المقدمة للشباب***، العدد.77 (20 ديسمبر2020).

[2]***نفس المرجع***، المادة الثانية، ص.11.

[3]***نفس المرجع***، المادة السادسة، ص.12.

التمويل الثلاثي هذه التركيبة المالية تتشكل من نسبة المساهمة الشخصية لصاحب المشروع ونسبة القرض بدون فائدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة إلى نسبة القرض البنكي وهو كما موضح فيما يلي:[1]

بالنسبة لفئة الغير البطالين:

الجدول رقم (12): صيغة التمويل الثلاثي لغير البطالين

قيمة الاستثمار	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة اناد)	البنك
حتى 10.000.000	منطقة الجنوب	10%	20%	70%
	منطقة الهضاب والمناطق الخاصة	12%	18%	70%
	بقية المناطق	15%	15%	70%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية.

بخصوص فئة البطالين:

الجدول رقم (13): صيغة التمويل الثلاثي للبطالين

	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالةأناد)	البنك
كافة المناطق	حتى 10.000.000	5%	25%	70%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية.

تماشيا مع جهود الدولة الرامية إلى دعم النشاط المقاولاتي يوضح كل من الجدول رقم (16) و(15) التركيبة المالية المعتمدة لثلاث مصادر حيث يختلف نسبة مساهمة كل مصدر بين فئة البطالين والغير بطالين، كما تصل قيمة المشاريع الممولة حتى 10 مليون دينار جزائري لكلا الفئتين. حيث نجد أن فئة

[1] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ،*مرجع سابق الذكر*، ص.09.

في: https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles، تاريخ الاطلاع: (2022/16/04).

البطالين تساهم بنسبة تتراوح بين 10 و15 بالمائة وذلك حسب المنطقة، حيث تقدر المساهمة الشخصية لأفراد منطقة الجنوب بـ10 بالمائة نسبة مقارنة بمنطقة الهضاب المقدرة بـ12 بالمائة أما باقي المناطق فتقدر النسبة بـ15 بالمائة. في حين لا تقاس نسبة المساهمة البنكية بالمناطق إنما تبقى ثابتة لا تتغير، حيث تقدر نسبة تمويل المشاريع ب 70 بالمائة. أما بخصوص مساهمة الوكالة فتقدر بـ 20 بالمائة لأصحاب الجنوب و18 بالمائة لسكان منطقة الهضاب لتنخفض لسكان باقي المناطق حيث تقدر ب 15 بالمائة.

وفيما يخص فئة البطالين تقدر نسبة المساهمة الشخصية ب 5 بالمائة لكافة مناطق الوطن، بيننا ترتفع نسبة مساهمة الوكالة مقارنة بفئة العاملين إذ تقدر بـ25 بالمائة في حين تبقى دائما ثابتة نسبة البنك إذ يساهم أيضا بنسبة 70 بالمائة لفئة البطالين.

_ الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

هذا النوع لا يشمل المؤسسات المالية بمعنى انه يتكون من إجمالي نسبة المساهمة الشخصية المالية ونسبة القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة.[1]

يوضح الجدول أدناه التركيبة المالية للتمويل الثنائي من طرف الوكالة، حيث تعادل نسبة المساهمة الشخصية المقدرة ب 50 بالمائة قيمة القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة.

الجدول رقم (14): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
حتى 10.000.000	**50%**	**50%**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية.

_ الهيكل المالي للتمويل الذاتي:

[1] الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية، ***مرجع سابق الذكر***، ص.10.
في: https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles، تاريخ الاطلاع(2022/16/04).

فيما يخص التمويل الذاتي فهو يتمثل في المساهمة الشخصية الكلية لصاحب المشروع وهو ما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (15): الهيكل المالي للتمويل الذاتي

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقدا
حتى 10.000.000	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية

4-3المؤسسات المصغرة المتعثرة

تعرف المؤسسات المصغرة المتعثرة قانونيا وبموجب القرار الوزاري المؤرخ 26 سبتمبر2021، والذي يحدد المؤسسات المصغرة المتعثرة وشروط وكيفيات إعادة تمويلها، على أنها كل مؤسسة لم تتمكن من مزاولة نشاطها أو لم تتمكن من تسديد القروض الممنوحة لها.[1] وحسب القرار الوزاري فإن المؤسسات المصغرة يتوقف نشاطها نتيجة لأحد الأسباب التالية:[2]

- تعثرت ولم تتمكن من اتخاذ تدابير لعصرنتها؛
- توقف نشاطها بسبب صدور قوانين تشريعية أو تنظيمية متعلقة بنشاطها؛
- توقفت بسبب تعرض معداتها للحجز أو البيع من طرف البنوك دون اللجوء إلى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع؛
- بسبب نزاع قضائي مع المورد؛
- تعرض عتادها أو جزء منه للتلف إثر عوامل خارجية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القرار الوزاري المحدد للمؤسسات المصغرة المتعثرة وشروط وكيفيات تمويلها**، المادة الثانية، العدد.86 (11نوفمبر2021)، ص.26.

[2] ***المرجع نفسه***، المادة الثالثة، ص.27.

ووفقا لأخر إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تم تسجيل حوالي 11 ألف مؤسسة متعثرة وطنيا إلى غاية شهر مارس 2021.[1]هذا إلى جانب قبول6.475 ملف جديد بما يفوق 1.074 مليار سنتيم، وذلك لأجل تعويض ديون المؤسسات المصغرة أو إعادة بعث نشاطها من جديد.[2]

وبهذا ونظرا لعدد الملفات المقبولة نجد اهتمام الوكالة بهذه المؤسسات كما أنها تولي اهتماما واضحا بإعادة بعث نشاطها من جديد خاصة تلك التي تحقق نفعا وترمي نحو خلق ثروة محلية، وذلك لما يؤثر إيجابا على النسيج الاقتصادي الوطني بشكل عام. كما نلاحظ إن الوكالة تضطلع بمهامها المصرح بها قانونيا والمنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 20-186.

كما تجدر الإشارة انه حتى يتم عملية الاستفادة من تمويل أصحاب المؤسسات المصغرة المتعثرة لابد أن يستوفوا مجموعة من الشروط الأساسية، والموضحة فيما يلي:[3]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية "إحصاء *ما يقارب 11 ألف مؤسسة متعثرة على مستوى الوطن*" ، الرابط: https://www.aps.dz/ar/economie/103561-11 ، تاريخ الاطلاع (2022/05/03).

[2] الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية،في: https://promoteur.anade.dz/ME_Difficule/Index، تاريخ الاطلاع:(2022/05/03).

[3] القرار الوزاري المحدد للمؤسسات المصغرة المتعثرة وكيفيات تمويلها، *مرجع سابق الذكر*،المادة الثانية عشر، ص.27.

الشكل رقم (5): شروط الاستفادة من إعادة تمويل المؤسسات المتعثرة.

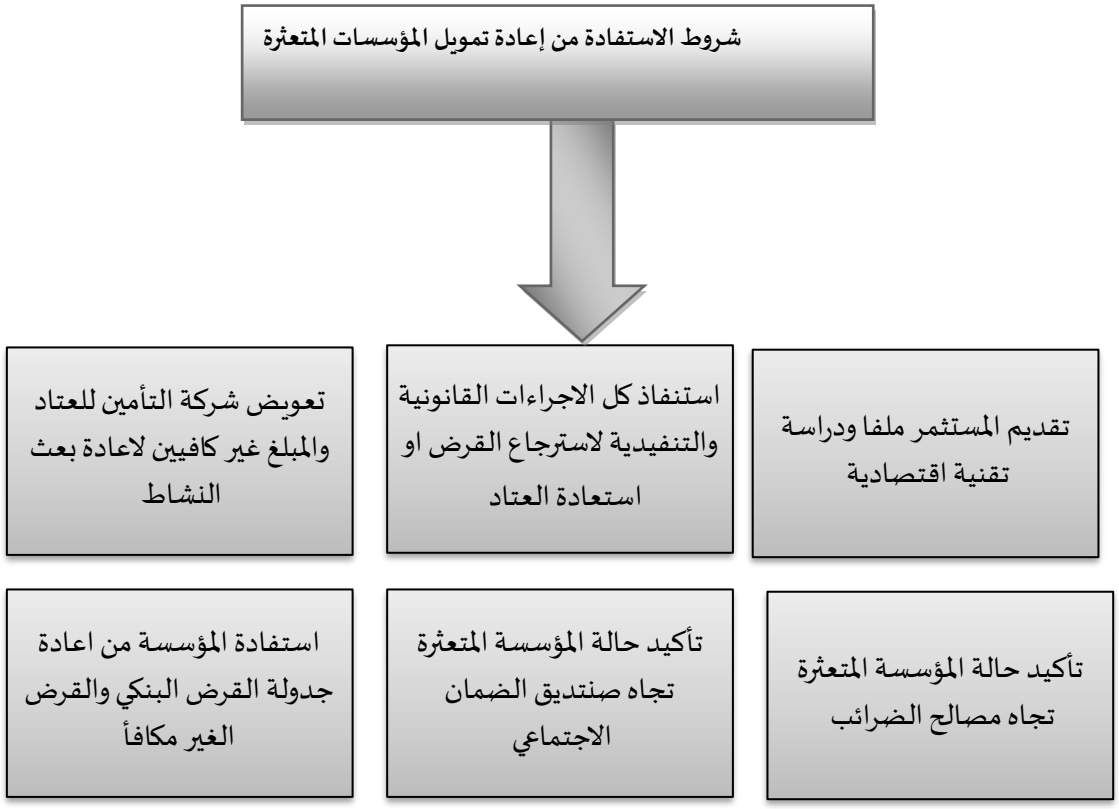

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القرار الوزاري المحدد للمؤسسات المصغرة المتعثرة وكيفيات تمويلها.

ومن هذه الزاوية يستفيد الشباب أصحاب المؤسسات المصغرة والمتعثرة من إعادة تمويل مؤسساتهم وذلك وفق تركيبة التمويل الثلاثي المذكورة سابقا، والتي تخضع لنفس الإجراءات والأحكام المطبقة على المشاريع الممولة في إطار هذا النوع من التركيبة المالية.وعلى هذا الأساس، فإن نجاح المؤسسات المصغرة مرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة من قبل الحكومة التي تساهم في نجاحها ونموها وإدراجها ضمن حركية التطور التكنولوجي،إلى جانب العمل على إصلاح مختلف الاختلالات وتجاوز العقبات التي تواجه القطاع بشكل عام.

خلال المؤتمر الثاني لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تم عرض مجموعة من التوصيات في شكل ستة خطط عمل والمتمثلة في: [1]

_ ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والظروف العامة لدعم بيئة الأعمال (المنافسة كيفية الاستثمار الإطار التنظيمي والنظام الضريبي سوق العمل؛

_ ضمان تقليل وتبسيط النصوص والتكاليف الإدارية التي تقف حاجزا أمام نشاط المؤسسات المصغرة؛

_ مراعاة رأي الشركات المصغرة،الصغيرة والمتوسطة في العملية التنظيمية؛

_ تعزيز مجتمع ريادة الأعمال على جميع مستويات نظام التعليم الرسمي وتشجيع نشر البرامج التدريبية من خلال تقديم ورشات عمل هادفة بشكل جيد؛

_ ضمان توفير برامج داعمة للمشاريع المصغرة وريادة الأعمال بشكل عام من حيث التكلفة وقدرتها على تحقيق نتائج قابلة للقياس؛

_ العمل على تعزيز وتقوية القاعدة الإحصائية،بالإضافة إلى إجراء تحليل مقارن بين الدول والاعتماد على دراسات تاريخية ذات الصلة بالمقاولاتية، وهذا لأجل تتبع مستوى نشاط ريادة الإعمال في كل بلد.

إن قراءتنا الدقيقة لمختلف النصوص القانونية والوثائق الرسمية المتعلقة بترقية المؤسسات المصغرة تبين وعي وإدراك الدولة بضرورة تبني المقاولاتية كآلية للنهوض بالاقتصاد وحل مشاكل المجتمع، إلا أن الواقع الفعلي لا يعكس هذه النية أو هذا التصور. فالمقاولاتية في الجزائر لازالت في شكل خطابات وبرامج لا ترتقي بعد لتكون مخططات عملية ناجحة في الواقع المؤسسي والتنظيمي للدولة الجزائرية.

حيث أكد مالك بن نبي أن أهم معوق يواجه المجتمعات العربية هو أنها أصبحت غير قادرة على توليد ديناميكية اجتماعية تضع في الحسبان خصوصيات بيئتها،[2] وهو واقع المقاولاتية في الجزائر، فالدولة تصدر قواعد قانونية دون دراسة ما يتلاءم مع خصوصياتها مما يجعلها لا تتماشى أبدا مع الواقع الفعلي

[1] Radia Mechtour, "L'entreprenariat enjeux et importance",**ResrarchGate**, (january2020),p.270.

[2] صبرينة حديدان، "المقاولاتية في الجزائر: أي واقع وأي مستقبل؟"، **مجلة أفاق علمية**، م.9، ع.4(2017)، ص.33.

الملموس. ولهذا فان تطبيق المقاولاتية في الجزائر يستلزم صياغة نموذج اقتصادي ملائم للخصوصية الوطنية الذي يساهم في تلبية حاجات ومتطلبات المجتمع في إطار سياسة عامة هادفة وفعالة. وإلا سوف تبقى سجينة الخطاب السياسي القائم على عبارة " المقاولاتية آلية للإنعاش الاقتصادي" دون الوصول لنفع اقتصادي أو اجتماعي، وعلى هذا الأساس لا يسعنا القول على ضرورة تكثيف الإرادة والدعم الاقتصادي والسياسي لهذا لقطاع المؤسسات المصغرة.

ومن هذه الزاوية، تنصب سياسة الدولة في جعل التوجه نحو المقاولاتية عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مراجعة الجانب التنظيمي والمؤسساتي الهادف إلى خلق مناخ مناسب وداعم للقطاع، ولكن من الملاحظ مدى تركيز الدولة على المؤسسات المصغرة على وجه الخصوص، فصحيح أنها تسعى لخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني كما تساهم في امتصاص البطالة وترقية التشغيل، هذا إلى جانب مجموعة من الخصائص التي تميزها على باقي المؤسسات والمتمثلة في:

_ تتميز بدرجة عالية من المرونة إلى جانب درجة ضئيلة من الخطر، حيث تقوم في البداية وفق لخطة عمل واضحة المعالم ملمة بمختلف الجوانب (المنافسة، الموارد، السوق المحلية)؛

_ لا تسعى لتقديم حلولا مبتكرة بقدر ما تهدف إلى الوصول لمعدلات ربح عالية إلى جانب السعي لتحقيق التوسع في الأسواق المحلية؛

_ تعتمد المؤسسات المصغرة على مدى قدرة أصحابها على تحقيق الربح والاستقرار داخل السوق المحلية مما يتيح لها الفرصة بتحقيق فائدة أكبر بكل سهولة؛

_تنظيم النشاط الاقتصادي والمساهمة في خلق قيمة مضافة وتحقيق أهداف السياسة العامة إلى جانب المساهمة في حل المشاكل المجتمعية؛

أما أهم أسباب اهتمام الحكومة بالمؤسسات المصغرة، السعي نحو استرجاع الأموال الهائلة التي كانت سبب في فشل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي أثبتت عجزها في عدم قدرتها على تحقيق

الأهداف المنشودة المتعلقة بالنهوض بالاقتصاد الوطني. هذه الأخيرة التي أصبح ولابد من تغيير اسمها الذي دائما ما اقترن بالفشل والتعثر وإعادة هيكلتها، وكما سبق الذكر تغير اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ولهذا وجب إعادة النظر في الوضعية الحرجة التي تعيشها الوكالة وذلك انطلاقا من مقاربة اقتصادية حكومية جديدة تهدف إلى التخفيف من حدة الوضع والعمل على استرجاع الأموال. وعلى هذا الأساس ازداد الاهتمام بقطاع المؤسسات المصغرة وأصبحت وسيلة وحل أمثل قادر على إعطاء دفعة جديدة باعتبارها الأمل الوحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة وان المؤسسات الناشئة تحتاج لميزانية ضخمة.

وبهذا يمكن القول أن الجزائر وجدت في المؤسسات المصغرة مصدرا جوهريا لأجل التوجه المقاولاتي، حيث تراها المدخل الرئيسي لإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي من جهة العمل على إيجاد آليات وسبل أخرى لتغطية الفشل زيادة في رغبة الدولة في تدعيم القطاع الخاص الذي مس من جهة أخرى بحكم خصائصها التي تساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية.

إن استحداث الوكالة جاء كوسيلة يمكن من خلالها تجاوز المشاكل التي عرفتها سابقا، حيث تبنت الحكومة آليات واستراتيجيات عديدة تدعو لضرورة التوجه المقاولاتي من خلال تطوير قطاع المؤسسات المصغرة إلا أن التجربة أظهرت الفارق بين الأهداف المسطرة في مخطط عمل الحكومة والنتائج المحصلة وهذا ما اثبت هشاشة المؤسسات المرافقة للمؤسسات المصغرة في ظل غياب لمناخ عمل مناسب، وذلك راجع لأسباب التالية:

_ضعف أداء الهيئات المرافقة والداعمة للمؤسسات الصغيرة، في اغلب الأحيان نجد أن النصوص التنظيمية والقانونية لا تتماشى أبدا مع الممارسة الفعلية وعلى هذا الأساس وقبل الولوج لعالم المقاولاتية لابد من سد الفجوة بين الواقع والمأمول والعمل على توفير بيئة اقتصادية فعالة وتسمح بممارسة النشاط المقاولاتي ودعمه إلى جانب وضع سياسة ترفع من كفاءة المؤسسات المصغرة وتساهم في تأهيلها وتطويرها

_ عدم وجود مناخ مناسب لقطاع المؤسسات المصغرة، بحكم أن وجود بيئة محفزة وملائمة هو أساس نجاح المشاريع المقاولاتية، إضافة إلى ذلك المشاكل المرتبطة بالقدرات الإدارية والتنظيمية؛

_ لا تحظى المؤسسات المصغرة بعناية كافية في جانب التمويل التي نظرا لقلة المؤسسات المالية التي تدعم وتمول هذا القطاع؛

_ غياب الروح المقاولاتية وثقافة احترام الفرد للمبادرة الفردية والأخذ بالمخاطرة؛

_ عدم وجود خبرة كافية لممارسة النشاط المقاولاتي داخل الأسواق المحلية.

ومن هذه الزاوية نقول أن المقاولاتية في الجزائر لازالت تعاني من مشاكل وتواجه عراقيل تقف حاجزا وراء نجاح وترقية قطاع المؤسسات المصغرة، حيث تبقى النتائج المحققة من قطاع المؤسسات المصغرة دون مستوى الأهداف المرجوة والمدرجة في مخططي عمل الحكومة لسنة 2020 و2021.

خاتمة الفصل الثاني:

انتهجت الحكومة منظومة تشريعية ومؤسساتية خاصة بالمؤسسات المصغرة، التي تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني، هذه الأخيرة التي أضحت تحتل مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها وحدة اقتصادية تجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي والتي تهدف إلى ترقية التشغيل وخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مما ضاعف العناية بها من طرف المسؤولين وصناع القرار في مختلف الدول بما في ذلك الجزائر التي أسست لوزارة تهتم بالمؤسسات المصغرة وتعمل على ترقيتها،كما تسعى إلى توفير مناخ ملائم ومناسب قائم على أسس قانونية لضمان حسن سير أداءها.

كما تجدر الإشارة أن الحكومة عملت على دعم وترقية نسيج المؤسسات المصغرة على الصعيد التنظيمي والمؤسساتي، وذلك من خلال استحداث مجموعة من إلى الهيئات الداعمة والمرافقة لقطاع المؤسسات المصغرة وفي مقدمتها "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، الذي يتجلى دورها في ترقية المؤسسات المصغرة على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك في إطار الجهود الرامية إلى زيادة مستوى التوجه المقاولاتي في الجزائر. ولكن رغم ذلك فان قطاع المؤسسات المصغرة يشهد العديد من التحديات التي تعيش نشاطها وتقلل من مساهمتها خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

الخاتمة

أخذت الكثير من الأبحاث والدراسات البحث والتركيز على أهمية المقاولاتية في التنمية الاقتصادية باعتبارها عنصرا فعالا في زيادة معدل النمو الاقتصادي، لما تتميز به من ديناميكية ومرونة. وفي ظل التغييرات البيئية المستجدة، فرضت على الدول الريعية عامة والجزائر خاصة ضرورة صياغة إستراتيجية متكاملة لتنويع الاقتصاد للتخلص من التبعية النفطية وما ينجر عنها من مختلف المشاكل المجتمعية. ومن بين الحلول المقترحة دوليا السعي نحو التوجه المقاولاتي كنموذج تنموي، وذلك من خلال ترقية وتطوير المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وكذلك توفير مناخ ملائم ومحفز لها.

في معرض تناول موضوع مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة خلال سنة 2020 و2021، استهدفت الدراسة الإطار المؤسساتي والتشريعي الجزائري المتعلق بالمقاولاتية في السياق الاقتصادي، الذي شهد تغييرات وإصلاحات واضحة ترمي إلى السعي لتوفير مناخ مناسب للتوجه المقاولاتي.هذا ما أكدهمخطط عمل الحكومة باعتباره وثيقة رسمية تبين برنامج رئيس الجمهورية، وكان ذلك انطلاقا من جملة الإصلاحات التي كان من بينها العمل على ترقية المقاولاتية وتعزيز فعاليتها وضمان تناسق مصالح الدعم الموجودة من خلال الأعمال الواجب تنفيذها على أرض الواقع. ورغم المجهودات والاستراتيجيات الحكومية المتخذة التي تبين أن هناك إدراكا لأهمية هذا التوجه وأن هناك نية، لايزال التأسيس لهذه التوجه عبر آلية المؤسسات المصغرة بعيدا لغياب البيئة الملائمة التي تسمح لها بالنمو والتطور في بيئة تتصف ببيروقراطية مقيتة.

النتائج:

إن البحث في موضوع المقاولاتية-في السياق الاقتصادي- يقود إلى مجموعة من النتائج، والمتمثلة في:

_ تعتبر المقاولاتية وليدة لمختلف التغيرات والتطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترتكز على مجموعة من العناصر كالأخذ بالمخاطرة، وتحقيق الربح، وخلق أفكار إبداعية وريادية وعنصر الابتكار. هذه العناصر التي تكون أشكالا وأنماط متعددة للمقاولاتية لنتائج: مؤسسات ناشئة، ومصغرة، وصغيرة، ومتوسطة وهذا حسب توفر درجات معينة من المخاطرة، والمغامرة والإبداع والابتكار. **وبهذا تتأكد الفرضية الأولى للدراسة وأن التحكم في معاني الابتكار، والإبداع، والمخاطرة يؤدي إلى ضبط مفهوم المقاولاتية الفضفاض؛**

_ أصبح تبنى التوجه المقاولاتي خيارا حكوميا استراتيجيا وذلك عبر آليات تتدرج في نسب توفر المخاطرة والإبداع منها على وجه الخصوص المؤسسات المصغرة؛

_بدأت تتشكل ملامح نية سياسية لترقية التوجه المقاولاتي في السياق الاقتصادي خاصة في الجزائر من خلال مخططي عمل الحكومة2020 و2021. هناك إدراكا بأهمية التوجه المقاولاتي لتنويع اقتصاد البلد؛

_ في إطار السعي لترقية وتنمية التوجه المقاولاتي في السياق الاقتصادي خاصة الذي يتطلب خطوات متدرجة وثابتة، عملت الحكومة الجزائرية على تجسيد الخطوة الأولى وهي مأسسة هذه النية في التوجه. وهو ما تجسد بالفعل من خلال استحداث مؤسسة حكومية تابعة للوزارة الأولى وهي الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات المصغرة. **وبهذا تتأكد الفرضية الثانية للدراسة**

وان وضوح الرؤية المؤسسية، وتوفر القاعدة القانونية للتوجه المقاولاتي من الأمور الأساسية التي تسهل من المهمة؛

- اختيار آلية المؤسسات المصغرة لتنمية وترقية التوجه المقاولاتي في السياق الاقتصادي، دليل على تعلم الحكومة من دروس مشروع لونساج بخصوص مقدار دعم الدولة، والعائد المنتظر، والاستمرارية في عالم السوق من هذه المؤسسات التي من حيث المضمون تتوسط المؤسسات الناشئة (مخاطرة وإبداع للحدود لهما)، والمتوسطة (مخاطرة وإبداع محدودين)؛

_ تطور المقاولاتية في السياق الاقتصادي في الجزائر غير مرتبط فقط بالنصوص التشريعية والتنظيمية، إنما أيضا بتكثيف الجهود بين المؤسسات المتعلقة بترقية المؤسسات المصغرة ومع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية البيئية للقطاع؛

_ ازدياد اهتمام الحكومة الجزائرية بالمقاولاتية خلال سنة2021 مقارنة بسنة 2020، إلى جانب الالتزام بوضع آليات تحفيز في سبيل إنماء وتطوير المؤسسات المصغرة؛

_ لاتزال المؤسسات المصغرة تواجه عراقيل وصعوبات تعيق مسار نموها وتطورها، وهذا راجع لحداثة القطاع في الجزائر وغياب المناخ المحفز للنشاط المقاولاتي بشكل عام؛

من هذه النقاط الأربعة الأخيرة نصل إلى تأكيد الفرضية الثالثة للدراسة التي مفادها أن المؤسسات المصغرة آلية حذرة ومشروطة بعوائد يمكنها أن تساهم تدريجيا في التحول نحو المقاولاتية الاقتصادية في الجزائر، وهذا أن تم توفير المناخ الملائم لاستغلالها.

التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

_ صياغة إستراتيجية اقتصادية متكاملة وواضحة لدعم تطوير المؤسسات المصغرة بما يسمح لها بالاستفادة من خدمات تتماشى مع البحث وأدوات الابتكار والإبداع؛

_ تبني إستراتيجية الحماية من مخاطر الإفلاس من خلال توفير هيئات تمويل حكومية منتشرة في كافة مناطق الوطن، تمنح قروض للمؤسسات المتعثرة لإعادة بعث نشاطها من جديد، إلى جانب حوافز معينة كالتخفيف الضريبي للمؤسسات المصغرة خاصة في السنوات الأولى من بداية نشاطها، مع ضرورة مراقبة ومتابعة أصحاب المشاريع باستمرار بداية بدراسة جدوى ومدى فاعلية المشروع مرورا بمرحلة مزاولة المشاريع؛

_ الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال ترقية قطاع المؤسسات المصغرة كمصر، اليابان، وكوريا الجنوبية، والعمل على تنبي خطط تنموية واضحة مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية المحلية للدولة؛

-تشجيع التشاور بين الهيئات الحكومية والوكالة الداعمة والمرافقة للمؤسسات المصغرة، لأجل إعداد سياسة لتنمية وتطوير القطاع وتوافق النشاطات المنجزة مع الأهداف الحكومية المرجوة؛

_ تبنى إجراءات تتماشى مع مراحل تطور المؤسسات المصغرة وإعادة النظر في مختلف القواعد القانونية مما يجعلها تواكب البيئة إلى جانب مراعاة البيئة المحلية؛

_ التخفيف من حدة التعاملات البيروقراطية السلبية التي تصادفها المؤسسات المصغرة، واعتماد الإدارة الرقمية بعض الحل؛

- توفير المرافقة، بالإضافة إلى تفعيل الرقابة على المؤسسات المصغرة خاصة أثناء ممارسة نشاطها تجبنا لأي فشل أو تعثر يمس المؤسسات أو حتى تحايل؛

_ العمل مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لتحسين جودة البحث العلمي والتطبيقي لدى الخرجين من خلال نشر ثقافة الاستثمار في المعرفة في مشاريع تستجيب لمتطلبات تنويع الاقتصاد، وتحقق عوائد مالية تضمن لها الاستمرارية؛

_ العمل على تكثيف الجهود وتطوير التواصل المرن بين مختلف الهيئات الداعمة للمقاولاتية، باعتبار أن التواصل الجيد سبب مهم لتحقيق الهدف المرجو من خلال تقديم قاعدة بيانات ومعلومات محدثة تساعد في تقييم وتقويم ما تم إنجازه، وتدارك الاختلالات والمعيقات في حينها.

قائمة المراجع

أولا: الوثائق الرسمية

- الدساتير

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لسنة 2020.

- **الأوامر**

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر95-22، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، (الجريدة الرسمية، العدد.66 الصادرة في 26اوت 1995).
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار، (الجريدة الرسمية، العدد.42 المؤرخ في 20 أوت 2001).
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار الوزاري مؤرخ في 26 سبتمبر 2021، المحدد للمؤسسات المصغرة المتعثرة وشروط وكيفيات تمويلها، (الجريدة الرسمية، العدد.86، الصادرة في 11 نوفمبر 2021).

- **مخططات عمل الحكومة**

6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة: من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،(22 سبتمبر2021).
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مخطط عمل الحكومة: من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، (2 فيفري2020).

- **المراسيمالتنفيذية**

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم20- 290 المؤرخ في 12 أكتوبر 2020، المحدد لصلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزيرالأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، (الجريدة الرسمية، العدد.61، الصادر في 12 اكتوبر2020).

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم17-100 المؤرخ في09 اكتوبر2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، (الجريدة الرسمية، العدد.16، الصادر في8 مارس 2017).

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم20-374 المؤرخ في 16 ديسمبر2020، المحدد لشروط الإعانة المقدمة للشباب، (الجريدة الرسمية، العدد.77، الصادر في20 ديسمبر2020).

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم20-291 المؤرخ في 11 أكتوبر 2020، المحدد لتنظيم مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغّرة، (الجريدة الرسمية، العدد.61، الصادر في11 أكتوبر 2020).

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيلالشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، (الجريدة الرسمية، العدد.70، الصادر في 25نوفمبر2020).

13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 2000-190المؤرخ في 11جويلية2000، المحدد لصلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، (الجريدة الرسمية، العدد.42، الصادر في 16جويلية 2000).

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 240/80 المؤرخ في4 أكتوبر1980، المتضمن لعملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية والعمومية، (الجريدة الرسمية، العدد 41، الصادر في 07 اكتوبر1980) .

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة، (الجريدة الرسمية، العدد.44، الصادر في 07جوان1994).

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم رئاسي رقم 04-14المؤرخ في22 يناير 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، (الجريدة الرسمية، العدد.06، الصادر في 25 يناير 2004).

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم *التشريعي رقم* 93 -12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، (الجريدة الرسمية، العدد.68، الصادر في 24 أكتوبر1993).

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم20-186المؤرخ في 20جويلية2020، المتعلق بإسناد إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، سلطة

الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، (الجريدة الرسمية، العدد.52، الصادر في02 سبتمبر 2020).

- **القوانين**

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-10المؤرخ في14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، (الجريدة الرسمية، العدد.16، الصادر في 18 أفريل 1990).
20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-18، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (الجريدة الرسمية، العدد.77، الصادر في 12ديسمبر2001).
21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (الجريدة الرسمية، العدد. 77، الصادر في 10جانفي2017).

ثالثا: الأطاريح والمذكرات

22. ديندان، صلاح الدين. **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير. جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.

23. رحيل، أسية. **دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أحمد بوقرة –بومرداس-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2019.
24. ساسي، محمد أمين. **المقاولاتية والنمو الاقتصادي- دراسة مقارنة–**، أطروحة دكتوراه. جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر: كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير،2020/2019 .
25. طالبي، سميرة. **سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021/2020.

26. غدير احمد، سليمة. **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2007/07/14.
27. قريني، فارس. **دور الموارد البشرية في تفعيل الابداع داخل المؤسسة**، مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2015 /2016.

28. قنون،أمين. **إشكالية الممارسة المقاولاتية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020/2019.

29. لفقير،حمزة. **روح المقاولة و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه. جامعة بومرداس الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2017/2016.

30. مسيخ، أيوب. **دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.

31. مشري، محمد الناصر. **دور المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير. جامعة فرحات عباس–سطيف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، 2011/2008.

32. نعام، يوسف. بوحنيك، محمود. **دور المقاولاتية في تحقيق اداء المنظمة دراسة حالة: مؤسسة صناعة الغرف الصحراوية بتقرت**، مذكرة ماجستير. جامعة الشهيد حمه لخظر الوادي: كلية العلوم السياسية، 2019/2018.

ثانيا: المقالات العلمية

33. براهيمي، أمنية. ثابت أول، نسيمة. "الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية"، **التكامل الاقتصادي**، م.5، ع.3، (سبتمبر 2017)، ص ص. 66-101.

34. بللعما، أسماء. "سياسيات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط -دراسة حالة الجزائر- "، **مجلة الاقتصاد والبيئة**، م.3، ع.1(أفريل 2020)، ص ص. 8-32.

35. بن حسين،ناجي. أفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، م.2، ع.2، (نوفمبر 2004)، ص ص .87-107.

36. بن عطية، ميلود. "قراءة سوسيولوجية لمطالب حراك 22 فيفري بالجزائر من خلال الشعارات واللافتات"، **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، م.12، ع.02 (ديسمبر2021)، ص ص. 654-684.

37. بوالشعورة، شريفة. "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة" **مجلة البشائر الاقتصادية**، مجلد. 4، عدد.2 (أكتوبر2018)، ص ص .417-431.

38. بوزيان، مصطفى. "حاضنات الأعمال بين الدعم والتأهيل للمؤسسات المصغرة"، **دارسات العدد الاقتصادي**، المجلد.5، العدد.2، (جوان 2014)، ص ص. 159-182.

39. حديدان، صبرينة. "المقاولاتية في الجزائر: أي واقع وأي مستقبل؟»، مجلة **أفاق علمية**، م.9، ع.4(2017)، ص ص. 24 -37.

40. حساين،زاهية. "إشكالية غياب تعريف موحد للظاهرة المقاولاتية"، **الحوار الثقافي**، م.3، ع.2، (سبتمبر 2014)، ص ص. 169-176.

41. خلخال، منال."دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة، دراسة حالة ولاية عين تيموشنت" ، **مجلة البشائر الاقتصادية**، م.7، ع.2، (اوت2021)، ص ص. 39-59.

42. شادلي، نجاة."قراءات تاريخية لتطور الفكر المقاولاتية"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير**، م.10، ع.10، (أوت 2018)، ص ص.287-300.

43. الشيخ، داوي. "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة" **دمشق للعلوم القانونية**، م.25، ع.2، (جوان 2010)، ص ص.133-156.

44. ضيف، أحمد. عزوز،أحمد. "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، م.14، ع.2، (نوفمبر2018)، ص ص. 21-36.

45. طلبة، صبرينة."الفكر المقاولاتي ومداخله"،**الدراسات الاقتصادية**، م.2، ع.4 (جوان2017)، ص ص.755-779.

46. عويسي، وردة. "البطالة واتجاهات النمو الاقتصادي والاستثمار العمومي وأسعار النفط-حالة الجزائر- «، التواصل **في الاقتصاد وادارة القانون**، م.4، ع.39، (سبتمبر2014) ص ص.10-28.

47. قواسمي، رشيدة."التأصيل النظري المقاولاتية كمشروع والنظريات المفسرة لتوجه المقاولاتي"، **مجلة المنتدى للدارسات والأبحاث الاقتصادية**، م. 4، ع. 2، (ديسمبر2020)، ص ص.158-173.

48. ناجي سالي، فارس. "أثر التنوع الاقتصادي في تطور الاقتصاد الإماراتي" **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، م.11، ع.3(ماي(2019.

49. وهاب، محمد، "واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر في ظل إصرار القطاع غير الرسمي وحتمية الإبداع والابتكار"، **الإبداع والتسويق**، م.3، ع.1(جانفي2016)، ص ص.103-123.

رابعا: مراجع باللغة الأجنبية

- الكتب:

50. Bertrand Ducheneaut, Les Dirigeants de PME : enquête, chiffres, analyses pour mieux les connaitre, (Paris : éditions maxima, 1996)

51. Christina E shalley, Michael. A, Hitt and JingZhou, The Oxford Handbook of Creativity, innovation and Entrepreneurship (New York: Oxford university press, 2015).

52. Commission européenne, Guide de l'utilisateur pour la définition de PME, Luxembourg office des publications de l'Union européenne ,2020.

53. Fayoll**,** Alain.**Le métier de créateur d'entreprise Motivations - parcours - facteurs clés de succès** (Paris : édition d'organisation,2003

54. Hurel Francois et des autres, **Le grand livre de L'Entrepreneuriat** (Paris : DUNOD éditeur de savoirs, 2013.)

55. Missaoui, Abdelbaki.**Factors of entrepreneurship devlopment in Algeria a field study from the view point of the support and accompaniment mangers**, PhD Thesis third phase (Ziane achour University of Djelfa:faculty of Economic sciences, Commercial Sciences and management sciences,28/05/2020

56. Naffakhi, Haifa.**Équipe entrepreneuriale et prise de décision : Une étude exploratoire sur le rôle de la diversité de capital humain,** thèse pour le doctorat, (Université Nancy 2, institut d'administration des entreprises, novembre 2018

57. Robert D.Hisrich, Michael P. Peters, Dean A.Shepherd,**ENTREPRENEURSHIP** (New York: tenth edition,2017)

- المقالات:

58. Antonic Bostjan, "Risk taking in entrepreneurship translating the individual level risk version into the organizational risk taking", **Journal of enterprising Culture**, VOL.11, N°.1(Avril2003), p.p19-34.

59. D Sikalieh, SO Mokaya, M Namusonge," The concept of entrepreneurship; in pursuit of a universally acceptable definition,"**International Journal of Arts and Commerce,** Vol.1, No.6 (November2012),p.p 128-135.

60. David Easton,The political system besieged by the state, “**political theory** “, vol.96,N°.3(Aug 1981), p.p 75-92.
61. Meghana Ayyagari, Thorsten Beck and Asli Demerguc - Kunt, "Small Medium Enterprise across the Globe",**Small Business Economics** Vol. 29, No. 4 (Dec, 2007), p.p 123-168.
62. Machtour Rania,"L’entreprenariat enjeux et importance", **ResearchGate,** (january2020), p.p 267-273.
63. StephenM.Kapunda, "Diversification and porerty Eradication inBotswana", **Journal of Africanstudies**, Vol 17, N° 02, 2003, p.p51-57.
64. Verstraet Thierry, "L’entreprenariat modélisation du phénomène", **revue del'entrepreneuriat**, Vol· 04, N°.01(Mars 2005), p.p 05-24.
65. VerstraetThiery, Alain Fayolle, "Paradigmes et Entrepreneuriat", **revue de l’Entreprenariat**, VOL.4, N° 01, 2005, p.p 33-52.

خامسا: المو اقع الالكترونية

66. الإذاعة الجزائرية، "الوزير الأول: مخطط عمل الحكومة أخذ بعين الاعتبار الجانب العملياتي مع ترتيب الأولويات،" في: https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210913/217610.html، تاريخ الاطلاع (2022/03/25).
67. بنعمارة يونس، المقاولاتية أو ريادة الأعمال؟، في: https://anchor.fm/benamara-younes/episodes/ep-e1d0r8/a-a38b66 ، تاريخ الاطلاع: (2022/03/10).
68. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزارة الأولى، في: https://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/politiques-publiques ، تاريخ الاطلاع: (2022/04/0929).
69. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مجلس الأمة، "لائحة حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،" في: http://www.majliselouma.dz/index.phr/ar ، تاريخ الاطلاع: (2022/03/22).
70. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، في: http://www.mdme.gov.dz .
71. ديزادNEWS، "صدور قانون المالية 2022 في الجريدة الرسمية وتفاصيل حول منحة البطالة،" في: http://dznews.dz/I/391257، تاريخ الاطلاع: (2022/05/04).
72. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، في: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx ، تاريخ الاطلاع: (2022/03/28).

73. العين الاخبارية، "قانون جديد للاستثمار بالجزائر، 18 تعديلا عميقا، في: https://al-ain.com/article/new-investment-law-in-algeria ، تاريخ الاطلاع: (2022/04/28).

74. قناة الحياة TV، "ماذا قاله المختصون في المجال الاقتصادي حول مخطط عمل الحكومة،" في: https://youtu.be/HJbBOdAadHo ، تاريخ الاطلاع:(2022/03/05).

75. قناة النهارTV، "الاقتصاد الجزائري سنة 2021 بداية مسار جديد لتنويع الاقتصاد،" في: https://youtu.be/7k9c30Kv5c ، تاريخ الاطلاع:(2020/03/21).

76. قناة مولود جودي، "إنعاش اقتصادي الجزائري، مقترحات هامة تضمنها مخطط عمل الحكومة،" في:https://www.youtube.com/watch?v=KTrnR05AB5g تاريخ الاطلاع: (2022/03/24).

77. المسير العربي، "مخطط عمل الحكومة، تبني أوراق طريق قطاعية ووضع آلية لمتابعة وتقييم التنفيذ،" في: https://elmassar-elarabi.dz/54195، تاريخ الاطلاع: (2022/03/10).

78. وكالة الأناضول، "الجزائر أكثر من مليون مستفيد من منحة البطالة لشهر ابريل،" في: https://www.aa.com.tr/ar/، تاريخ الاطلاع: (2022/05/04).

79. وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar، تاريخالاطلاع:(2022/02/24).

80. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، في: https://www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: (2022/03/25).

81. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في: https://www.aps.dz/ar/economie/120642-1-877-2021، تاريخ الاطلاع:(2022/04/08).

82. الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، في:https://promoteur.anade.dz، تاريخ الاطلاع: (2022/03/26).

83. SKYNEWS ARABIC ،"15ألف بشهر، شباب الجزائر يقبلون على إنشاء مشاريع مصغرة،" في: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1528123، تاريخ الاطلاع:(2022/06/04).